حكاية وطن

بين الرؤية والإنجاز

المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

حكاية وطن

بين الرؤية والإنجاز

ECSS

المركز المصري

للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

مصر الجديدة هي دولة ديمقراطية مدنية حديثة تتسع لكل أبنائها وتسعى للسلام والبناء والتنمية، مصر التي خضبت دماء الشهداء أرضها الطيبة وصنع مجدها سواعد أبنائها وزرع لها الأمل فلاحوها ويصنع لها المستقبل عمالها وتشع بالنور ثقافةً وفنًا وعلمًا بعقول علمائها.

الرئيس عبد الفتاح السيسي

في حفل إفطار الأسرة المصرية/ 26 إبريل 2022.

حكاية وطن..
بناء الجمهورية الجديدة

تخطو مصر بخطوات عازمة صوب تدشين عقد اجتماعي جديد منذ ثورة 30 يونيو 2013، إذ تتمثل ملامح هذا العقد في معالجة أخطاء الماضي والمضي قدمًا في الإصلاح الجذري والشامل على الأصعدة والمستويات كافة، لبناء "الجمهورية الجديدة"، هذا المفهوم الذي يمثل الإطار الشامل والفلسفة العامة للدولة المصرية. فإنما تتأسس حكاية وطن التي نرويها على دعائم الجمهورية الجديدة التي بُنيت لبناتها خطوة بخطوة وشملت كل قطاعات ومؤسسات الدولة، وحتى المجتمع المدني والأفراد، بغية تدعيم مجالات التنمية الإنسانية وبناء الإنسان وفق آلية وتخطيط استراتيجي يضع في اعتباراته العديد من المحددات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والعمل بالتوازي معها.

تستند هذه الجمهورية الجديدة -التي انتقلت من ضفاف المفهوم والمصطلح إلى جوهر الواقع المعاش والأثر الملموس- إلى ثلاثة مبادئ أساسية:

أولًا: بناء الإنسان؛ بهدف التغيير في أوضاع المعيشة والحياة، لتعزيز دوره كمواطن قويم يقوم بواجباته السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك في ظل التطلع للتغيير في الأفكار والسلوكيات ونظم الإدارة وسبل الحياة. تبلورت بوادر هذا النهج عام 2019 على خلفية إطلاق مبادرة تهدف إلى توفير سبل الحياة الكريمة للفئات الأكثر احتياجًا في القرى والمراكز الفقيرة في الريف، وكذا سبقها المناطق العشوائية في المدن من خلال توفير السكن الكريم، والارتقاء بمستوى كافة المرافق والخدمات المقدمة للمواطنين،

وتوفير الدعم المالي للأسر الفقيرة الأكثر احتياجًا، وتوفير فرص عمل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بجانب تقديم الرعاية الصحية والعمليات الجراحية العاجلة.

ثانيًا: التنمية الاقتصادية الاجتماعية، إذ ستعمل هذه التنمية بمثابة الشروط المسبقة والداعمة لتطوير التنمية السياسية والتي تمثل أساس تثبيت واستقرار الدولة ومؤسساتها واستدامة اللُّحمة الاجتماعية، هذا بالإضافة إلى العمل على تشبيك جميع الأبعاد بحيث يخدم كل محور أهداف المحاور الأخرى لتحقيق أكبر قدر من التكامل بين الخطط التنموية للدول والمجتمع.

ثالثًا: حقوق الإنسان، بحيث تمثل حقوق الإنسان بمفهومها الشامل أساسًا لتلك الجمهورية ومنطلقًا لها، وذلك من حيث وضع المعايير والمحددات والحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة والأبعاد الأخرى لحقوق الإنسان لتعمل وفقها المؤسسات وتمثل هدفًا أمام عمل أي مشروع في المجتمع من جانب، وبالتالي لا تعد حقوق الإنسان ملفًا منفصلًا عن أي من الجهود التي تقوم بها الدولة والمجتمع وإنمًا منطلقًا لها، فضلًا عن تحقيق عدد من الشروط التنموية المسبقة بما يسهم في ضمان الاستقرار السياسي ووجود هياكل وبنى اجتماعية تضمن ممارسة الآليات الديمقراطية بصورة أكثر استدامة وتتحاشى أيًا من مظاهر الخلل الذي ظهر في المجتمعات على مستوى العالم عقب تفشي وباء فيروس كورونا.

وبالتالي، فإن هذا العقد يأخذ في طياته مقاربة شاملة للعمل متعدد الاتجاهات، والدفع فيها بصورة لا تُخلّ بأي منها، في إطار رؤية شاملة وُضعت بشكل علمي مدروس متضمنة أهدافها المرحلية والاستراتيجية وهي "رؤية مصر 2030" بما تتضمنه من خطط لتطوير التعليم والصحة بشكل أساسي، فضلًا عن العمل وفق خطة إصلاح اقتصادي تسهم في نقل المجالات الأخرى وتدعيمها في خطواتها الأولى لتسهم في المراحل اللاحقة في دعم التنمية الشاملة المصرية داخليًا وخارجيًا عبر إقرار سياسة خارجية مستقلة تستهدف تحقيق التنمية المشتركة لجميع الأطراف وفق مبادئ الإنصاف والتوزيع

العادل للموارد وضمان محددات الأمن القومي المصري، والدفع باتجاه تقديم المقاربات المصرية الهادفة للتعاطي مع قضايا الصراع والتنمية، وذلك عبر استعراض التحركات المصرية في إفريقيا وتدشين منظمة غاز شرق المتوسط.

كان ولا يزال الهدف الاستراتيجي للدولة المصرية تحت قيادة الرئيس السيسي، هو الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته في مختلف نواحي الحياة، وذلك من خلال التأكيد على ترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية، والمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية، وتحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومستدامٍ يضمن الحياة الكريمة، وتعزيز الاستثمار في البشر وبناء قدراتهم الإبداعية من خلال الحث على زيادة المعرفة والابتكار والبحث العلمي في كافة المجالات. كما اهتمت الرؤية بمشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في التنمية، وأعطت أولوية للقضايا التي تتعلق بمواجهة التغيرات المناخية والحفاظ على البيئة.

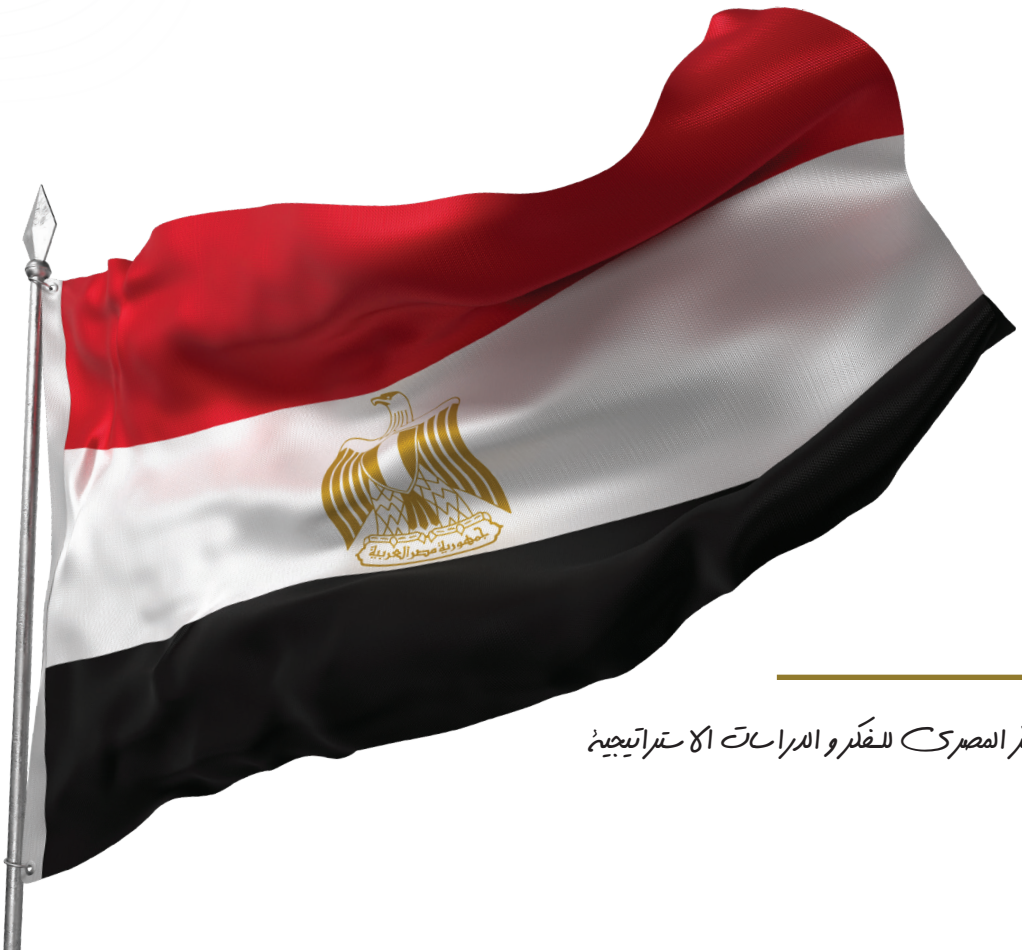

طالت جهود البناء والتنمية.. جميع مناحي الحياة في مصر بلا استثناء لتحقيق هدف محدد هو تعظيم قدرة الدولة في كافة المجالات من أجل تغيير الواقع وبناء الإنسان سعيًا لحاضر ومستقبل أفضل لمصر وللمصريين.

الرئيس عبد الفتاح السيسي

بمناسبة الذكرى الـ 48 لنصر حرب أكتوبر المجيدة / 6 أكتوبر 2021

الاقتصاد المصري

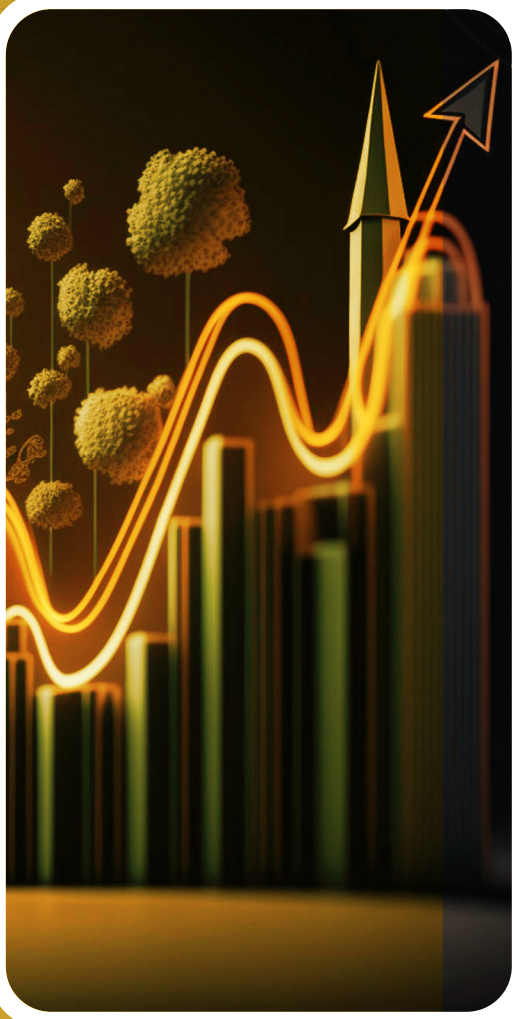

- إصلاح اقتصادي شامل
- تعزيز مساهمة القطاع الخاص
- تنمية قطاعية متكاملة

الاقتصاد المصري

بناء وسط الأزمات

كانت الفترة السابقة لعام 2014 مليئة بالتحديات التي أنهكت مؤسسات الدولة وتسببت في الشلل التام للاقتصاد المصري في كافة المجالات، تلك التحديات كانت سببًا لبداية نهج جديد من عودة بناء مؤسسات الدولة مع بداية حكم الرئيس السيسي وإيجاد حلول حقيقية لمعاناة الاقتصاد المصري المتراكمة لعقود. ذلك الأمر كان دافعًا لتبني رؤية لتغيير مصر بشكل جذري قدمت للمصريين في شكل رؤية مصر 2030 والتي شملت إعادة هيكلة جميع مفاصل الدولة المصرية بما فيها الاقتصاد، وتقديم حلول لعدد من التحديات الجذرية التي تواجه الاقتصاد المصري لإكسابه المرونة للعبور من أزمة الماضي والتعاطي مع أية تحديات طارئة أو مستقبلية.

كان أبرز تلك التحديات يتمثل في:

- ارتفاع فاتورة دعم الطاقة، وأزمة شح العملات الأجنبية والتي تسببت في هروب استثمارات كبيرة من مصر.
- تراكم مديونيات شركات الطاقة العاملة بمصر، وتأجيل التوسع في المشاريع الاستكشافية للتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي لحين تسويه المديونيات السابقة.
- ارتفاع نسب العجز بالموازنة العامة للدولة.
- تدني مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد، وعدم تعديل قانون الاستثمار لسنوات بالشكل الذي يتناسب مع المتغيرات العالمية.

- تهالك البنية التحتية بمصر بشكل كامل بسبب إهمال تنميتها لسنوات.
- موجة الإرهاب التي تعرضت لها مصر والتي كان لها تأثيرات سلبية كبيرة على إيرادات قطاع السياحة.

كانت تلك التحديات سببًا رئيسًا لإجراء **برنامج إصلاح اقتصادي شامل وتطوير لكافة القطاعات الرئيسة في الاقتصاد وتعزيز القطاع الخاص.**

المحور الأول

برنامج إصلاح اقتصادي شامل

استهدف البرنامج أعمدة الاقتصاد المصري الرئيسة والتي تتمثل في الجزء النقدي، والمالي، والإصلاح الهيكلي والذي يتمثل في وضع البيئة القانونية والتشريعية للاقتصاد المصري.

أولًا

برنامج الإصلاح النقدي

اتخذ البنك المركزي المصري قرارًا ببداية الإصلاح الاقتصادي بتحرير سعر الصرف في مطلع نوفمبر 2016، ليتم تسعيره وفقًا لقوى العرض والطلب، استهدف البنك المركزي من تلك السياسات إصلاح التشوه السعري بسوق الصرف والقضاء على السوق الموازية، وتمكين الدولة من توفير العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الأساسية والوفاء بالتزاماتها نحو الشركات الأجنبية العاملة بالسوق المصرية، وبناء الاحتياطي الأجنبي لمستويات ما قبل أحداث يناير ليغطي الواردات لمدة 6 أشهر على الأقل، وجذب الاستثمارات الأجنبية، والسيطرة على الموجة التضخمية الناتجة عن تحرير سعر الصرف، وتحقيق مستهدفات السياسة النقدية في استقرار الأسعار على الأجل المتوسط، وفي سبيل تحقيق تلك الأهداف السابقة اتخذ البنك المركزي مجموعه من القرارات التي تتمثل في التالي:

- تخفيف القيود الرقابية التي سبق فرضها على عمليات النقد الأجنبي ومن أهمها حدود السحب والإيداع، والتي أسهمت في القضاء على السوق الموازية للنقد الأجنبي.
- توفير العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الأساسية وكذلك سداد مستحقات الشركات الأجنبية العاملة بالسوق المصرية.
- بناء الاحتياطيات الأجنبية والتي وصلت لمستويات تاريخية بالرغم المخاطر التي تعرضت لها الأسواق الناشئة في منتصف عام 2018.
- اتباع سياسة نقدية تقييدية من أجل السيطرة على معدلات التضخم، والتي تضمنت استخدام مزيج من أدوات السياسة النقدية منها سعر الفائدة، نسبة

الاحتياطي الإلزامي، وعمليات السوق المفتوح للسيطرة على مستويات السيولة بالسوق المصرفية.

- إعلان مستهدفات التضخم في البيانات الصحفية للجنة السياسة النقدية لأول مرة في تاريخ البنك المركزي مما يزيد من مستويات ثقة المستثمرين والمستهلكين في الاقتصاد المصري وقدرة المركزي على الإبقاء على معدلات التضخم ضمن مستوياتها المستهدفة.

وهو ما انعكس إيجابيًا على الاقتصاد المصري في العديد من المؤشرات أهمها:

1. مؤشرات ميزان المدفوعات:

أ. تطور عجز الميزان التجاري:

تقلص عجز الميزان التجاري من 39.1 و38.7 مليار دولار لعامي 2015/14 و2016/15 على التوالي لتصل إلى 36.4 مليار دولار بحلول عام 2020/2019، ليرتفع عقب ذلك إلى 43.96 مليار دولار بحلول عام 2022/2021، وذلك بفعل تأثيرات الأزمات العالمية كجائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية على أداء الصادرات والواردات المصرية.

تطور الميزان التجاري

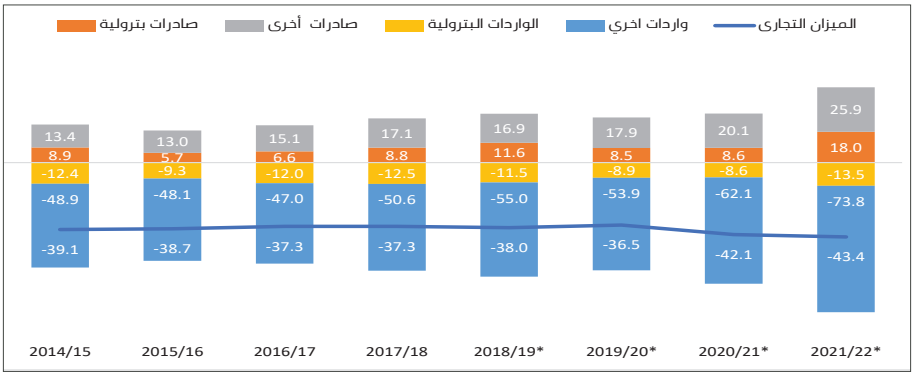

المصدر: البنك المركزي

غيـر أن الأمـر الإيجابـي أن الاقتصاد المصري حقق فائضًا فـي ميزان المعاملات البترولية، إذ بلغـت الصـادرات البتروليـة نحـو 17.9 مليـار دولار في العـام 2022/2021 مقابـل الواردات البتروليـة البالغـة 13.5 مليـار فقـط خـلال نفس العام، يرجـع هذا إلى ارتفـاع معدلات إنتاج المـواد البتروليـة وخصوصًا الغـاز الطبيعي في ظل الاكتشـافات الحديثة.

ب. تطورات الميزان الخدمي:

علـى صعيـد الميـزان الخدمي، تضاعـف فائض الميـزان الخدمي مدعومًا بزيـادة ملحوظة فـي إيـرادات السـياحة وحصيلـة قناة السـويس، إذ أسـهم تحرير سـعر الصرف الذي سـاعد علـى تحسـن مسـتوى مصـر فـي مؤشـرات تنافسـية السـياحة وهـو مـا انعكـس بـدوره علـى إيـرادات السـياحة والتـي شـهدت تزايـدًا ملحوظًا في أعقـاب تحرير سـعر الصرف حيث بلغـت 10.3 مليـارات دولار خـلال التسـعة أشـهر الأولـى مـن العـام المالـي الماضي 2022 وهـو ضمـن مسـتويات الأداء المرتفعـة حتـى بالمقارنة مع ما قبل ثـورة يناير ومقابل 3.8 مليـارات دولار خـلال عـام 2016/15 أي بنسـبة زيـادة قدرها 36.9%.

وبالنسـبة لإيـرادات قنـاة السـويس، فقـد أنعشـت خزينـة الدولـة بحجـم إيـرادات بلـغ 9.4 مليـارات دولار خـلال العـام المالـي 2023/2022 لتتجـاوز تلـك القيمـة مـا تحقـق مـن قبـل بالرغـم مـن الأزمـات العالميـة المتتاليـة.

تطور الميزان الخدمي

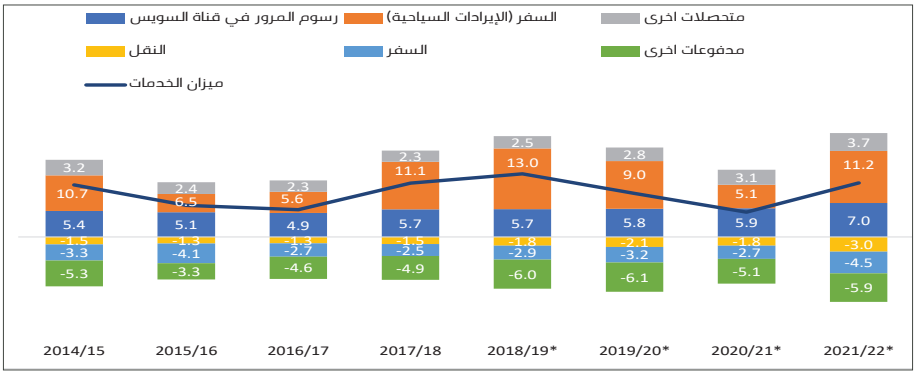

المصدر: البنك المركزي

إذ بلغت إيرادات قناة السويس 5.2 مليارات دولار عام 2015 وخلال السنوات اللاحقة كانت الحصيلة أعلى قليلًا أو أقل قليلًا عن تلك النسبة حتى بدأت في الارتفاع منذ عام 2021 لتحقق 6.3 مليارات دولار ثم نحو 8 مليارات دولار عام 2022، لتصل أخيرًا إلى 9.4 مليارات دولار خلال العام المالي 2023/2022.

ج. التدفقات الاستثمارية:

يعد التحسن الأبرز الذي تبع تحرير سعر الصرف هو تدفقات استثمارات المحافظ الأجنبية، حيث تخطت 30 مليار دولار منذ تحرير سعر الصرف، وهو ما يؤكد على جاذبية الاستثمارات المالية المصرية للمستثمرين الأجانب. ومن الملاحظ أن الميزان المالي قد حقق تدفقات قدرها 4.2 مليارات دولار خلال عام 2019/18 مقابل 12.1 مليار دولار خلال عام 2018/17 ليصل إلى 7.3- مليار دولار عام 2020/2019. وهو ما يتوافق مع الاحداث العالمية، فالحروب التجارية بين الولايات المتحدة والصين قد أثرت سلبيًا على تدفقات استثمارات الحافظة بجانب جائحة فيروس كورونا المستجد، إلا أنه مع تحسن الأوضاع عادت لتحقق 18.7 مليار دولار خلال عام 2021/2020.

وبشكل عام، ارتفعت التدفقات الاستثمارية خلال العام الحالي 2023 بنسبة 72% بفضل التسهيلات التي قدمتها الدولة للمستثمرين على خلفية 22 قرارًا صادرًا من المجلس الأعلى للاستثمار.

التدفقات الاستثمارية

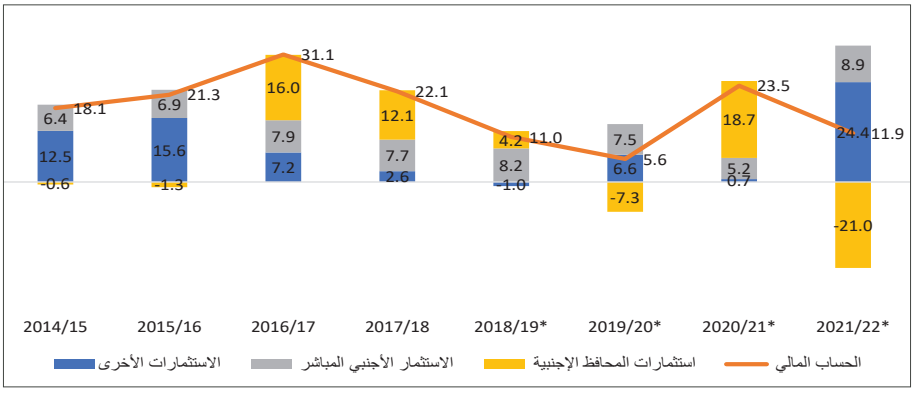

المصدر: البنك المركزي

وجاء ارتفاع التدفقات الاستثمارية مدعومًا بارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال عام 2022 إلى 8.9 مليارات دولار مقابل 5.2 مليارات دولار في 2021. وخلال الربع الأول من العام الحالي 2023، ارتفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر ليصل إلى حوالي 3.3 مليارات دولار، لتحقق مصر المركز الأول على مستوى دول شمال إفريقيا في مؤشر التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي، والأولى عربيًا من حيث نمو الاستثمارات الأجنبية.

والتطورات السابق ذكرها أسهمت في تحقيق فائض في ميزان المدفوعات يتخطى 26 مليار دولار خلال عامي 2017/16 و2018/17. هذا وقد شهد عام 2019/18 تباينًا في أداء الموازين الثانوية وهو ما انعكس على ميزان المدفوعات سلبًا ليحقق عجزًا بمقدار 0.1 مليار دولار، إلا أن ميزان المدفوعات حقق فائضًا قدره 1.86 مليار دولار في العام المالي 2021/2020. وبنهاية سبتمبر من العام الماضي 2022، حقق ميزان المدفوعات المصري فائضًا كليًا بلغ 523.5 مليون دولار، مدعومًا بارتفاع الإيرادات السياحية وحصيلة الصادرات السلعية البترولية وغير البترولية، إلى جانب تصاعد إيرادات قناة السويس وارتفاع صافي التدفق الداخل للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.

2. الاحتياطي النقدي وسعر الصرف:

انعكست تلك التطورات على صافي الاحتياطيات الدولية والتي شهدت أعلى معدلات تاريخية في ديسمبر 2018 بقيمة 45.55 مليار دولار، إلا أنه تخلى عن هذه المستويات بفعل التأثيرات العالمية ليصل إلى 33.53 مليار دولار بحلول نوفمبر 2022، ليتعافى عقب ذلك بحلول أغسطس 2023 عند 34.9 مليار دولار.

تطور الاحتياطي النقدي

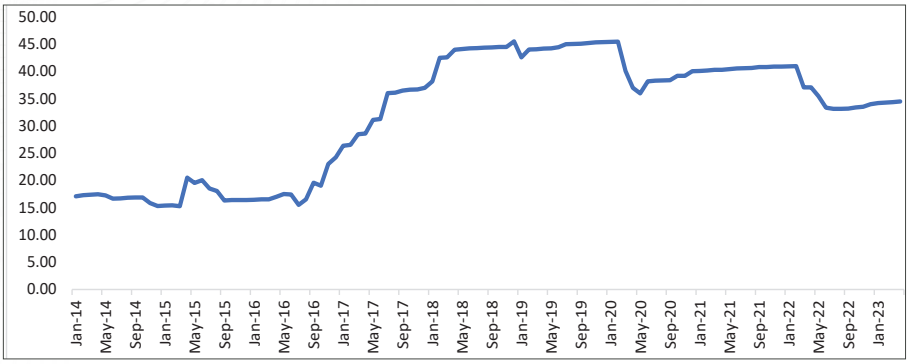

المصدر: البنك المركزي

وبالنسبة لأسعار الصرف، شهد عام 2020 أداءً جيدًا للجنيه المصري مقارنة بالأسواق الناشئة، وذلك بدعم من نتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي ومساعي الدولة لتحسين مؤشرات الاقتصاد والبرامج الحمائية التي اتخذتها الدولة خلال فترة جائحة كورونا. إلا أن سوق الصرف شهدت مطلع عام 2022 تحولًا كبيرًا على خلفية التقلبات العالمية وصدمات الاقتصاد الدولي الناتجة عن الحرب الروسية الأوكرانية، لتتخذ البنوك المركزية عالميًا وبالتبعية البنك المركزي المصري سياسة تشددية للسيطرة على معدلات التضخم المرتفعة، وفي ظل تلك الأوضاع ارتفع سعر الدولار مقابل الجنيه المصري من 15 جنيهًا للدولار ليصل إلى 30.90 جينهًا مقابل الدولار.

3. معدلات التضخم:

تراجعت معدلات التضخم بوتيرة أسرع مما كان متوقعًا من قبل المحللين، فقد سجل معدل التضخم تراجعًا من 21.6% عام 2018/2017 -في أعقاب تحرير سعر الصرف نتيجة برنامج الإصلاح الاقتصادي- إلى 6.4% و7% خلال عامي 2020/2019، 2021/2020 على التوالي، مرتفعًا بعد ذلك بمستويات كبيرة بفعل تأثيرات الحرب الروسية- الأوكرانية على معدلات التضخم العالمية والمحلية، إلا أنه من المتوقع أن يعود إلى الاستقرار مرة أخرى في عام 2024/2023 إلى مستويات ما دون 20%.

تطور معدلات التضخم

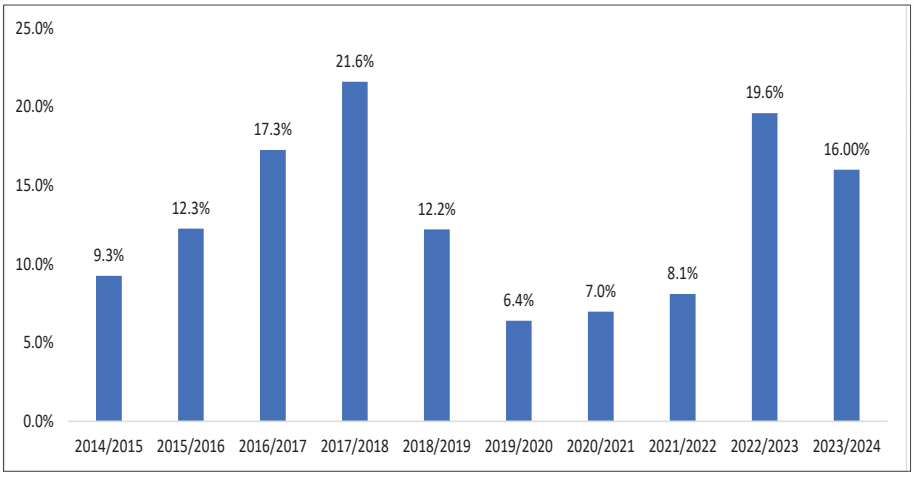

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

ثانيًا
برنامج الضبط المالي

قامت وزارة المالية بالتنسيق مع الوزارات المعنية وعلى رأسها وزارة التخطيط بتنفيذ العديد من إجراءات الضبط المالي والتي تستهدف في الأساس السيطرة على كل من العجز الكلي والدين العام اللذين تفاقما في أعقاب ثورة يناير، إذ بلغ العجز الكلي نسبة 13% و12.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2013/2012 و2014/2013 على التوالي بالرغم من تضمن عام 2014/2013 ما يقرب من 95 مليار جنيه إيرادات من المنح.

وإذا ما تم استبعاد أثر المنح لبيان الوضع الحقيقي للموازنة العامة، يتضح أن العجز الكلي قد بلغ 16.8% تقريبًا من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014/2013 في حين بلغ العجز الأولي 8.5% من الناتج المحلي الإجمالي في العام نفسه وهو وضع في غاية الخطورة، مما نتج عنه ارتفاع الدين العام إلى مستويات كبيرة تتطلب إجراء إصلاحات جذرية لعلاج تلك الأزمة.

وقد طبقت الدولة برنامجًا متكاملًا لإصلاح السياسات المالية والتي استهدفت علاج مشكلة تسرب الدعم داخل الموازنة العامة للدولة لغير المستحقين، وتعظيم الإيرادات من الناحية الأخرى من خلال تطبيق ضريبة القيمة المضافة التي ترتبط بالاستهلاك، وعليه يساهم الأعلى دخلًا والأكثر استهلاكًا في سداد الجزء الأكبر من هذه الضريبة، **وقد تضمن برنامج الضبط المالي ما يلي:**

1.جانب المصروفات:

- إعادة هيكلة أسعار المواد البترولية والكهرباء، وإصدار قانون الخدمة المدنية والذي أسهم في احتواء فاتورة الأجور وإدخال هياكل الدفع القائمة على الأداء لترشيد الأداء الحكومي.

- ميكنة الوحدات الحسابية بالجهاز الإداري وتطبيق منظومة GFMIS بهدف ترشيد الإنفاق الحكومي.
- تفعيل حساب الخزانة الموحد وإقفال 61 ألف حساب بالبنك المركزي، بهدف إحكام الرقابة وترشيد الإنفاق الحكومي.
- إلغاء التعامل بالشيكات الورقية بالجهاز الإداري للدولة وإحلال التعامل الإلكتروني محلها.
- الاعتماد على استراتيجية إدارة الدين العام متوسطة المدى، فنجحت مصر في إصدار سندات دولارية بالأسواق العالمية للاستفادة من سعر الفائدة المنخفض بالأسواق الدولية بالمقارنة مع السوق المحلية، بالإضافة إلى تدعيم سيولة بالعملات الأجنبية، مما أسهم في زيادة الاحتياطيات الأجنبية وكذلك ضخ أموال خارجية بالاقتصاد المصري للحد من أثر المزاحمة بين القطاع العام والخاص.
- اتخاذ قرار بشأن ترشيد الإنفاق العام بالجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة والاقتصادية، لتخفيف الضغط على المسحوبات من العملات الأجنبية. ويتضمن القرار تأجيل تنفيذ أي مشروعات جديدة لها مكون دولاري، وتأجيل الصرف على أي احتياجات لا تحمل طابع الضرورة القصوى، وترشيد الإنفاق على أعمال السفر خارج البلاد إلا للضرورة القصوى.
- الحصول على موافقة وزارة المالية بالترخيص بالصرف بالمكون الأجنبي على أي من أوجه الصرف بعد التنسيق مع البنك المركزي المصري.
- تطبيق آلية التسعير التلقائي للمواد البترولية، بما يسمح بوجود مرونة في تسعير المنتجات البترولية وحماية الموازنة والهيئة العامة المصرية للبترول من تقلبات تغير أسعار الصرف وأسعار خام برنت العالمية.
- إدارة ملف الدين العام وعبء الدين العام بشكل أفضل من خلال الاتجاه

نحو أدوات التمويل الجديدة وغير التقليدية مثل الصكوك وسندات التنمية المستدامة والسندات والصكوك الخضراء، والتي تسمح بمد أجل عمر الدين لفترات أطول، بالإضافة إلى الحصول على سعر فائدة أفضل من أسواق الدين العادية.

2. جانب الإيرادات:

- إصدار قانون ضريبة القيمة المضافة، بهدف توسيع القاعدة الضريبية وتحسين آليات التحصيل.
- تعديل القانون وإصدار لوائح مبسطة في تعامل الشركات الصغيرة والمتوسطة مع الضرائب لتكون مبالغ مقطوعة على إيرادات تلك الشركات.
- تطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية والذي سمح برفع كفاءة التحصيل الضريبي والتيسير على المواطنين وتحقيق تكامل الفاتورة الإلكترونية مع الإيصال الإلكتروني والذي أسهم في ضم 365 ألف شركة كانت تعمل في الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي.
- تطبيق مشروع النافذة البيضاء لتكون نافذة واحدة قومية للتجارة تقدم خدمات المراكز اللوجستية في المنافذ الجمركية، بغرض تيسير الإجراءات الجمركية وتحولها إلى النظام الإلكتروني، مما أسهم في تحسين سرعة إنهاء الإجراءات اللازمة للإفراج عن الشحنات في الموانئ دون الحاجة إلى الانتقال إليها. وقد وصلت نسبة تغطية المشروع لحوالي 95% تقريبًا من إجمالي البضائع التي ترد إلى مصر.
- تطبيق منظومة ضريبية جديدة على الأرباح الرأسمالية للأسهم والصناديق، وتعديل قانون ضريبة الدخل والشروع في إعداد قانون لإنهاء كافة الملفات الضريبية القديمة المتراكمة والتي تأخذ في اعتبارها التركيز على تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهيه الصغر.

انعكست تلك الإجراءات على الأداء المالي للموازنة العامة للدولة، إذ تُشير جميع مؤشرات المالية العامة إلى تحسن كبير في أدائها، فارتفعت الإيرادات بمُعدلات أعلى من المصروفات، واستطاعت الموازنة العامة تحقيق فائض أولي للسنوات التي تلت برنامج الإصلاح الاقتصادي، بعدما بلغ العجز الأولي بالموازنة مستويات كبيرة في السنوات قبل الإصلاح الاقتصادي ليصل إلى 3.5%-، فمع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي تحسنت تلك النسبة تدريجيًا وانخفض العجز الأولي في العام المالي 2017/2016 إلى 1.7-%، ثم تحول إلى فائض أولي بداية من العام المالي 2018/2017 للمرة الأولى بالموازنة ليبلغ 0.1%.

وتحسنت تلك النسبة في العام التالي ليصل الفائض الأولي إلى 1.8% في العام المالي 2019/2018 بتحقيق فائض بحوالي 103 مليارات جنيه، واستمرت تلك السياسة بنجاح في السنوات التالية حتى في سنوات الأزمات العالمية مثل جائحة كورونا والتي تطلبت تطبيق برامج إنفاق لتحفيز الاقتصاد الكلي بلغت حوالي 1.6% من الناتج المحلي الإجمالي بمخصصات تتخطى 100 مليار جنيه، ثم تلتها الضغوط التضخمية التي سببتها الحرب الروسية الأوكرانية بداية من فبراير 2022 والتي ترتب عليها ارتفاع في فاتورة نصف ما تستورده مصر والمتمثل في الغذاء والطاقة.

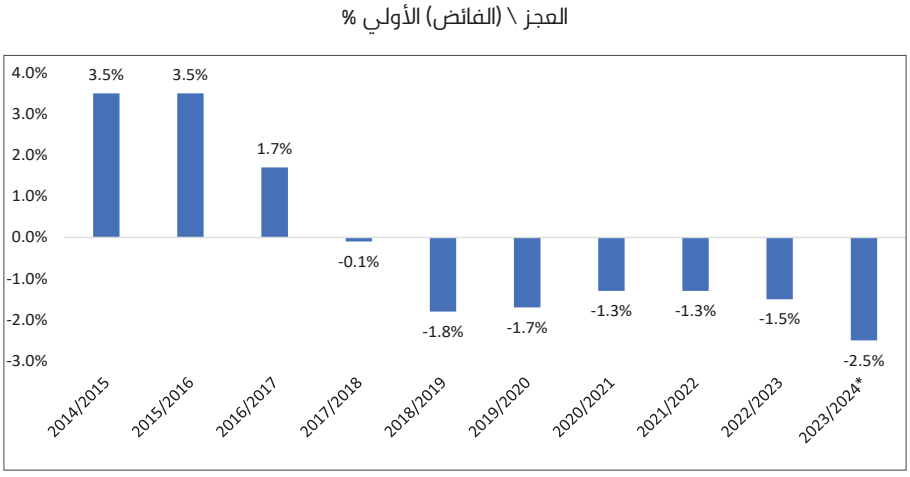

المصدر: وزارة المالية

فقد حافظت السياسات الفعالة للإصلاحات المالية على مستويات الفائض الأولي بالموازنة عند متوسط 1.7% خلال الفترة بين 2019 وحتى 2023 بمتوسط فائض سنوي بحوالي 111 مليار جنيه. ومن المتوقع أن تستمر تلك السياسات الناجعة في تعزيز الفائض الأولي بالموازنة ليصل إلى 2.5% وفقًا لمستهدفات الموازنة العامة للدولة للعام المالي 2024/2023 بفائض مستهدف بحوالي 300 مليار جنيه.

3. إدارة ملف الدين العام:

على الرغم من التوسع في بنود المصروفات الخاصة بالأجور ودعم الغذاء، فإن ذلك تم وفقًا لآلية علمية محسوبة حافظت على معدلات الدين العام دون التوسع، بل استطاعت الدولة المصرية خلال فترة الإصلاح الاقتصادي خفض الدين العام المصري للناتج المحلي الإجمالي، حيث كانت مستويات الدين العام قد تفاقمت إلى ما يتجاوز نسبة 100% من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن ذلك البرنامج الإصلاحي أسهم في خفضها لتصل إلى أدنى مستوى لها في عام 2021/2020 بنسبة 81% تقريبًا، قبل أن تعود إلى الارتفاع مرة أخرى في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية التي رفعت من فاتورة واردات مصر بشكل كبير وهو ما أعاق استكمال الاتجاه الهابط لنسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي.

نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي

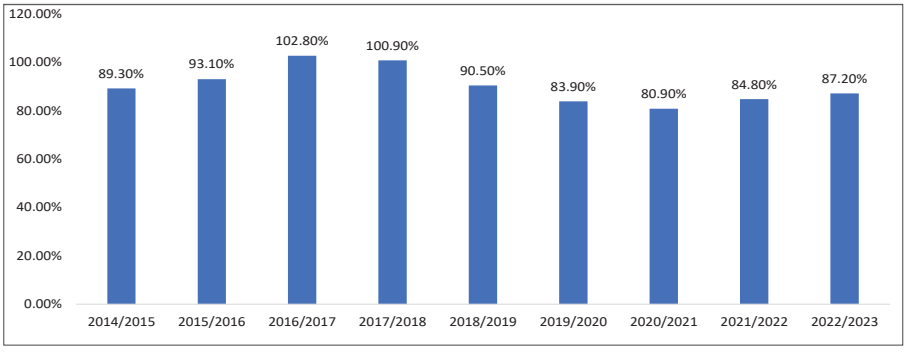

المصدر: وزارة المالية

ويعود ارتفاع الدين العام المحلي والأجنبي بالأساس إلى وجود عجز في الحساب المالي بالدولة يتم تمويله بالاستدانة الداخلية والخارجية، وإنفاقها في أوجه صرف لا تتوافق مع نوع العملة (تمويل دولار وإيراد بالجنيه) ولا تتوافق مع المدى الزمني (تمويل قصير الأجل ينفق على مشروع طويل الأجل)، الأمر الذي يترتب عليه تراكم الديون بمرور الزمن وارتفاع تكلفتها إلى إجمالي الدين العام كنسبة من الموازنة العامة للدولة، والتي قد تصل إلى التهام إجمالي إيرادات الموازنة العامة للدولة وتترك خيارًا وحيدًا أمام تمويل تلك المصروفات من خلال التوسع في الاستدانة.

وقد بدأت الدولة بالفعل في خطواتها تجاه علاج العجز المالي الذي تواجهه الموازنة العامة للدولة، وقد وضعت خطة للوصول بالعجز الأولي بالمالية العامة إلى نسبة 2% ثم 2.5%، وهو ما سيكون له نتائج إيجابية بمرور الوقت في خفض العجز الكلي بالمالية العامة وإمكانية التحول إلى فائض وخفض نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي.

ولكن في تلك الظروف الاستثنائية عالميًا استطاع الاقتصاد المصري تحقيق معدلات نمو اقتصادي بمعدلات كبيرة وصلت إلى 5.3% في عام 2018/2017 و5.6% في عام 2019/2018، وانخفضت معدلات التضخم إلى مستويات متدنية لتصل إلى 7.3% في عام 2020 وتستكمل انخفاضها لتصل إلى 7% وفقا لبيانات العام المالي 2023/2022.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

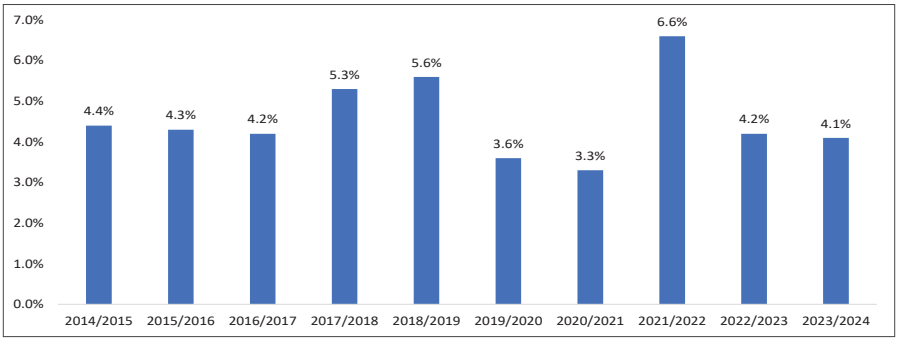

المصدر: وزارة المالية

ومن المتوقع أن يصل الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر إلى 85% من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية عام 2023. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن يصل الدين الحكومي المصري إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 80% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 و75% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025. ذلك مع الاستمرار في جهود الحفاظ على الاستقرار المالي المتوازن في ظل تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، وجهود مساندة النشاط الاقتصادي وتحفيزه دون الإخلال باستدامة مؤشرات الموازنة والدين.

المحور الثاني
تعزيز مساهمة القطاع الخاص

اتخذت الدولة المصرية عددًا من الخطوات الهادفة إلى تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد المحلي، ومنها:

أولًا
وثيقة سياسة ملكية الدولة

تنوع وجود الدولة في النشاط الاقتصادي وفقًا للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الدولة، ولا سيّما الفترة الاستثنائية منذ عام 2011، والتي جعلت القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي يحجم عن الاستثمار في مصر، الأمر الذي استوجب تدخل الدولة لتنفيذ العديد من مشروعات البنية الأساسية، هذا إلى جانب إتاحة المزيد من فرص العمل الجديدة للشباب، بعدما تخطت نسبة البطالة معدل الـ13% آنذاك.

وفي ضوء توجه الدولة المستمر لدعم وتعزيز دور القطاع الخاص في المشاركة في الأنشطة الاقتصادية، قامت الحكومة بإعداد "وثيقة سياسة ملكية الدولة" التي تعد استراتيجية قومية تستهدف توسيع قاعدة القطاع الخاص، وتحديد الأنشطة الاقتصادية التي ستتواجد فيها الدولة أو ستخرج منها تدريجيًا خلال الفترة المقبلة من خلال برنامج الطروحات الذي تم الإعلان عنه ضمن الوثيقة.

وتأتي الوثيقة استكمالًا لسلسلة من الإجراءات التي بدأتها الدولة المصرية منذ مطلع عام 2022، ويعود جزء منها إلى ما قبل ذلك ضمن خطة برنامج الإصلاح الاقتصادي الأولى لمصر، فمنذ برنامج الإصلاح الاقتصادي في عام 2016 أعلنت الدولة المصرية عن خطتها لطرح العديد من الشركات المملوكة للقطاع العام

بسوق الأوراق المالية، أو من خلال البيع المباشر لبعض الحصص بتلك الشركات إلى مستثمرين أجانب من خلال التفاوض، تم تنفيذ تلك الخطة جزئيًا خلال الفترة من 2016 وحتى 2020.

وبنيت فلسفة تلك السياسة على تقسيم القطاعات الاقتصادية بمصر إلى ثلاثة قطاعات رئيسة: قطاعات ترى الدولة أنها مهمة لكن يمكن للقطاع الخاص أن يشغلها بالكامل مع تقليص كامل لدور الدولة والشركات الوطنية بها، وقطاعات تم تصنيفها أنها مهمة وتحتاج لجهود الطرفين معًا وهو ما يعني استمرار استثمار الشركات الوطنية والمملوكة للدولة بها بالمشاركة مع القطاع الخاص، وقطاعات أخرى تم تصنيفها على أنها استراتيجية ستستمر الدولة في شغل الجزء الأكبر منها بالاقتصاد لأهميتها وحساسيتها بالنسبة للأمن القومي المصري. وقد وضعت تلك الاستراتيجية مستهدفًا رئيسًا وهو الوصول بمشاركة القطاع الخاص إلى 65% في السنوات الثلاث المقبلة.

1. برنامج الطروحات:

أعلنت الدولة برنامج الطروحات الحكومية في فبراير 2023، فحددت 32 شركة بعدد 18 قطاعًا اقتصاديًا سيتم طرح أجزاء منها بسوق الأوراق المالية المصرية، أو التخارج الجزئي منها من خلال البيع لمستثمرين رئيسن. بالنظر إلى الشركات محل الطرح نستطيع أن نتعرف على توجه الدولة في الفترة المقبلة، فقد ورد بتلك الوثيقة طرح عدد 5 من الشركات العاملة بالقطاع المالي المصرفي وغير المصرفي والتي تتمثل في (بنك القاهرة، والمصرف المتحد، والبنك العربي الإفريقي، وشركة مصر لتأمينات الحياة، وشركة مصر للتأمين). وورد بتلك القائمة أيضًا 4 من الشركات العاملة بالقطاع العقاري و15 من الشركات العاملة بقطاع البتروكيماويات والإسمنت والتعدين.

يعرض برنامج الطروحات ميزة أساسية وهي دخول مساهمين جدد بتلك الشركات، ذلك الأمر يعزز من قواعد الحوكمة بتلك الشركات ويؤدي إلى

تطوير نماذج أعمال تلك الشركات من خلال تحسين كفاءة عملياتها، أو نقل تكنولوجيا جديدة إليها، أو المساهمة في فتح الأسواق الخارجية لمنتجات تلك الشركات. وعليه فإن لتلك الطروحات فوائد جيدة للغاية على أداء تلك الشركات بالأساس.

ومن شأن الطروحات الحكومية معالجة الخلل الأهم بسوق الأوراق المالية المصرية وهو نقص السيولة، وتطرح العديد من الشركات الجيدة للمستثمرين المحليين والأجانب والتي تمكنهم من تنويع استثماراتهم بالقطاعات المختلفة بالسوق المصرية، وتزيد من حجم السيولة بتلك الشركات، الأمر الذي سيعزز من فرص إدراج تلك الشركات المصرية بالمؤشرات العالمية.

2. إجراءات إصلاحية وداعمة:

تبنت الدولة العديد من الإصلاحات الداعمة لدفع وتيرة النمو الاقتصادي والوصول إلى معدلات نمو مدفوعة بالأساس بنمو القطاع الخاص، والتي تمثل الهدف الرئيس لوثيقة سياسة ملكية الدولة. وفي هذا الإطار، بلغ إجمالي الإجراءات الإصلاحية المنفذة والمستقبلية للتيسير على المستثمرين ودعم القطاع الخاص نحو 171 إجراءً إصلاحيًا.

شملت هذه الإجراءات 144 إجراءً نُفذت خلال الفترة (مايو 2022 – سبتمبر 2023)، وقد تركز جانب كبير منها على كل من تشجيع القطاع الخاص الصناعي، ودعم الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال بواقع 46 و40 إجراءً على التوالي، وبنسبة 60% من إجمالي الإجراءات الإصلاحية المنفذة.

ومن المخطط تنفيذ حزمة أخرى من الإجراءات الإصلاحية المستقبلية الداعمة للقطاع الخاص بواقع 27 إجراءً إصلاحيًا، تتركز بشكل أساسي في الإصلاحات ذات الصلة بتحسين بيئة الاستثمار ودفع تنافسية الاقتصاد المصري، فضلًا عن الإجراءات الخاصة بتنفيذ الطروحات والتخارج وجذب استثمارات القطاع الخاص.

المحور الثالث
تنمية قطاعية متكاملة

استلزم بناء الجمهورية الجديدة الانخراط في مسار تنموي شامل لكافة قطاعات الدولة بلاء استثناء، وفي مسار متوازٍ لتحقيق التنمية الشاملة ووضع أسس نمو اقتصادي مستدام يحقق أهداف التنمية المستدامة. فجاءت التنمية القطاعية على النحو التالي:

أولًا
قطاع النقل والطرق

ركزت الدولة المصرية منذ عام 2014 وحتى الآن على مشروعات البنية التحتية، وعلي رأسها مشروعات النقل والطرق، حيث وضعت الدولة "الخطة الشاملة لتطوير وتحديث عناصر منظومة النقل" بتكلفة نحو تريليوني جنيه خلال الفترة (2014-2024) والتي تتضمن قطاعات النقل "البري – البحري- الجوي- النهري- السككي"، وتشمل " طرق وكباري- سكك حديدية- الأنفاق والجسر الكهربي- الموانئ البحرية- الموانئ البرية والجافة والمناطق اللوجستية- النقل النهري، وغيرها"، بهدف تحقيق نهضة شاملة في قطاعات النقل المختلفة، ورفع مستوى الخدمات، مع الحفاظ على البيئة للانتقال نحو النقل المستدام. حيث تعد شبكات النقل هي العصب الرئيس الذي تقوم على أساسه التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1. تنمية قطاع الطرق:

وضعت الدولة المشروع القومي للطرق في مقدمة أولوياتها في النهوض بالبنية التحتية، **حيث اهتم المشروع بما يلي:**

- تحسين جودة الطرق والمحاور وتوسعتها والعمل على رفع كفاءتها، مع الأخذ في الاعتبار الارتقاء بالمنظر الحضاري للدولة وإنشاء طرق جديدة تربط بين المحافظات، مما انعكس إيجابيًا على معدلات التنمية العمرانية في تلك المحافظات.
- ربط شبكة الطرق بخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة.
- تعزيز فرص التكامل الاقتصادي من الدول المجاورة على طول المحاور الرئيسة بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب.
- تحقيق الاستغلال الأمثل لثروات مصر القومية ممثلة في مناطق التعدين والسياحة.
- المساهمة في الخروج من الوادي الضيق وتعمير مناطق جديدة في الصحراء الغربية وشمال سيناء وخدمة مناطق التنمية الزراعية، وزيادة حجم المنقول من البضائع بين مراكز النشاط الاقتصادي المختلفة داخل الجمهورية.
- خفض أزمنة الرحلات وبما له من مردود إيجابي في تكلفة التشغيل بالإضافة إلى توفير مبلغ 8 مليارات دولار سنويًا ثمن المحروقات والوقود الذي تتحمله الدولة نتيجة الاختناقات المرورية والحد من الآثار البيئية السلبية.
- تسهيل التجارة ونقل المنتجات وكذلك جذب استثمارات أجنبية لمصر.

وفي هذا الإطار تم تنفيذ ما يلي:

أ. المشروع القومي للطرق: تم وضع مخطط كامل لرفع كفاءة الطرق، حيث شمل المشروع القومي للطرق إنشاء 7000 كم بتكلفة تتخطى 175 مليار جنيه، وتم الانتهاء من تنفيذ 5800 كم منها، وجارٍ العمل في 1200 كم، إلى جانب العمل على تطوير ورفع كفاءة 10 آلاف كم من شبكة الطرق الحالية وتم الانتهاء من تنفيذ 7800 كم منها وجارٍ العمل في 2200 كم.

ومن أبرز مشروعات الطرق التي تم الانتهاء منها ما يلي:

- طريق الجلالة بطول 82 كم بتكلفة 4.5 مليارات جنيه.
- إنشاء طريق القاهرة- السويس بتكلفة 1.2 مليار جنيه.
- إنشاء الطريق المزدوج كفر الشيخ / دسوق (المرحلة الأولى بطول 10 كم وتكلفة مليار جنيه).
- إنشاء الطريق المزدوج طنطا / السنطة /زفتي (المرحلة الأولى بطول 11 كم وتكلفة 475 مليون جنيه).
- القوس الشمالي من الطريق الدائري الإقليمي بطول 90 كم، بتكلفة تصل إلى 8.1 مليارات جنيه.
- تطوير طريق الصعيد الصحراوي الغربي من القاهرة إلى المنيا بطول 230 كم بتكلفة وصلت إلى 7.6 مليارات جنيه.
- تطوير الطريق من نفق الشهيد أحمد حمدي إلى الكيلو 109 طريق السويس، بطول 24 كم وتكلفة تصل إلى 859 مليون جنيه.
- تطوير وازدواج طريق الصعيد الصحراوي الغربي في المسافة من القاهرة حتى القوصية بطول 290 كم وبتكلفة 10.4 مليارات جنيه.
- تطوير وازدواج طريق (أسيوط / سوهاج) شرق النيل بطول 145 كم ووصلاته بتكلفة 1.35 مليار جنيه.
- تطوير وازدواج طريق (سفاجا / مرسى علم) بطول 200 كم وتكلفة 1.7 مليار جنيه.
- تطوير وازدواج (طريق 6 أكتوبر / الواحات) بطول 283 كم وتكلفة 2.2 مليار جنيه.

- تطوير وازدواج (طريق قنا / الأقصر الصحراوي الشرقي) بطول 108 كم وتكلفة مليار جنيه.
- تطوير وتوسعة الطريق الدائري حول القاهرة الكبرى (المرحلة الأولى بطول 76 كم وتكلفة 11.2 مليار جنيه)
- تطوير طريق المعاهدة السويس / الإسماعيلية (بطول 80 كم وتكلفة 2.2 مليار جنيه).
- ازدواج طريق المنصورة / دمياط الشرقي (المرحلة الثانية من محور طلخا حتى محور شربين بطول 12 كم وتكلفة 600 مليون جنيه).

ب. محاور النيل: يهدف إنشاء محاور النيل إلى ربط شبكة الطرق شرق وغرب النيل من خال إنشاء محور عرضي تنموي متكامل وليس مجرد كوبري فقط لعبور النيل، وتقليل المسافات البينية بين المحاور إلى 25 كم. بما يسهم في خطة التنمية الشاملة لقطاعات الدولة المختلفة (صناعية – زراعية – سياحية – عمرانية – تجارية)، وخفض معدلات الحوادث وتقليل زمن الرحلات وتوفير استهلاك الوقود.

ج. تطوير الطرق المحلية داخل المحافظات: ذلك في إطار اهتمام الدولة بتطوير ورفع كفاءة الطرق المحلية داخل المحافظات وعدم الاقتصار على شبكة الطرق الحرة والسريعة والرئيسة، بهدف تحسين مستوى جودة الطرق الداخلية وتسهيل حركة تنقل المواطنين. وقد تم التخطيط لرفع كفاءة 125 ألف كم على مستوى الجمهورية، تم إنجاز 36 ألف كم منها.

د. إنشاء وتطوير الكباري: شهدت السنوات الماضية تطورًا ملحوظًا في تطوير الكباري والأنفاق ضمن المشروع القومي للطرق، فقد بلغ إجمالي عدد الكباري على مستوى الجمهورية (39619) كوبري في عام 2020، منها (1848) كوبري تابع للهيئة العامة للطرق والكباري

والتي شهدت تطورًا ملحوظًا خلال الفترة من 2014-2020، من 1536 كوبري عام 2014، تستهدف الوزارة إنشاء 365 كوبري بحلول عام 2030 ليصبح عدد الكباري 2800 كوبري، وتقدر التكلفة المخطط لها لتنفيذ 1000 كوبري ونفق خلال الفترة المقبلة نحو 140 مليار جنيه.

وقد انعكس ذلك على ترتيب مصر في المؤشرات الدولية ذات الصلة بالبنية التحتية والنقل والطرق، تتمثل المؤشرات في التالي:

عدد الكباري التابعة للهيئة العامة للطرق في الفترة من 2014-2020

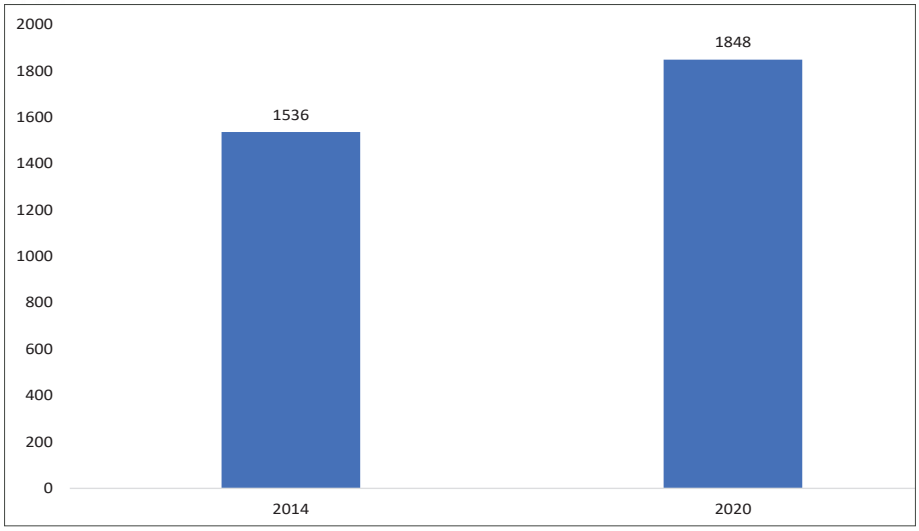

المصدر: وزارة النقل والمواصلات

- احتلت مصر في مؤشر جودة الطرق المركز الـ 18 عام 2021، مقابل المركز 118 عام 2015، والذي يقيس كفاءة وسلامة واتساع الطرق.
- وفيما يتعلق بمؤشر تطوير البنية التحتية البرية والبحرية، والذي يقيس مدى توافر وكفاءة وسائل النقل البرية والموانئ البحرية، وسهولة الوصول لمراكز الأعمال والمعالم السياحية المهمة، فقد تقدمت مصر من المركز 103 في عام 2015 لتأتي في المركز 39 عام 2021.

أبرز مؤشرات تطوير البنية التحتية

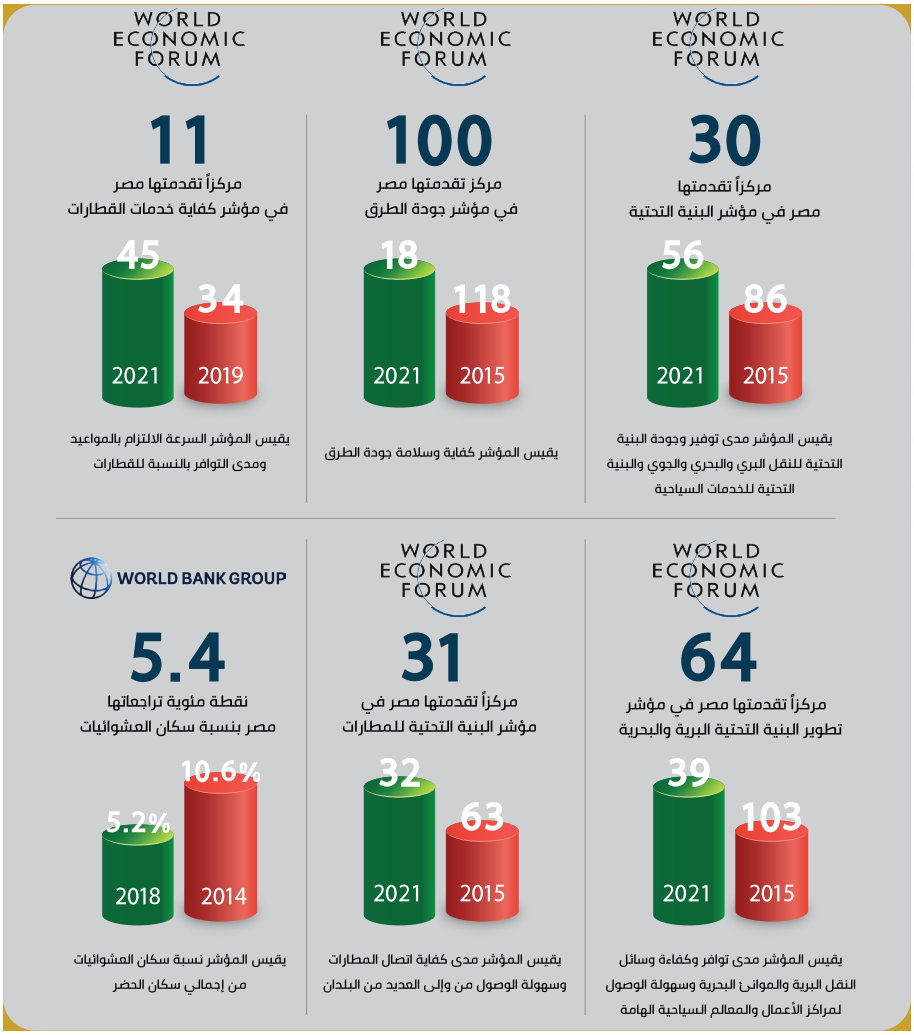

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

2. قطاع الأنفاق:

أولت وزارة النقل أهمية خاصة لتطوير مشرع مترو الأنفاق باعتباره من أهم المشروعات التنموية التي تخدم المواطن، فهو الأسرع والأقل تكلفة، ويسهم في تقليل التكدس المروري من خلال نقل ما يقرب من 4.5 مليون راكب يوميًا عام 2023. ومنذ عام 2014، نفذت الدولة ما يقرب من 27 مشروعًا بتكلفة تصل إلى 700 مليار جنيه حتى عام 2024، بمشروعات شملت قطاع مترو الأنفاق والجر الكهربائي.

وخلال السنوات الماضية تم ما يلي:

- افتتاح المرحلتين الأولى والثانية وأجزاء من المرحلة الثالثة والمرحلة الرابعة بالخط الثالث لمترو الأنفاق الذي يمتد من إمبابة والمهندسين وصولًا للمحطة التبادلية عدلي منصور، وهو ويتم تنفيذه على أربع مراحل.
- توريد 25 قطارًا من إجمالي 32 قطارًا مكيفًا للتشغيل على الخط الثالث للمترو (المرحلتين الثالثة والرابعة) بتكلفة 8,9 مليارات جنيه ودخول 20 قطارًا منها الخدمة.
- جارٍ تنفيذ المرحلة الأولى من الخط الرابع (أكتوبر – الفسطاط) بطول 19 كم وعدد 16 محطة.

ومن المقرر أن تصل طاقة شبكة خطوط مترو القاهرة الكبرى حوالي 13.5 مليون راكب يوميًا بحلول عام 2030، ولن تكون القاهرة الكبرى فقط صاحبة النصيب الأوحد من مترو الأنفاق، فيجري الآن التخطيط لإنشاء مترو أنفاق بالمدن المليونية، ومن أهم المحافظات التي سيكون لها نصيب في ذلك المخطط، الإسكندرية، والقليوبية، والدقهلية.

3. مشروعات الجر الكهربائي:

حققت مصر نقلة نوعية وحضارية في مجال مشروعات الجر الكهربائي، وذلك لمواجهة التغيرات المناخية من خلال استراتيجية للتحول إلى تشغيل نظم

النقل الجماعي الأخضر صديق البيئة، وعلى رأسها مشروع القطار الكهربائي الخفيف والمونوريل.

أ. المونوريل:

يسهم المشروع في تيسير حركة نقل المواطنين، ويربط القاهرة الكبرى بالمدن الجديدة وعلى رأسها العاصمة الإدارية الجديدة ومدينة 6 أكتوبر، وبدأت الدولة في أغسطس عام 2019 التعاقد مع شركات مصرية وأجنبية للقيام بأعمال تصميم وإنشاء وصيانة خطي المونوريل (العاصمة الإدارية -6 أكتوبر). وستقوم هذه الشركات أيضًا بتشغيل وإدارة المشروع لمدة ثلاثين عامًا من تاريخ تنفيذ المشروع، وينقسم إلى خطين:

- خط مونوريل العاصمة الإدارية: بدأ تنفيذه في أغسطس عام 2019 بتكلفة 44 مليار جنيه، ويهدف إلى ربط إقليم القاهرة الكبرى بالمناطق العمرانية الجديدة مثل (القاهرة الجديدة- العاصمة الإدارية)، مما يسهم في تيسير حركة نقل الموظفين من القاهرة إلى العاصمة الإدارية خلال 60 دقيقة فقط، ويستهدف هذا المشروع نقل 450 ألف راكب يوميًا، وبلغت نسبة تنفيذ الأعمال الإجمالية في مونوريل العاصمة الإدارية أكثر من 70%.
- خط مونوريل 6 أكتوبر: يتم العمل عليه منذ يناير2020، وبتكلفة تقريبية 32.5 مليار جنيه، ويهدف إلى ربط مدينة 6 أكتوبر والشيخ زايد بالقاهرة والجيزة، وتبلغ الطاقة الاستيعابية لهذا الخط 300 ألف راكب يوميًا.

ب. القطار الكهربائي الخفيف LRT:

يُعد أول قطار خفيف في مصر، وهو نموذج متطور لخط الترام السابق لكن يتم تشغيله بواسطة قوة الجر الكهربائي بدلًا من الديزل أو الوقود، وقد تم إنشاؤه كامتداد لخط المترو الثالث، ويمر بمحافظات القاهرة والقليوبية والشرقية، ويهدف إلى تبادل خدمة نقل الركاب مع الخط الثالث للمترو في محطة عدلي منصور مع المونوريل، ويربط بين شبكة خطوط مترو الأنفاق مع القطار الكهربائي لخدمة المدن الجديدة على طريق القاهرة – الإسماعيلية الصحراوي، مما يسهم في زيادة المجتمعات العمرانية.

وقد تم البدء في تنفيذه في عام 2019، بتكلفة تصل إلى 41.7 مليار جنيه، ويمتد الخط بطول 103 كم بعدد 19 محطة، وتم افتتاح المرحلتين الأولى والثانية في يوليو 2022 بطول 70 كيلومترًا، بعدد 12 محطة. وجارٍ تنفيذ المرحلة الثالثة بطول 20 كم بعدد 4 محطات، والمرحلة الرابعة بطول 16 كم وبعدد 3 محطات، ويتكون من 22 قطارًا مكيفا جديدًا كل منها مكون من 6 عربات تقدم أعلى مستويات الخدمة لجمهور الركاب.

4. تطوير سكك حديد مصر:

وضعت الدولة في عام 2014 خطة عَشرية لتطوير مرفق السكك الحديدية بتكلفة إجمالية تقارب 225 مليار جنيه، وتنوعت تلك الخطة بين: تطوير الوحدات المتحركة، وإعادة بناء للمحطات، وإنشاء نظم الإشارات الإلكترونية على خطوط السكك الحديدية، بالإضافة إلى تطوير الورش، وأخيرًا ترقية العنصر البشري المدير لكل ممتلكات هذا المرفق القومي الضخم.

أ.الأسطول العامل "تطوير الوحدات المتحركة": أبرمت الحكومة مجموعة من الصفقات المحلية والدولية، بهدف إحلال أسطول السكك الحديدية القديم والمعطل في أغلبه، ويحل محله جديد أو محدث كليًا. كانت أولى الخطوات في هذا الصدد حينما وضعت هيئة السكك الحديدية في عام 2014، خطة شاملة لتجديد وتطوير وتحسين 1385 عربة ركاب قديمة من الدرجة الثالثة وقطارات الضواحي بالقدرات المحلية المتوفرة للحكومة المصرية، حيث شاركت ورش السكك الحديدية في كوم أبو راضي، وأبو زعبل، والعباسية، والمنيا، بالإضافة إلى مصنع سيماف في تنفيذ هذه الخطة، وهو ما أسهم بحلول منتصف عام 2022 في تأهيل قرابة 90% من إجمالي العربات المستهدفة.

ب. تطوير البنية التحتية: سعت هيئة السكك الحديدية إلى تطوير بنيتها التحتية الضخمة المتشعبة في كافة أنحاء البلاد بشكل جذري، وذلك عن طريق تطوير المحطات ونظم الإشارات وقضبان السكة. وكانت البداية في عام 2017 حينما بدأ

العمل على تنفيذ مشروع ضخم لتطوير 376 محطة سكة حديد بقيمة تتجاوز 1.7 مليار جنيه، ويجري كذلك تطوير 60 محطة أخرى ضمن المرحلة الأولى بمبادرة حياة كريمة، ومن المخطط تطوير 94 محطة بالمرحلة الثانية من المبادرة. وبموازاة ذلك تم الانتهاء من التطوير الشامل لعدد 653 مزلقان من إجمالي 1120 مزلقان مخطط تطويرها على الشبكة لزيادة درجات الأمان، وسهولة الحركة على كافة الخطوط.

بالإضافة إلى ما سبق، يجري الانتهاء من إنشاء محطة مركزية كبرى بمنطقة بشتيل، وهي محطة قطارات سكك حديد صعيد مصر، وستشتمل المحطة على 4 أرصفة لخدمة ركاب الوجه القبلي، بعدد 6 خطوط منها خطين لأسوان/ إسكندرية، وخطين للمناورة لخطوط أسوان/ إسكندرية، وخطين للقطارات المنتهية في المحطة والقادمة من الوجه القبلي.

بالإضافة إلى تركيب البوابات الإلكترونية والحجز والدفع الإلكتروني بمحطات السكة الحديد، وقد تم تنفيذ المرحلة الأولى بعدد 5 محطات رئيسة (القاهرة – الجيزة – سيدي جابر – مصر بالإسكندرية – دمنهور) لتنظيم وإحكام السيطرة على الأرصفة والقطارات ومنع التكدس على الأرصفة والتهرب من دفع التذاكر.

وفيما يخص نظم الإشارات، قامت الحكومة المصرية بإطلاق مشروع لتحديث نظم الإشارات على السكك الحديدية، بتحويلها من النظام الميكانيكي القديم إلى نظام إلكتروني متقدم، ويمتد المشروع على طول 989 كم من السكك، وبتكلفة تفوق المليار دولار. ويتقاسم تنفيذ المشروع ثلاث شركات عالمية، هي: سيمنس، وألستوم، وتاليس.

وإلى جانب المحطات ونظم الإشارات تقوم هيئة السكك الحديدية حاليًّا بتطوير عدد من الكباري العلوية المخصصة للسكك الحديدية، ومن أبرزها تطوير كوبري إمبابة المار أعلى نهر النيل وتم الانتهاء من أعمال تطويره في يوليو الماضي، وأيضًا تطوير كوبري الفردان وازدواجه أعلى المجرى الملاحي لقناة السويس، بالإضافة إلى عشرات من الكباري الصغيرة أعلى الترع والرياحات في وادي النيل ودلتاه

ج. تطوير الورش الإنتاجية: تم التخطيط لتطوير ورش السكك الحديدية بعدد 33 ورشة رئيسة وفرعية لزيادة الإنتاجية بها ورفع مستويات الجودة بهذه الورش من خلال التعاون مع الشركات العالمية المتخصصة الموردة للوحدات المتحركة في تطوير الورش مثل شركة جنرال إليكتريك في ورش التبين ومهمشة وشركة تالجو في ورش الفرز وإنشاء ورشة بأبو زعبل بالتعاون مع ترانسماش هولدنج. وقد تم الانتهاء من المرحلة الأولى لتطوير ورش (كوم أبو راضي – أبو زعبل – الفرز).

وكان لعمليات التطوير -التي تم تنفيذ جزء كبير منها حتى الآن- دور في إحداث أثر إيجابي على عدد من مؤشرات الأداء الرئيسة لسكك حديد مصر، والتي كان في مقدمتها ارتفاع قيمة الإيرادات المالية السنوية، حيث تصاعدت تلك الإيرادات في الفترة ما بين 2016/2022 بنسبة تفوق 47%، وارتفع عدد الركاب المستخدمين لخدمات السكك الحديدية سنويًا، فخلال الفترة ذاتها 2016/2022 تصاعد عدد الركاب بنسبة 20.2%، ليصل إلى 1.2 مليون راكب يوميًا خلال عام 2023.

تطور إيرادات السكك الحديدية بين الأعوام 2016 و2022 (مليار جنيه)

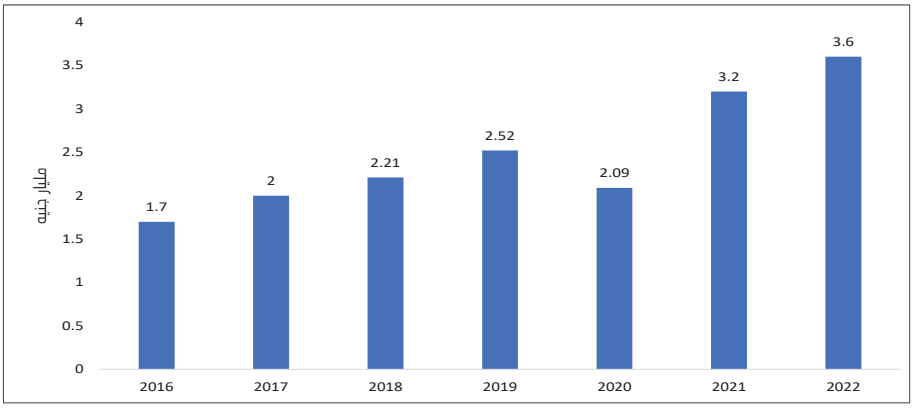

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

ثانيًا

قطاع الطيران المدني

يعد قطاع الطيران المدني من المحاور الرئيسة في تحقيق التنمية الاقتصادية، نظرًا لمساهمته في تنشيط الحركة السياحية وتنمية التجارة ودعم الاقتصاد القومي، لذا حرصت الدولة خلال السنوات الماضية على النهوض بالقطاع من خلال استراتيجية لتحقيق التكامل بين كافة قطاعات الطيران المدني في مختلف المجالات، وتحقيق التناغم مع كافة الجهات والوزارات الأخرى في الحكومة المصرية، بما يدفع عجلة الإنتاج ويحقق التكامل بين جميع الهيئات لخدمة الوطن.

1. **مطار سفنكس الدولي:** شمل التطوير توسعة مبنى الركاب وزيادة المساحة الإجمالية للمبنى لتصل إلى 24 ألف متر مسطح بدلًا من 3600 متر، بما يزيد من طاقة المطار الاستيعابية إلى 900 راكب / ساعة بدلًا من 300 راكب / ساعة لتبلغ طاقته الإجمالية نحو 1.2 مليون راكب سنويًا.

2. مطـار شـرم الشـيخ الدولـي: تـم تطويـر المطـار لزيـادة طاقتـه الاسـتيعابية مـن 7,5 ملاييـن راكـب إلـى 9,5 ملاييـن راكـب سـنويًا لمواكبـة الحركـة الجويـة والسـياحية المتزايـدة إلـى مدينـة شـرم الشـيخ، عـلاوة علـى تطويـر ورفـع كفـاءة المنشـآت والطـرق، وأعمـال البنيـة التحتيـة والمرافـق.

3. مطـار سـانت كاتريـن: تتمثـل المرحلـة الأولـى لتطويـر المطـار، بإنشـاء مـدرج جديـد بطـول 2600م وعـرض 45م، وزيـادة سـعة الترمـاك، وإنشـاء سـاحة صغيـرة ملحقـة بالترمـاك لمعـدات الخدمـات الأرضيـة، بالإضافـة إلـى زيـادة مسـاحة مبنـى الـركاب ورفـع كفاءتـه وزيـادة طاقتـه الاسـتيعابية مـن خـلال تصميـم مبنـى جديـد ليسـتوعب 600 راكـب / سـاعة قابلـة للزيـادة إلـى 1200راكـب / سـاعة. وكذلـك رفـع كفـاءة وإطالـة الممـر الحالـي ليصبـح طـول الممـر 3000 متـر، وإنشـاء ترمـاك جديد يسـع 8 طائـرات إلـى جانـب الترمـاك الحالـي الـذي يسـع 3 طائـرات لتصـل الطاقـة الاسـتيعابية إلـى 11طائـرة، بالإضافـة إلـى إنشـاء مدخـل جديـد للمطـار وسـاحة انتظـار سـيارات تسـع 100سـيارة وتطويـر سـور المطـار.

4. مطـار بـرج العـرب: تـم إنشـاء أول مبنـى جديـد "صديـق للبيئـة" بالتعـاون مـع الوكالـة الدوليـة اليابانيـة للتنميـة "جايـكا "بمـا يتواكـب مـع اسـتراتيجية الدولـة المصريـة لمواجهـة التغيـر المناخـي والتحـول نحو النقـل الأخضر، ليسـتوعب المبنى الجديـد 4 ملاييـن راكـب سـنويًا بمسـاحة إجماليـة 36000 م 2، وبالتالي تصل السـعة الاسـتيعابية للمطـار (6.7 ملاييـن راكـب) سـنويًا ليسـتوعب حجـم حركـة الـركاب المتوقعـة حتـى 2030.

وتشـمل أعمـال التطويـر بالمطـار إنشـاء «ترمـاك» جديد يسـع 20 طائرة متوسـطة الحجـم، بمسـاحة إجماليـة 100.000 م2، وطـرق تصـل بيـن الترمـاك الحالـي والجديـد، والممـر الحالـي، وإنشـاء موقـف سـيارات يسـع 1000 سـيارة، إلـى جانـب منطقـة خدمـات ومحـال تجاريـة لخدمـة المسـافرين، ومحطـة صـرف صحـي ومحطـة كهربـاء فرعيـة وخـزان ميـاه.

5. مطـار العاصمـة الدولـي: تـم العمـل عليـه فـي عـام 2020، ويتكـون مـن مبنـى ركاب مساحته 16 كيلـو متـرًا مربعًـا، ويسـتوعب 300 راكـب/ سـاعة، وممـر بطـول 3650م وعـرض 60 م، وبـرج مراقبـة، و42 مبنـى خدميًـا، ومبنـى للأرصـاد الجويـة، ومسـجدًا، وموقـف سـيارات يسـتوعب 400 سـيارة و20 حافلـة.

6. مطــار الغردقــة: تــم إنشــاء مبنــى جديــد للــركاب يســع 7.5 ملاييــن راكــب ســنويًا لزيــادة الطاقــة الاســتيعابية للمطــار لاســتقبال الزيــادة المتوقعــة فــي الحركــة، ولاســتكمال منظومــة العمــل فــي تأميــن ســلامة هبــوط واقــلاع الطائـرات، تـم إنشـاء ممـر جديـد مـع رفـع كفـاءة الحقـل الجـوي القديـم بمطـار الغردقـة، وصيانـة وتغييـر الأسـقف المعلقـة بمبنـى ركاب 2 بمطـار الغردقـة، وتوريـد وتركيـب منظومـة كاميـرات مراقبـة أمنيـة، ونظـام تحكـم إلكترونـي بالأبـواب بمبنـى ركاب 2 بمطـار الغردقـة.

ثالثًا

قطاع الموانئ والممرات التجارية

يظل التنافس حول الممرات التجارية العالمية جزءًا أساسيًا من التنافس الدولي متعدد الأبعاد والأوجه خلال الفترة الراهنة. ولذلك نفذت الدولة العديد من المشروعات الإقليمية والدولية لتعزيز موقع مصر على خريطة التجارة الدولية وتحويلها إلى مركز للتجارة الدولية، وإكساب القدرات المصرية ميزات تنافسية تجعلها غير قابلة للاستعاضة عنها. وشملت هذه الجهود مظاهر متعددة، من حيث تطوير الموانئ المصرية لتكون قادرة على الإسهام في منظومة التجارة الدولية، فضلًا عن تعميق الارتباط المصري بعمقها الإقليمي.

فيعد تطوير القدرات اللوجستية للدولة المصرية واحدًا من أكثر الملفات التي شهدت نجاحا ملفتًا خلال السنوات الماضية، حيث تفيد مُؤشرات التنافسية الدولية المُتعلقة بالبنية التحتية بتقدم مصر بمعدل 48 مركزًا وذلك خلال الفترة من 2014 إلى 2019 فقط ليصل إلى المركز 52 عالميًا، فيما يُتوقع أن يزيد تقدم مصر في تلك المؤشرات خلال 2024 لتقفز إلى المركز رقم 50. وتقدمت مصر 5 مراكز في مؤشر الفرص اللوجستية الدولية عام 2020 بفضل جودة البنية التحتية لتحتل المركز الـ 23.

ولعل آخر أهم المؤشرات التي صدرت عن البنك الدولي في مايو 2023 حول أداء البنى اللوجستية والأداء اللوجستي هي تقدم ميناء بورسعيد ليحقق المركز العاشر عالميًا وفقًا لنتائج مؤشر أداء موانئ الحاويات الصادر عن البنك الدولي عام 2023، من بين 348 ميناء حول العالم، مقارنة بالمركز الـ 13 عام 2021 من بين 370 ميناء. وقفزت مصر إلى المرتبة السابعة عربيًا والـ58 عالميًا في مؤشر الأداء

اللوجستي (LPI) لعام 2023، الصادر عن البنك الدولي، محققة نحو 3.1 نقطة، مقارنة بعام 2018 الذي احتلت فيه المرتبة الـ67 عالميًا.

اعتمدت الحكومة خطة متكاملة لتطوير الموانئ المصرية تتكون من 80 مشروعًا بإجمالي تكلفة 129 مليار جنيه، تم تنفيذ بعضها وجارٍ تنفيذ البعض الآخر، والبعض مخطط تنفيذه. ويجري التنفيذ بأيدي عاملة حوالي 50 ألف عامل، بمشاركة حوالي 100 شركة من شركات القطاع الخاص، بعضها أقام تحالفات مع شركات عالمية في هذا المجال لتنفيذ خطة التطوير والتشغيل.

ويشمل تطوير الموانئ المصرية إنشاء أرصفة جديدة بإجمالي أطوال 35 كم، وبأعماق تتراوح من 15 إلى 18 مترًا. فيستهدف وصول إجمالي أطوال الأرصفة في الموانئ البحرية المصرية إلى 73 كم. وإنشاء حواجز أمواج بإجمالي أطوال 15 كم. ويستهدف تعميق الممرات الملاحية لتستوعب الموانئ 370 مليون طن بدلًا من 185 مليون طن سنويًا، وأن تستوعب 22 مليون حاوية مكافئة بدلًا من 12 مليون حاوية مكافئة سنويًا.

وتتضمن استراتيجية الموانئ الجديدة للبلاد أيضًا خططًا لتحسين كفاءة الأرصفة، وتكنولوجيا أفضل لتحسين البنية التحتية، وجعل الخدمات اللوجستية عاملًا مهمًا. وساعدت الحلول التكنولوجية في خفض زمن الإفراج الجمركي إلى 50% وفقًا لدراسة تم إجراؤها بالتعاون مع البنك الدولي.

1- الموانئ البحرية:

تشمل الموانئ البحرية التي يجري تطويرها ما يلي:

أ- ميناء الإسكندرية الكبير:

كان ميناء الإسكندرية وعلى غراره كافة الموانئ يعاني حتى سنوات قريبة من تدني معدلات الشحن والتفريغ، نتيجة تهالك وقدم معدات وأوناش الشركات العاملة في الشحن والتفريغ وعدم امتلاكها عمالة مدربة

ومنتظمة. هذا فضلًا عن تكدس الأرصفة بالسيارات المستوردة نتيجة حركة الاستيراد غير العادية على خلفية مبادرة «زيرو جمارك» ، فوصل عدد السيارات المستوردة في اليوم الواحد لنحو 7 آلاف سيارة.

وفي هذا الصدد، فتم وجارٍ تنفيذ سلسلة من المشروعات لتحسين حركة التجارة والشحن والترانزيت بميناءي الإسكندرية والدخيلة (ميناء الإسكندرية الكبير)، وكان من أبرزها:

- اللجوء إلى مشروع الجراج متعدد الطوابق، يستوعب 3500 سيارة في اليوم، وتبلغ مساحته الإجمالية 15 ألف متر مربع، بتكلفة 400 مليون جنيه.
- رفع كفاءة كوبري 27 الذي يربط ميناء الإسكندرية بالطريق الدولي الساحلي بتكلفة تجاوزت الـ60 مليون جنيه، مع متابعة صيانته بشكل دوري، وذلك لتخفيف العبء المروري على منطقة القباري غربي الإسكندرية.

- مشروع تطوير منطقة الخدمات البحرية بالميناء، لتستوعب القاطرات الجديدة لخدمة الأرصفة وتوسعات الميناء الحالية والمستقبلية.
- بناء وتوريد 6 قاطرات بتكلفة 381,3 مليون جنيه.
- تأهيل كوبري الطريق الشرياني جهة باب 22 شاملًا وصلة الإسكندرية للحاويات بتكلفة 24 مليون جنيه.
- إعادة تأهيل حاجز أمواج الدخيلة، وإعادة وتأهيل وصيانة الأرصفة البحرية 92، 94 / 1 / 2 / 3 / 4 / 5 بتكلفة 110 مليون جنيه.
- إنشاء وتشغيل وصيانة محطة متعددة الأغراض على الأرصفة 62-55 بتكلفة 5.150 مليارات جنيه.
- إنشاء رصيف 3/85 (محطة تفريغ/ تداول الأخشاب) بطول 433 مترًا وعمق 15.5 مترًا ويسمح بتراكي سفن حتى 70 ألف طن بتكلفة 382,5 مليون جنيه.
- إنشاء وصلة حرة لربط ميناء الإسكندرية بالطريق الدولي الساحلي (محور 54) بتكلفة 905 ملايين جنيه، وإنشاء البنية التحتية لمنطقة الساحات الجديدة المنقولة من الشركة التجارية للأخشاب بتكلفة 305 ملايين جنيه.
- إنشاء منطقة لوجستية على ترعة النوبارية، بهدف زيادة المساحة الأرضية لميناء الإسكندرية من خلال إنشاء ظهير لوجستي على مساحة 273 فدانًا متصلًا بوسائل النقل متعدد الوسائط.
- إنشاء محطة الصب غير النظيف خلف رصيف 90 بميناء الدخيلة بتكلفة 6.1 مليارات جنيه.
- زيادة عدد المعامل الموجودة في ميناء الدخيلة من 8 معامل صناعية إلى 28 معملًا صناعيًا تغطي كافة مجالات الفحص.
- إنشاء محطة متعددة الأغراض على رصيف 100، بميناء الدخيلة.
- إنشاء محطة تداول الصب الجاف بين رصيفي 91 و92 بميناء الدخيلة

بطـول 1150 متـرًا وعمـق 15 متـرًا وسـاحة تخزيـن 300 ألـف م2 بتكلفـة تقديريـة 1.8 مليـار جنيـه.

- إنشـاء محطـة تـداول الصـب غيـر النظيـف بالمنطقـة خلـف رصيـف 90 بمينـاء الدخيلـة بطـول 540 متـرًا وعمـق 16 متـرًا وسـاحة تخزيـن 188 ألـف م2 بتكلفـة تقديريـة 1.6 مليـار جنيـه.

ذلـك بالإضافـة إلـى دراسـة إنشـاء مينـاء المكـس بيـن مينـاءي الإسـكندرية والدخيلـة فـي منطقـة المكـس بطـول أرصفـة 3.5 كـم وسـاحات تخزيـن 3.5 كـم2 بتكلفـة تقديريـة 12 مليـار جنيـه. وبانتهـاء مشـروعات الموانـئ الثلاثـة فـإن مينـاء الإسـكندرية الكبيـر سـيضم عـدد أرصفـة يبلـغ 87 رصيفًـا، بإجمالـي أطـوال 24.9 كـم وبأعمـاق تتـراوح مـن 8.5–20 م.

ب. ميناء جرجوب

يقـع علـى بعـد 70 كـم غـرب مدينـة مرسـى مطـروح بالتحديـد بمدينـة النجيلـة، تكلفـة مشـروع الميناء ومدينـة جرجـوب 10 مليـارات دولار، يتـم تنفيذهـا علـى 3 مراحـل المرحلـة الأولـى بتكلفـة مليـاري جنيـه، ويتـم تمويـل المشـروع بنظـام BoT، وتبلـغ حصـة مصـر فـي الميناء 51%، وينفـذه تحالـف 16 شـركة عالميـة. ومـن المقـرر أن يوفـر الميناء فقـط حوالـى 30 ألـف فرصـة عمـل، وهـو يعـد الميناء الأقـرب لسـواحل أوروبـا، ويربـط قـارة أوروبـا بإفريقيـا. ومـن المقـرر أن يكـون طـول رصيـف الميناء المدنـي 1080.8 ألـف متـر، وسـيكون بغاطـس 15 متـرًا، ودوران السـفن 450 متـرًا، وحاجـز صخـري لكسـر الأمـواج بطـول 3 كـم فـي عمـق البحـر.

ج. ميناء العريش

يقـع الميناء شـرقًا علـى سـاحل البحـر الأبيـض المتوسـط لشـبه جزيـرة سـيناء علـى حوالـي 53 كـم مـن الحـدود المصريـة الفلسـطينية فـي رفـح. ويتكـون

بشكل أساسي من: محطة صب جاف، ورصيف 242 م لمناولة بضائع الصب والبضائع العامة، ورصيف ثانٍ لقوارب الخدمة (عمق مياه الرصيف 4 أمتار)، وتتوفر أيضًا مرافق لرسو سفن الصيد التي يصل طولها إلى 60 مترًا.

يبلغ طول قناة الوصول 270 م وعرضها 100 م. ويتراوح عمق المياه من 9 م إلى 11 م. يتم استخدام عوامين للمساعدة الملاحية.

الميناء يغطي مساحة تقريبية 40 فدانًا، 56000 متر مربع منها تستخدم للتخزين المفتوح للسلع الجافة. علاوة على ذلك، تتوفر سقيفتان بحجم مشترك 1500 متر مربع لتخزين البضائع الحساسة لأشعة الشمس والطقس.

تتكون محطة الصب الجاف من رصيفين أحدهما يستخدم بنصف السعة لتحميل / تفريغ للبضائع العامة. وتتكون محطة الشحن العامة بميناء العريش من رصيف واحد يستخدم 50٪ منه لتحميل وتفريغ البضائع الجافة. وبعد تنفيذ أعمال التطوير الحالية للميناء، ستصل المساحة الإجمالية إلى 65000 م 2 وسيكون الجدار الرئيس بطول إجمالي 369 م.

د- ميناء دمياط

يتم تطوير ميناء دمياط على عدة مراحل. وفي المرحلة الأولى من التطوير، سيتم تحويل ميناء دمياط إلى مركز تجاري عالمي لحاويات الترانزيت في البحر الأبيض المتوسط، والذي سيتبعه بعد ذلك إنشاء ممرات لوجستية تصل إلى مناطق التصنيع المختلفة في مصر عن طريق شبكة السكك الحديدية.

ومن أهم المشروعات التي تم ويجري تنفيذها في الميناء بتكلفة أكثر من 11 مليار جنيه، ما يلي:

- إنشاء محطة متعددة الأغراض (رصيف بطول 681 مترًا وعمق 17 مترًا، بتكلفة أكثر من 1.3 مليار جنيه).
- تعميق الممر الملاحي وحوض الدوران إلى 16 مترًا بتكلفة 189 مليون جنيه.

- إنشاء محطة الحاويات الثانية بتكلفة 4,5 مليارات جنيه.
- بناء وتوريد 4 قاطرات قوة شد 60 طنًا بتكلفة 832 مليون جنيه.
- تعديل وتطوير منطقة الحاجز الغربي بالميناء (إنشاء حاجز أمواج غربي مستجد بطول 3600 متر وإنشاء امتداد للحاجز الشرقي بطول 1565 مترًا) بتكلفة 1.9 مليار جنيه.
- تعميق الخط الملاحي بالميناء وحوض الدوران إلى 18 مترًا بتكلفة 1.1 مليار جنيه.
- إنشاء محطة الحاويات "تحيا مصر 1"، لخدمة حركة الصادرات المصرية.
- من المتوقع أن تبدأ المحطة 2 الجديدة في ميناء دمياط عملياتها بحلول عام 2024، وستبلغ طاقتها التشغيلية الإجمالية النهائية 3.3 ملايين حاوية نمطية، وستكون بمثابة مركز نقل استراتيجي مخصص لشركة Hapag-Lloyd في شرق البحر المتوسط.
- زيادة المعامل الخاصة بالفحص في ميناء دمياط من 9 معامل إلى 13 معملًا.

هـ- موانئ البحر الأحمر

تم وجارٍ تنفيذ عدة مشروعات تنموية على موانئ البحر الأحمر، ومن أهمها ما يلي:

- تطوير ميناء سفاجا البحري بتكلفة 510 ملايين جنيه.
- تطوير ميناء الغردقة البحري بتكلفة 222 مليون جنيه.
- إنشاء رافع ميكانيكي بميناء شرم الشيخ بتكلفة 68 مليون جنيه.
- بناء وتوريد قاطرتين بحريتين قوة شد 55 طن بتكلفة 513 مليون جنيه.
- إنشاء محطة الركاب البحرية ورصيف الكروز بميناء شرم الشيخ البحري لاستقبال سفن الكروز والركاب حتى 4000 راكب. وإنشاء مارينا اليخوت بأعماق تصل حتى 15 مترًا وأطوال أرصفة حتى 570 مترًا.
- إدارة وتشغيل محطة الركاب البحرية ورصيف الكروز بميناء الغردقة البحري لاستقبال اليخوت وسفن الكروز والركاب حتى 3000 راكب وبأعماق تصل 9 أمتار غاطس وطول 330 مترًا.
- إنشاء منطقة الانتظار الخارجية للشاحنات الثقيلة بميناء سفاجا بتكلفة 60 مليون جنيه.
- إنشاء مخزن بمنطقة المشون بميناء سفاجا بتكلفة 46 مليون جنيه.
- إنشاء رصيف بطول 60 مترًا بميناء سفاجا، وساحة ومخزن بتكلفة 112 مليون جنيه.
- تطوير أرصفة ميناء نويبع بتكلفة 84 مليون جنيه.

و- ميناء بورسعيد

تم الانتهاء من إنشاء 5 كم أرصفة مختلفة الأغراض بإجمالي تكلفة

حوالى 10 مليارات جنيه بميناء شرق بورسعيد. ويتقدم العمل في مشروع استكمال ساحات التداول الخلفية للأرصفة وتوصيل خط السكة الحديد القنطرة / بورسعيد للميناء. ويتقدم العمل كذلك في مشروع استكمال ساحات التداول الخلفية للأرصفة وتوصيل خط السكة الحديد القنطرة / بورسعيد للميناء. وجارٍ استكمال تطوير وإنشاء الميناء من خلال إنشاء أرصفة جديدة بإجمالي أطوال 12 كم وتكلفة تقديرية 20 مليار جنيه، بالإضافة إلى تطوير الطرق والسكك الحديدية والبنية الأساسية بالميناء.

ز- ميناء السخنة

يعد تطوير ميناء السخنة أحد أهم مشروعات تطوير الموانئ المطلة على البحر الأحمر بتكلفة 50 مليار جنيه، ليكون أكبر ميناء محوري على البحر الأحمر. وجارٍ الآن استكمال تطوير وإنشاء الميناء من خلال إنشاء أرصفة جديدة بإجمالي أطوال 12 كم وتكلفة تقديرية 20 مليار جنيه، بالإضافة إلى تطوير الطرق والسكك الحديدية والبنية الأساسية بالميناء. وتتمثل أهم أعمال التطوير الجارية فيما يلي:

- إنشاء 4 أحواض وأرصفة جديدة بطول 18 كيلومترًا وعمق 18 مترًا.
- إنشاء ساحات تداول بمساحة 9.6 ملايين متر مربع.
- إنشاء مناطق تجارية ولوجستية بمساحة (5.3 كم2) تخدمها شبكة من خطوط السكك الحديدية بطول (33 كم) متصلة بالقطار الكهربائي السريع السخنة/ العلمين /مرسى مطروح، لتستخدم في نقل البضائع، خصوصًا الحاويات على هذا الخط إلى كافة أنحاء الجمهورية وإلى ميناء الإسكندرية على البحر المتوسط.
- شبكة من الطرق الداخلية بأطوال 17 كم رصف خرساني 6 حارات.
- إنشاء حاجز أمواج بطول 1050 مترًا.

وبوجه عام، تعمل الدولة على تطوير الموانئ، وتحويلها إلى "موانئ خضراء" تراعي البعد البيئي باستخدام مصادر الطاقة المتجددة، وتطبق تكنولوجيا تقلل من نسب التلوث، لتحسين الأداء البيئي وإنهاء أي آثار بيئية خطيرة. وتستهدف استراتيجية النقل البحري المصري 2030 رفع التصنيف الدولي للموانئ البحرية المصرية، وتحويلها إلى موانئ خضراء تستخدم مصادر الطاقة المتجددة، وبها تحكم كامل بالغازات الصادرة منها.

وتم إنشاء أول ميناء أخضر في القارة "ميناء شرق بورسعيد"، مما يضع مصر على خريطة العالم في مجال الموانئ الخضراء الصديقة للبيئة. ويتميز هذا الميناء عن غيره بتطبيق تكنولوجيا تقلل نسب التلوث وفق طبيعتها، ومساحات معزولة للصب غير النظيف للحد من آثاره البيئية الخطرة.

2- الموانئ البرية والجافة:

تطوير كافة الموانئ يتم بالتوازي مع عملية ربط كافة الموانئ بعضها ببعض بوسائل اتصال حديثة وسريعة، سواء من خلال شبكة طرق ومحاور وكباري، أو من خلال شبكة السكك الحديدية، أو من خلال الموانئ الجافة والمناطق اللوجستية.

فأحد أهداف إنشاء الموانئ الجافة هو تقليل مدة وجود السفن الحاملة للبضائع داخل الموانئ، ليصبح الميناء البحري ميناء عبور فقط، ويكون الميناء الجاف ميناء وصول نهائي، ليكون ملحقًا بالموانئ الجافة منطقة لوجستية يتم فيها عمليات التعبئة والتغليف والتصنيع والتوزيع على المناطق الصناعية المجاورة، مما يقلل الفاقد من البضائع ويسرع عملية تداول البضائع مما ينعكس على سعر المنتج النهائي.

أما عن مشروعات الموانئ البرية والجافة والمناطق اللوجستية، فهناك 7 موانئ برية (ميناء أرقين البرى، ميناء قسطل البرى، ميناء رأس حدربة

البـرى، مينـاء السـلوم البـرى، مينـاء طابـا البـرى، مينـاء العوجـة البـرى، مينـاء رفـح). وتـم إعـداد مخطـط شـامل لإنشـاء عـدد 15 ميناءً جافًـا ومركـزًا لوجسـتيًا علـى مسـتوى الجمهوريـة فـي: السـادس مـن أكتوبـر – العاشـر مـن رمضـان – السـادات – بـرج العـرب الجديـدة – دميـاط الجديـدة – الفيـوم الجديـدة – بنـي سـويف (كـوم أبـو راضـي) – سـوهاج الجديـدة – وادي كركـر – توشـكي – أبـو سـمبل – قسـطل – أرقيـن – الطـور – والسـلوم، تسـتوعب 6 ملاييـن حاويـة مكافئـة سـنويًا. وتـم ميكنـة 3 موانـئ وهـى مينـاء «قسـطل وارقيـن وطابـا» بتكلفـة 20 مليـون جنيـه.

رابعًا

قطاع البترول والثروة المعدنية

تسعى مصر لكي تصبح مركزًا إقليميًا لتجارة وتداول البترول والغاز الطبيعي، فعملت على تحقيق الاستفادة الاقتصادية المثلى من جميع الإمكانات والثروات الطبيعية المتاحة، وتنويع مصادر الطاقة والعمل على تعديل مزيج الطاقة، فضلًا عن جذب المزيد من الاستثمارات عن طريق تطوير نظم المزايدات في مجال البحث والاستكشاف. ولتحقيق هذه الأهداف، وضعت الدولة استراتيجية متكاملة من عدة محاور:

1- البترول والغاز الطبيعي:

تم توقيع اتفاقيات بترولية مع الشركات العالمية للتعاون في مجال البحث والاستكشاف بجميع مناطق الجمهورية. وتطوير نظم المزايدات في مجال البحث والاستكشاف، وتبسيط الإجراءات المتبعة، واختصار الفترات الزمنية لتوقيع الاتفاقيات. بما أسفر عن توقيع 120 اتفاقية جديدة مع الشركات العالمية باستثمارات حدها الأدنى نحو 22 مليار دولار لحفر 452 آبار خلال الفترة (2014-2022)، وتحقيق 448 كشفًا (315 زيت – 133 غاز).

وتم إطلاق خطة طموحة للإسراع بمشروعات تنمية الحقول لزيادة معدلات إنتاج الزيت الخام وزيادة إنتاج الغاز الطبيعي، لدعم الأمن القومي للطاقة في مصر وتحقيق الاكتفاء الذاتي والعودة للتصدير. بما أدى إلى تحقيق إنتاج الغاز الطبيعي طفرة خلال الأعوام الأخيرة بفضل اكتشافات حقول الغاز الجديدة مما أسهم في تعزيز مكانة مصر على خريطة الطاقة العالمية.

ونجح القطاع في زيادة قدراته الإنتاجية من الغاز لتصل إلى 7 مليارات قدم مكعبة يوميًا، بفضل مجموعة من الاكتشافات، أهمها حقل ظهر الذي يعد أكبر حقل غاز تم اكتشافه في مصر وينتج 2.7 مليار قدم مكعبة يوميًا حتى

نهاية عمر المشروع. ويوجد عدد من الحقول الأخرى الأصغر، منها –على سبيل المثال–: حقل " أتول" باحتياطات تُقدَّر بنحو 1.5 تريليون قدم مكعبة، بالإضافة إلى حقل "نورس" باحتياطي تريليونَي قدم مكعبة، وحقول شمال الإسكندرية (تورس، ليبرا، جيزة، فيوم، ريفين)، ويقدر حجم الاحتياطي فيها بنحو 5 تريليونات قدم مكعبة.

وبلغ إجمالي إنتاج الثروة البترولية خلال الفترة من 2014 حتى 2022 نحو 635 مليون طن، بواقع 259 مليون طن زيت خام ومكثفات، ونحو 366 مليون طن غاز طبيعي، و10 ملايين طن بوتاجاز، وسجل الإنتاج من البترول 29.3 مليون طن عام 2022/2021. بالإضافة إلى تلبية احتياجات السوق المحلية بواقع 652 مليون طن من المنتجات البترولية والغاز (285 مليون طن منتجات بترولية، 367 مليون طن غاز طبيعي).

إنتاج واستهلاك مصر من الغاز الطبيعي

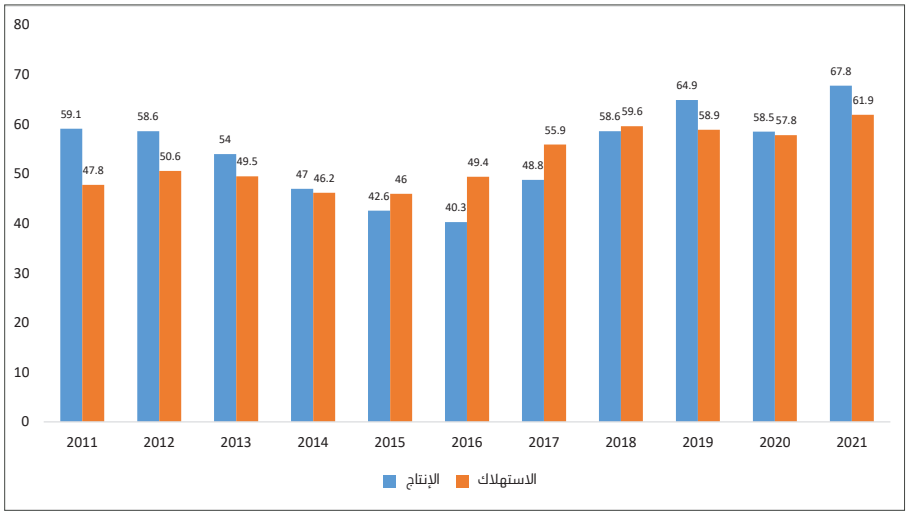

المصدر: التقرير السنوي الإحصائي لشركة " بريتش بتروليوم" لعام 2022

وقد تمكنت الدولة المصرية خلال السنوات الماضية من توظيف اكتشافات الغاز في تعزيز الحصيلة الدولارية، إذ نتج عن إيقاف استيراد الغاز من الخارج بنهاية 2018 توفير مليارات الدولارات التي كانت مصر تنفقها على شراء الغاز الطبيعي. ونجم عن اكتشافات الغاز وما تبعها من وجود فائض في معروض الكهرباء كذلك تسديد مصر أغلب الديون النفطية الخارجية للشركات الأجنبية، ما فتح المجال لجذب مزيد من الاستثمارات في هذا المجال.

وفي المجمل، حققت مصر صادرات بلغت 8 ملايين طن خلال عام 2022، ما أسهم في تحقيق عوائد اقتصادية بلغت نحو 8.4 مليارات دولار بزيادة 171% عما كانت عليه عام 2021. ويعود ذلك بصورة أساسية إلى ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي المسال عالميًا، بسبب الحرب الروسية الأوكرانية

2-اتفاقيات نقل وتسييل الغاز:

في إطار مساعي مصر للتحول إلى مركز إقليمي للطاقة، وقّعت عددًا من الاتفاقيات مع الدول المنتجة للغاز الطبيعي في إقليم شرق المتوسط، ومنها ما يلي:

- في شهر سبتمبر 2018، وقّع وزير الطاقة المصري ونظيره القبرصي اتفاقية لإنشاء خط أنابيب بحري يربط حقل غاز "أفروديت" القبرصي –الذي تقدر احتياطاته بنحو 4.5 تريليونات قدم مكعبة– بمحطات الإسالة في مصر، ويستهدف الاتفاق نقل الغاز الطبيعي القبرصي إلى مصر لتسييله ثم إعادة تصديره إلى دول الاتحاد الأوروبي.
- وقّعت مصر من خلال شركة "دولفينوس" مع إسرائيل من خلال شركتي "ديليكدريلينج" و"نوبل إنرجي" اتفاقًا في فبراير 2018 يقضي بتصدير غاز طبيعي من الحقول الإسرائيلية إلى منشأة الإسالة المصرية بقيمة 15 مليار دولار لنقل 32 مليار متر مكعب، وقد تم تعديل الاتفاق خلال شهر أكتوبر

2019 الذي تضاعفت خلاله الصادرات الإسرائيلية إلى 60 مليار متر مكعب على مدار 15 عامًا.

- يمثل الاتفاق بين مصر وسوريا والأردن ولبنان خلال شهر سبتمبر 2021، فيما يتعلق بإحياء الخط الغاز العربي، بهدف نقل الغاز المصري إلى لبنان عبر سوريا والأردن، مؤشرًا على دور مصر في إدارة قواعد اللعبة المنظمة لنقل الغاز الطبيعي لدول إقليم شرق المتوسط، خاصةً بعدما توقف الخط خلال عام 2011 بسبب الأحداث التي مرَّت بها المنطقة.

وتوظف مصر في كل ذلك إمكاناتها اللوجستية الفريدة، إذ تتميز دون غيرها من دول إقليم شرق المتوسط بالبنية التحتية التي تؤهلها لتحقيق حلم التحول لمركز إقليمي للطاقة، سواء من التقارب الجغرافي بين حقول الغاز المكتشفة في كل من قبرص وإسرائيل بمصر، أو قناة السويس وخط أنابيب "سوميد"، حيث يعملان كممر وطريق لعبور النفط والغاز الطبيعي الذي يتم شحنه من الخليج إلى أوروبا، فبجانب قناة السويس وما تحمله من أهمية كأسرع طريق بحري بين قارتي آسيا وأوروبا، علاوة على مرور نحو 15% من حركة الملاحة العالمية فيها، يوفر خط سوميد طريقًا بديلًا لنقل الطاقة من البحر الأحمر إلى البحر الأبيض المتوسط في حال تعثر عملية النقل عبر قناة السويس، حيث يمتد الخط البالغ طوله 322 كم من العين السخنة على خليج السويس إلى سيدي كرير على البحر الأبيض المتوسط.

من ناحية أخرى، تمتلك مصر محطتي إسالة (إدكو ودمياط)، وهما المصنعان الوحيدان للغاز المسال في شرق البحر المتوسط، ما يمنح مصر ميزة لا تتوافر لباقي الدول، حيث تستطيع المنشأتان تسييل ما يقدر بنحو 19 مليار متر مكعب من الغاز سنويّا. فضلًا عن أن استضافة مصر لمنظمة غاز شرق المتوسط، وانخراطها في التفاعلات الجماعية والتعاونية بالمنطقة يسهمان بشكل كبير في تحولها إلى مركز إقليمي للطاقة.

خامسًا

قطاع الطاقة الجديدة والمتجددة

سعت الدولة المصرية لتنويع سلة مصادر الطاقة خلال السنوات الأخيرة، لا سيما المتجددة والنظيفة منها. وهو ما وضعها في مركز متقدم في قطاع الطاقة المتجددة بالمنطقة، وتخطو خطوات واسعة نحو ريادة المنطقة في الهيدروجين الأخضر مثلما سعت من قبل لريادتها في قطاع الطاقة المتجددة، إذ تمتلك مصر أكبر مصادر للطاقة المتجددة من الرياح والشمس في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مما يؤهلها لأن تكون واحدة من أكبر منتجي الطاقة النظيفة، وهو ما يتسق مع التزاماتها وتعهداتها المناخية واستراتيجية التنمية المستدامة، واستراتيجية مصر لتغير المناخ 2050 التي تمكن الدولة من تخطيط وإدارة تغير المناخ على مستويات مختلفة باتباع نهج مرن ومنخفض لانبعاثات الكربون.

1 - الطاقة المتجددة:

تستهدف مصر وصول نسبة مساهمة الطاقة المتجددة بقدرة توليد الكهرباء إلى حوالي 42% بحلول عام 2035، لتشمل 14% كهرباء مستمدة من طاقة الرياح، و21% من الطاقة الشمسية الكهروضوئية، بالإضافة إلى الطاقة الكهرومائية والطاقة الشمسية المركزة. ونجحت بالفعل في رفع نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في قدرة توليد الكهرباء إلى حوالي 20% في 2022.

فيما يتعلق بطاقة الرياح، تمتلك مصر 3 مزارع كبيرة للرياح، منها أكبر مزارع الرياح في المنطقة وهي محطة جبل الزيت التي تقع في منطقة جبل الزيت على مساحة 100 كيلومتر، ضمن مجموعة من مشروعات الطاقة المتجددة على طول الطريق من القاهرة إلى البحر الأحمر، مرورًا بالزعفرانة

والغردقة وغيرها من المدن المصرية. ويضم المشروع الأول من المحطة نحو 120 توربين رياح، بقدرة 240 ميجاوات، وربط نحو 100 توربين منها بشبكة الكهرباء القومية، في حين يضم المشروع الثاني 110 توربينات، بقدرة 220 ميجاوات، والمرحلة الثالثة 60 توربينًا بشبكة الكهرباء، بقدرة 120 ميجاوات.

وعلى صعيد الطاقة الشمسية، أنشأت مصر مجموعة من المشروعات الحيوية، منها محطة الطاقة الشمسية "بنبان" في محافظة أسوان التي تعد أكبر محطة لتوليد الطاقة الشمسية في إفريقيا والشرق الأوسط، والتي ستصبح الأكبر في العالم بمجرد اكتمالها، ومن أكبر المشروعات الاستثمارية في قطاع الطاقة النظيفة، حيث سيتم توليد ما يعادل 90% من الطاقة المنتجة من السد العالي. ويستهدف المشروع إنتاج 2000 ميجا وات من الكهرباء، ويبلغ حجم الألواح الشمسية المستخدمة في المحطة نحو 200 ألف لوحة شمسية تنتج 50 ميجاوات من الطاقة النظيفة التي تكفي لإنارة 70 ألف منزل. وقد بلغ حجم الطاقة المولدة من مشروعات الطاقة الشمسية المنفذة بالفعل نحو 1808 ميجا وات، وهناك مشروعات جارٍ تنفيذها لتوفر 720 ميجا وات أخرى.

وجاءت مصر في المرتبة الأولى في المنطقة العربية إنتاجًا للكهرباء من طاقة الرياح والطاقة الشمسية، بمعدلات إنتاج تبلغ حوالي 3.5 جيجاوات، ومستهدف وصولها إلى حوالي 6.8 جيجاوات بحلول عام 2024.

2 - الهيدروجين الأخضر

بالإضافة إلى مصادر الطاقة المتجددة التقليدية، تتمتع مصر بالعديد من المزايا في مجال الهيدروجين الأخضر الذي تخطو فيه خطوات ريادية واسعة على مستوى الإقليم والعالم، فوضعت عدة قوانين وإجراءات خلال الأعوام الأخيرة ساعدت في إيجاد حوافز جديدة معروضة للقطاع الخاص مصممة لتحفيز إنتاج الطاقة المتجددة. وذلك مثل صياغة مشروع قانون الحوافز التي ستقدمها الدولة لمشروعات الهيدروجين الأخضر، والتي تشمل ما يلي:

- منح حافز استثماري نقدي لا يقل عن 33% ولا يزيد على 55% من قيمة الضريبة المسددة.
- إعفاء المعدات والأدوات والآلات والأجهزة والمواد الخام والمهمات ووسائل النقل عدا سيارات الركوب من ضريبة القيمة المضافة.
- تحمُّل الخزانة العامة للضريبة العقارية التي تُستحَق على مباني تلك المشروعات وكذا ضريبة الدمغة ورسوم التوثيق الخاص بتأسيس الشركات.
- الحصول على الموافقة الواحدة لشركة المشروع وفقًا لقانون الاستثمار ولائحته التنفيذية، مع السماح لشركة المشروع أن تستورد بذاتها أو عن طريق الغير.
- ويجري إعداد حزمة حوافز استثنائية إضافية للشركات الأولى التي ستقوم بتوقيع العقود النهائية، شريطة حيازة تلك المشروعات على التمويل اللازم، وكذا جاهزيتها للبدء الفوري في التنفيذ.

وأنشأت الدولة المجلس الوطني للهيدروجين الأخضر برئاسة رئيس مجلس

الـوزراء ليتولـى تنسـيق وإدارة كل مـا يخـص هـذا الملـف، بمـا يعـد تأكيـدًا علـى التـزام الحكومـة الراسـخ بتطويـر قطـاع الطاقـة المسـتدامة، حيـث سـيعمل المجلـس علـى متابعـة وتنفيـذ الاسـتراتيجية الوطنيـة للهيدروجيـن الأخضـر، والعمـل علـى تحديثهـا بمـا يتناسـب مـع المسـتجدات الدوليـة والمحليـة، وسـيقوم المجلـس أيضًـا بتبنـي السياسـات والخطـط الضروريـة ووضـع الآليـات الملائمـة لتنفيـذ هـذه الاسـتراتيجية وتحديثهـا بشـكل منسـق وفعـال.

تخطـط الدولـة المصريـة لإنتـاج 20 ألـف طـن مـن الهيدروجيـن الأخضـر و100 ألـف طـن مـن الأمونيـا الخضـراء بحلـول عـام 2025، وذلـك لخدمـة قطاعـات مختلفـة يمكـن تطويـع مصـدر الطاقـة المسـتحدث بهـا، مثـل قطـاع النقـل. والهـدف النهائـي هـو إنتـاج 220 ألـف طـن مـن الهيدروجيـن الأخضـر و1.1 مليـار طـن مـن الأمونيـا الخضـراء. ولذلـك وقعـت مجموعـة مـن الاتفاقيـات، منهـا:

- مذكـرة تفاهـم مـع شـركة الطاقـة الهنديـة "رينيـو بـاور" Renew Power فـي يوليـو 2022 بغـرض بنـاء منشـأة لإنتـاج الهيدروجيـن الأخضـر بقيمـة 8 مليـارات دولار بالمنطقـة الاقتصاديـة لقنـاة السـويس. تبلـغ قيمـة المرحلـة الأولـى مـن خطـة التطويـر للمنشـأة 710 ملاييـن دولار أمريكـي وتغطـي 600 ألـف متـر مربـع.
- وقعـت مصـر علـى هامـش مؤتمـر المنـاخ الـذي اسـتضافته مدينـة شـرم الشـيخ فـي نوفمبـر 2022 مجموعـة مـن الاتفاقيـات الإطاريـة، تـم تحويـل 9 اتفاقيـات مـن مذكـرات تفاهـم إلـى اتفاقيـات إطاريـة مُلزِمـة وقابلـة للتنفيـذ..
- يتعـاون صنـدوق مصـر السـيادي مـع الشـركة النرويجيـة سـكاتيك وشـركات أخـرى لتشـغيل محطـة العيـن السـخنة أول محطـة لإنتـاج الهيدروجيـن الأخضـر بقـدرة إنتاجيـة تصـل إلـى حوالـي 100 ميجـا وات، والتـي تـم افتتاحهـا فـي نهايـة عـام 2022.

وتأتي مصر على رأس قائمة الدول العربية من حيث عدد المشروعات التي تهدف إلى توطين صناعة الهيدروجين الأخضر، بنحو 23 مشروعًا (من إجمالي حوالي 73 مشروعًا في صناعة الهيدروجين على مستوى الوطن العربي).

من المتوقَع أن تنعكس تلك المشروعات الموقَّعة على الاقتصاد المصري بالعديد من المنافع، من بينها:

- ترسيخ موقع مصر كمصدر إقليمي وعالمي للطاقة والوقود الأخضر وزيادة حجم الصادرات.
- تحقيق تنوع مصادر الطاقة لمصر ووجود معادلة متزنة من الطاقة لمصر لأول مرة، وحماية الاقتصاد المصري من حالة التذبذب والتقلب في أسعار النفط العالمية، وذلك عن طريق سرعة ضم الهيدروجين الأخضر إلى مزيج الطاقة المصري واستخدامه في الصناعات المختلفة.
- إنشاء محطات توليد كهرباء من مصادر متجددة بطاقة تفوق 44 جيجا وات.
- إنتاج وقود أخضر بسعة إجمالية تفوق 12 مليون طن سنويًا.
- الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بمقدار 37 مليون طن سنويًا.
- توفير أكثر من 222 ألف فرصة عمل أثناء التطوير والبناء، وأكثر من 44 ألف فرصة عمل دائمة في العمليات التشغيلية.
- من المتوقع أن يتضاعف اقتصاد الهيدروجين حوالي 7 مرات بحلول عام 2050، مما سيؤدي إلى توفير لمصر إمكانية الحصول على نسبة كبيرة من السوق الدولية للهيدروجين (حوالي 8%) وزيادة الناتج المحلي بحوالي 18 مليار دولار.

3 - الطاقة النووية

وقعت مصر في 19 نوفمبر 2015 اتفاقية إطارية مع روسيا لإنشاء محطة الضبعة النووية، لبناء (4) مفاعلات قوى نووية في مدينة الضبعة المصرية بقدرة إجمالية 4800 ميجاوات من خلال آلية تمويل متفق عليها مع الجانب الروسي.

ولم تقتصر الرؤية النووية المصرية على إنشاء محطات قوى نووية فقط، بل امتدت لتشمل المحاور التالية:

أ. التحول من الفكر البحثي إلى الإنتاج الصناعي من خلال ما يلي:

- تعظيم الاستفادة من الخامات المصرية مثل الرمال السوداء
- إنتاج النظائر المشعة

ب. تطوير وتحديث المنشآت النووية والإشعاعية (هيئة الطاقة الذرية):

من أجل تحقيق الاستفادة القصوى وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، **ومن أمثلة تلك المنشآت ما يلي:**

- مفاعل مصر البحثي النووي الأول (ETRR-1).
- مفاعل مصر البحثي الثاني (ETRR-2).
- السيكلترون.
- وحدة إنتاج النظائر المشعة (RPF).
- وحدتي التشعيع الجامي بموقعي مدينة نصر والاسكندرية.
- محطة معالجة النفايات المشعة السائلة.
- المعجل الإلكتروني.

سادسًا

قطاع الكهرباء

كانت أزمة الكهرباء إحدى أكبر الأزمات التي تواجهها الدولة قبل عام 2014، وذلك لمجموعة من العوامل، **منها:**

- تهالك البنية التحتية لمحطات الكهرباء.
- عدم صيانة وإحلال الشبكات القائمة.
- عدم إنشاء محطات جديدة تستوعب الزيادة السكانية وتزايد الطلب على الطاقة الكهربائية.
- عدم كفاية الطاقة المولدة لتلبية احتياجات المواطنين.
- عدم إحكام عملية تحصيل قيمة الاستهلاك من المواطنين.

ولذلك تبنّت الدولة عام 2014 هدفًا يقوم على تلبية الطلب المتزايد باستمرار على الكهرباء وبدرجة عالية من الكفاءة والاستدامة، بالإضافة إلى تحديد برامج متابعة كفاءة الطاقة في قطاع الكهرباء، والاستخدام الأمثل لمصادر الطاقة المتاحة جنبًا إلى جنب مع الحفاظ على البيئة، والتوسع في استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، إلى جانب استثمار فائض الطاقة الكهربائية في الربط مع دول الجوار.

1- الاستثمارات في قطاع الكهرباء:

بلغ إجمالي الاستثمارات في مجال إنتاج الكهرباء منذ عام 2014 حوالي 355 مليار جنيه، بحيث تضمن ما تم إنشاؤه وتدشينه من محطات توليد طاقات جديدة ومتجددة وتقليدية بمختلف المناطق على مستوى الجمهورية، مما حقق نقلة نوعية في زيادة إنتاج مصر من الكهرباء.

وبفضل الخطة الوطنية التي نفذتها الدولة لتحسين كفاءة قطاع الطاقة

الكهربائية، تمكنت وزارة الكهرباء والطاقة من تحقيق إنجازات ملموسة في تعزيز الإنتاج ورفع كفاءة القطاع، بغرض سد احتياجات محطات توليد الكهرباء.

تطور قدرات التوليد الكهربائي

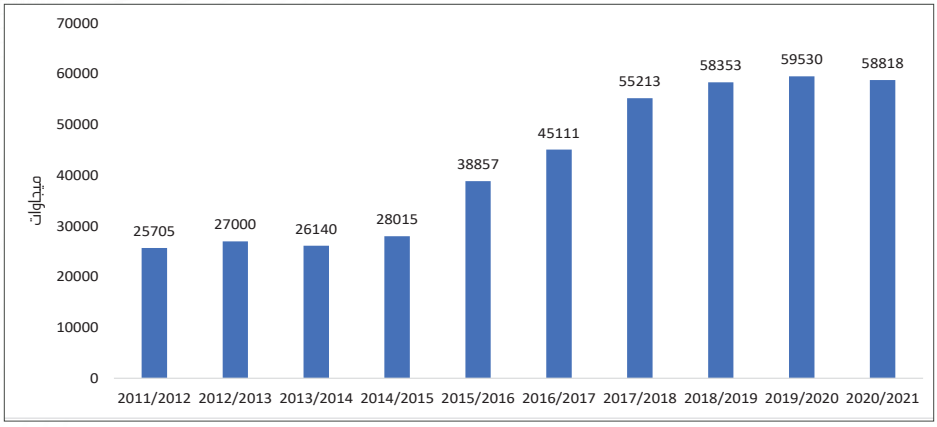

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة

وارتفعت القدرة الاسمية المرتبطة بالشبكة القومية الموحدة للمحطات بنحو 128.8% منذ العام المالي 2012/2011 عند مستويات منخفضة تبلغ 25705 ميجاوات إلى 58818 ميجاوات بحلول العام المالي 2021/2020.

القدرة الاسمية حسب نوع التوليد

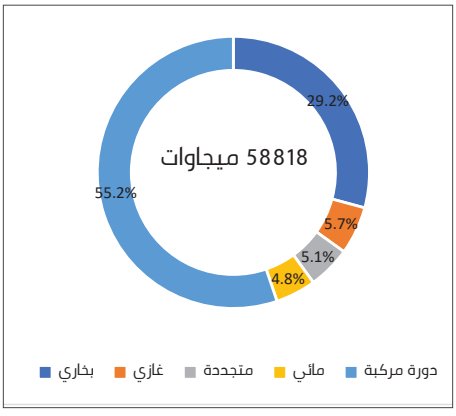

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة

وعملت وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة على تحديث شبكات النقل في مصر، وامتدت من 2364 كيلومترًا بطول إجمالي لشبكة 500 كيلوفولت في عام 2014 إلى 6006 كيلومترات بطول إجمالي لشبكة 500 كيلوفولت بحلول نهاية عام 2020. فقد تمت إضافة قدرات توليد (بخارية– دورة مركبة– محطات ووحدات غازية- وحدات ديزل) إلى 17 مشروعًا في الفترة 2014-2022 جديدًا بإجمالي قدرات 28676 ميجاوات وذلك على النحو التالي:

- تحويل محطات التوليد الغازية الست إلى دورات مركبة بإجمالي قدرات 2440 ميجاوات.
- إنشاء 5 محطات توليد بنظام الدورة المركبة بإجمالي قدرات 17400 ميجاوات.
- إنشاء 5 محطات توليد بخارية بإجمالي قدرات 5200 ميجاوات.
- مشروع إنشاء محطات ضمن الخطة العاجلة بإجمالي قدرات 3636 ميجاوات.

2- الربط الكهربائي مع دول الجوار:

اتجهت الحكومة بعد تحقيق الاكتفاء الذاتي من الكهرباء إلى تصدير الفائض.

مشروعات الربط الكهربائي

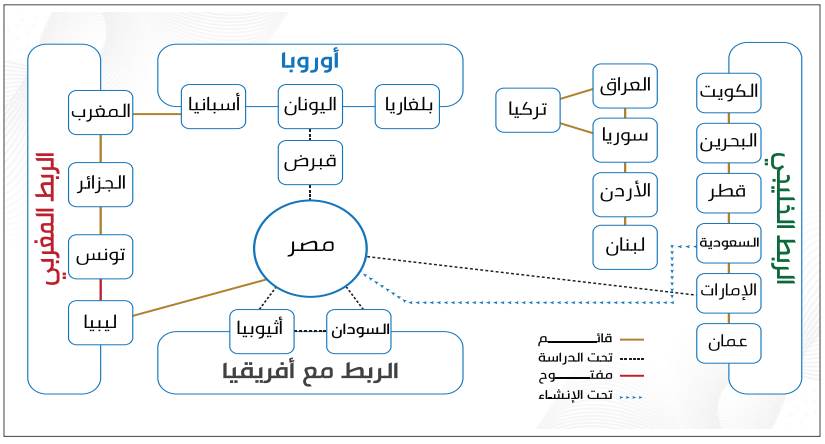

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

وذلك عبر التحول إلى "مركز إقليمي للطاقة" من خلال تعزيز عمليات الربط مع الدول الأخرى، من خلال الاستفادة من الموقع الاستراتيجي لمصر والأصول والبنية التحتية، بما يسهم في زيادة التنمية الاقتصادية للبلاد، وتطوير سوق البترول والغاز، من خلال تشجيع مشاركة المستثمرين من القطاع الخاص.

أ. أوروبا:

وقعت مصر اتفاقيتين متتابعتين في أكتوبر 2021 للربط الكهربائي؛ الأولى مع اليونان، والثانية مع قبرص، كجزء من مشروع "يورو أفريكا" الذي يربط بين شبكات الكهرباء في مصر مع الدولتين الأوربيتين، وتبلغ استثماراته 4 مليارات دولار، لتنطلق منه كهرباء بقدرة 2000 ميجاوات لأوروبا، ويمكن زيادتها إلى 3000 ميجاوات.

ب. الدول العربية:

- السعودية: وُقع الاتفاق في أكتوبر 2021، تبلغ تكلفته الإجمالية 1.8 مليار دولار لتبادل 3 آلاف ميجاوات، ويهدف إلى أن يكون محورًا أساسيًا في الشبكة الكهربائية التي ستربط الدول العربية ببعضها البعض، تمهيدًا لإنشاء سوق مشتركة للكهرباء. ومن المقرر بدء التشغيل التجريبي لمشروع الربط الكهربائي بين مصر والسعودية نهاية شهر مايو 2025.
- الأردن: وُقعت الاتفاقية في نوفمبر 2019، وتهدف إلى امتداد مشروع الربط القائم حاليًا بين دول الخليج لكلٍ من الأردن ومصر. وتبلغ سعة الخط الكهربائي بين البلدين في الوقت الحالي 450 ميجاوات، وتسعى لزيادة هذه السعة لتصل إلى 2000 و3000 ميجاوات.
- السودان: تبلغ قدرة المرحلة الأولى من المشروع 300 ميجا وات. ويتم دراسة التوسع في المشروع ليصل إلى 3 آلاف ميجا وات في المرحلة الثانية منه. وتم إطلاق التيار الكهربائي في المرحلة الأولى من الخط بقدرة 50 ميجاوات في 12 يناير 2020.

سابعًا

قطاع الموارد المائية والري

صُنّفت مصر كإحدى الدول التي تعاني من فقر المياه، ويرجع هذا إلى الظروف المختلفة المتعلقة بموارد مصر المائية التي واجهتها خلال العقود الأخيرة. وهي تلك الظروف التي أدت إلى جعلها تعاني مما يطلق عليه ندرة المياه المادية، أي أن كمية المياه المتاحة للمصريين غير كافية لتلبية كافة أنشطتهم السكنية والزراعية والصناعية وغيرها من أنشطة حيوية لضمان استمرار عوامل التنمية.

وقد دفع ذلك الدولة إلى البحث خلال السنوات الفائتة عن فرص جديدة للموارد المائية لا تعتمد بالأساس على نهر النيل، بالإضافة إلى تحسين قدراتها على إعادة استخدام المياه. ومن هذا المنطلق، زادت الدولة المصرية بالفعل في استثماراتها في قطاعات الري والمياه، وأعطت الأولوية لمشروعات عديدة متباينة في مجالات مثل: تحلية مياه البحر، وإعادة تدوير مياه الصرف بمحطات المعالجة الثلاثية، وتجميع مياه السيول والأمطار من المخرات في خزانات، وغيرها من المشروعات العملاقة المكلفة.

1- محطات معالجة وإعادة استخدام مياه الصرف:

تأتي واحدة من أكبر دلالات الاستثمار المصري في قطاع الموارد المائية في حجم التوسع الفائق في مجالات إعادة معالجة الصرف الصحي السكني والزراعي باستخدام محطات المعالجة الثلاثية، فقد سعت الدولة إلى استخدام المياه المستصلحة في الري لوجود محتوى المغذيات (النيتروجين والفوسفور) داخلها، وهو ما يمكن أن تزيد فائدته إن تم التحكم في تركيزاته ليعمل كسماد. هدفت الفكرة إلى إعادة استخدام مياه الصرف

فـي زيـادة حجـم المـوارد المائيـة المصريـة الموجهـة للزراعـة، خاصـة وأن القطـاع الزراعـي هـو أكبـر مسـتهلك للميـاه بنسـبة تعـادل حوالـي 82%. فأصبـح مـن الممكـن اسـتخدام ميـاه الـري لـزرع أنـواع مـن المحاصيـل المختلفـة مـع اختـلاف نسـب التنقيـة والملوثـات المتبقيـة داخلهـا.

حصلـت مصـر علـى مـا يقـارب 20% مـن إمداداتهـا للميـاه السـنوية مـن ميـاه الصـرف الصحـي المعالجـة خـلال عامـي 2018 و2019، وذلـك بعـد حزمـة مـن الإجـراءات الهندسـية والتنمويـة المختلفـة. فنجحـت فـي توفيـر 13.65 مليـار متـر مكعـب مـن الميـاه مـن خـلال محطـات المعالجـة مـن بيـن 80.25 مليـار متـر مكعـب اسـتُخدمت خـلال العـام الأخيـر. **وكان أهـم المشـروعات فـي هـذا الإطـار:**

- افتُتحت في سبتمبر 2021 أكبر محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي في العالم –آنذاك- ببحر البقر التي تعمل على معالجة المياه من مصرف بحر البقر الواقع شرق قناة السويس ممتدًا بطول 190 كيلومترًا. ويربط الجزء الشرقي من القاهرة الكبرى ببحيرة المنزلة. وتبلغ مساحة المحطة 155 فدانًا لمعالجة حوالي 5 ملايين متر مكعب من المياه يوميًا من خلال أربعة خطوط. وقد حطمت المحطة ثلاثة أرقام قياسية في موسوعة جينيس للأرقام القياسية فور افتتاحها، كأكبر محطة معالجة في العالم وقتها، وأكبر منشأة بيئية لمعالجة الحمأة، وأكبر محطة لتوليد وتشغيل الأوزون في العالم.
- حطمت مصر هذا الرقم القياسي بمحطة مياه الصرف الصحي والزراعي بمدينة الحمام. وهو مشروع آخر بدأ التنفيذ بنفس القطاع في شهر فبراير 2021 قبل أن يُفتتح في أواخر عام 2022. وصُممت المحطة الجديدة لتقوم بمعالجة 6 ملايين متر مكعب من المياه يوميًا. وهو ما سيسمح بري ما يصل إلى 500 ألف فدان غرب منطقة دلتا النيل.

2- مشروع إعادة تأهيل وتبطين المجاري المائية

يعد مشروع إعادة تأهيل وتبطين المجاري المائية واحدًا من أحدث المشروعات المتعلقة بالحفاظ على ثروات مصر من الموارد المائية، والأهم على الإطلاق. يهدف المشروع إلى الحفاظ على كميات المياه المهدرة على مدار عقود جراء تسربها للتربة وهروبها إلى باطن الأرض. ومن المتوقع توفير حوالي 5 مليارات متر مكعب من المياه التي كانت تهدر بطول مجاري الشبكة المائية في كافة أنحاء الجمهورية المصرية.

وعند حساب المخطط النهائي لبرنامج تأهيل وتطوير الترع الرئيسة على مستوى الجمهورية، نجد أن تكلفته تصل إلى 18 مليار جنيه. ويشمل المخطط الذي أُطلق في 2020 تبطين وصيانة 7.5 آلاف كيلو متر من الترع

والقنوات. وكان يجري في الظروف العادية تبطين 50 كيلومترًا من الترع سنويًا، إلا أن الحاجة الملحة أدت إلى تعديل الخطة القومية في البداية لتبطين حوالي 2000 كيلومتر من الترع كل سنة ولمدة عشرة أعوام.

ثم تم التعديل مرة أخرى ليتقرر الانتهاء من تنفيذ المشروع خلال عامين فقط، وذلك لتعويض زمن التأخير في إطلاقه واعتباره مشروعًا قوميًا ملحًا نظرًا للاعتبارات المذكورة الخاصة بالأزمة المائية الحرجة التي تعاني منها البلاد. وقُسّم المشروع إلى مرحلتين تنفذان في 19 محافظة: تبلغ الأولى حوالي 3.5 آلاف كيلومتر، والثانية 4 آلاف كيلو متر. وستكون كلفة تنفيذ المرحلة الثانية وحدها 8 مليارات جنيه.

3- مشروعات معالجة وتحلية المياه

تأتي في النهاية مشروعات تحلية مياه البحر التي ستنتج ما يعادل 1.5 مليار متر مكعب في قطاع مياه الشرب حتى عام 2030، ثم 3 مليارات متر مكعب عام 2037. وقد قررت الحكومة في مايو 2022 التوسع في مشروعات تحلية مياه البحر، خاصة في المدن الساحلية والحدودية، من خلال بناء 14 محطة جديدة.

وتوجد حاليًا 82 محطة تحلية تعمل في مصر، بطاقة إجمالية للمياه تبلغ 917 ألف متر مكعب في اليوم. وعلى الرغم من أن تكلفة إنتاج متر مكعب واحد في محطات التحلية تصل إلى 15 ألف جنيه، وتكلفة إنشاء محطة تحلية واحدة تعادل أربع مرات أكبر من إنشاء محطة تنقية مياه عادية، إلا أن الدولة قررت أن تسعى بكل قواها في كل الاتجاهات الممكنة لكي تضمن مستقبلًا مائيًا أكثر أمانًا لطموحاتها التنموية المختلفة. وهو ما ظهر جليًا خلال الأعوام الأخيرة بكل هذه الأنشطة الضخمة على كافة الأصعدة وغيرها من المشروعات التي يُتوقع إطلاقها خلال المرحلة المقبلة.

ثامنًا

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

وضعت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خطة مصر الرقمية التي اشتملت على مستهدفات لجذب الاستثمارات بالقطاع، والتحول نحو الحكومة الرقمية، وتقديم العديد من المبادرات التي توفر التدريب ودعم البنية التحتية للقطاع. وقد ركزت تلك الخطة على القطاعات الأكبر من حيث القيمة المضافة، مثل: تصميم وتصنيع الإلكترونيات، وإنشاء المناطق المتكاملة لخدمات التكنولوجيا "Technology Parks"، وإنشاء مراكز البيانات المتكاملة. وقد كان الهدف الأساسي تعظيم المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بالبلاد.

من جانب آخر، فقد تمت صياغة استراتيجية تكنولوجيا المعلومات 2030، لتكون بمثابة الخطة الاستراتيجية التي ترسم ملامح تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بهدف تحقيق أهداف محددة تتمثل في: تطوير البنية التحتية، وتعزيز الشمول الرقمي، والانتقال إلى اقتصاد المعرفة، وبناء القدرات التكنولوجية، وتشجيع الابتكار. وفي ذلك السياق، وُضع مشروع مصر الرقمية ليكون بمثابة خطة لتحويل مصر إلى مجتمع رقمي متكامل، اعتمادًا على ثلاثة محاور رئيسة وهي: التحول الرقمي، وتنمية المهارات الرقمية، والوظائف والابتكار الرقمي، وتقوم تلك المحاور الثلاثة على قاعدتين مهمتين وهما توافر البنية التحتية الفنية المناسبة، والبنية الإدارية والتشريعية الداعمة.

وإذا كان ينظر إلى مصر على أنها تمتلك قناة السويس، فمصر باتت كذلك تمتلك ثورة تكنولوجية بمرور الكابلات التي تربط الإنترنت بالعالم من خلال ممر قناة السويس الملاحي بفضل موقعها الجغرافي، حيث تربط تلك الكابلات مصر بحوالي 60 دولة من خلال 17 كابلًا بحريًا (Fibre Optic cable) والتي تعد

مسؤولة عن حوالي 90% من البيانات التي تمر عبر آسيا وأوروبا. وقد صنف مؤشر "Ookla's March 2022 Speedtest Global index" مصر في المرتبة 91 من بين عدد 142 دولة من حيث متوسط سرعة الإنترنت الأرضي.

وقد استطاعت شركة المصرية للاتصالات تحقيق إيرادات بحوالي 184.3 مليار دولار كرسوم نقل البيانات في عام 2019 وهي زيادة بحوالي 17.4% عن بيانات العام السابق له. وأعلنت الشركة في مارس من عام 2021 عن خطتها لإنشاء مسار الحلقة الإفريقية "Hybrid African ring path HARP" وهو كابل بحري يمر حول قارة إفريقيا والتي ستربط المناطق الساحلية بالمناطق الحبيسة بدول أوروبية، مثل: إيطاليا، وفرنسا، والبرتغال. **وتظهر آثار ذلك من خلال ما يلي:**

1- تحسن الترتيب بالمؤشرات الدولية:

تحسن ترتيب مصر بالمؤشرات الدولة الخاصة بالابتكار وتكنولوجيا المعلومات، فبلغ ترتيب مصر في مؤشر الابتكار العالمي الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لعام 2021 المرتبة 94 من بين 132 دولة، بينما كان ترتيبها في عام 2020 أقل من 96. وجاءت في المرتبة 13 من بين 34 اقتصادًا منخفض ومتوسط الدخل في مجال مخرجات المعرفة والتكنولوجيا والبنية التحتية ورأس المال البشري.

2- المساهمة الاقتصادية:

يسهم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بنسبة 5% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020-2021، وقد ارتفعت تلك النسبة من 4.5% لعام 2019-2020، و4% في العام 2018-2019. وزادت مساهمة القطاع كقيمة في الناتج المحلي الإجمالي من 80.2 مليار جنيه (5.1 مليارات دولار) في عام 2017-2018، إلى 125.2 مليار جنيه (8 مليارات دولار) في عام 2020-2021. وقد أسهم القطاع في خلق

285 ألف فرصة عمل في العام 2020-2021. وقد بذلت الحكومة جهودًا كبيرة في تحسين سرعة الإنترنت، إذ أنفقت ما يقرب من مليارى دولار لزيادة سرعة الإنترنت من 6.5 ميجا بت في الثانية في عام 2019 لتصل إلى 42.5 ميجا بت في الثانية في عام 2022، وهي زيادة كبيرة بحوالي 7 أضعاف.

3- توسع استخدام التكنولوجيا:

تعد مصر واحدة من أكبر أسواق الهواتف الذكية في إفريقيا، إذ يصل عدد الاشتراكات بخدمات الاتصالات 93.4 مليون اشتراك، بمعدل نفاذ 89.9% وفقًا لبيانات عام 2022. وبات 59.5% من المصريين يحملون هاتفًا ذكيًا في عام 2020-2021. وحوالي 85.1% ممن لديهم هواتف ذكية لديهم الوصول إلى خدمات الإنترنت وفقًا لبيانات عام 2022، مقابل 7.36% في عام 2010. وشهدت خدمات الإنترنت الأرضي تطورًا كبيرًا فنما عدد المستفيدين من 27.8% في عام 2010 إلى 71.9% في عام 2020-2021.

4- تصدير تكنولوجيا المعلومات:

من خلال برامج هيئة صناعة تكنولوجيا المعلومات الهادفة إلى دعم شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لدعم الصادرات. وقد أسهمت تلك الجهود في زيادة الصادرات من 1.6 مليار دولار في عام 2016 إلى 2.6 مليار دولار في عام 2020.

5- الحكومة الإلكترونية:

تبنت الدولة استراتيجية لرقمنة الخدمات العامة بمصر، لتحسين إدارة المؤسسات الحكومية وخفض التكاليف، وخفض الدورة المستندية للأوراق. وقد أطلقت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في عام 2021 65 مكتب خدمات حكومية إلكترونيًا، وجرت رقمنة 125 خدمة حكومية من خلال تلك المنصة، وقد سجلت تلك المنصة بنهاية عام 2021 4.2 ملايين مشترك أجروا 14 مليون عملية.

6- الذكاء الاصطناعي:

احتلت مصر الترتيب 56 من بين 172 دولة في مجال تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي عام 2020 وفقًا لمؤشر "AI Readiness index"، وكانت الجهود المبذولة في هذا الإطار هي السبب في تحقيق هذه المعدلات، وتشمل هذه الجهود ما يلي:

- إنشاء المجلس الأعلى للذكاء الاصطناعي في نوفمبر 2019 ليتولى مسؤولية صياغة وتنفيذ سياسات الاعتماد على الذكاء الاصطناعي.
- إطلاق الاستراتيجية القومية للذكاء الاصطناعي لتعزيز مكانة مصر عالميًا في مجال استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، والإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- إطلاق وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في يوليو 2021 المنصة القومية للذكاء الاصطناعي، والتي تستهدف جمع شركاء الأعمال معًا، لمناقشة مواثيق أخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي وفرصه، وتستهدف الوزارة من خلال تلك المنصة زيادة الوعي بما تنجزه الدولة في هذا المجال.

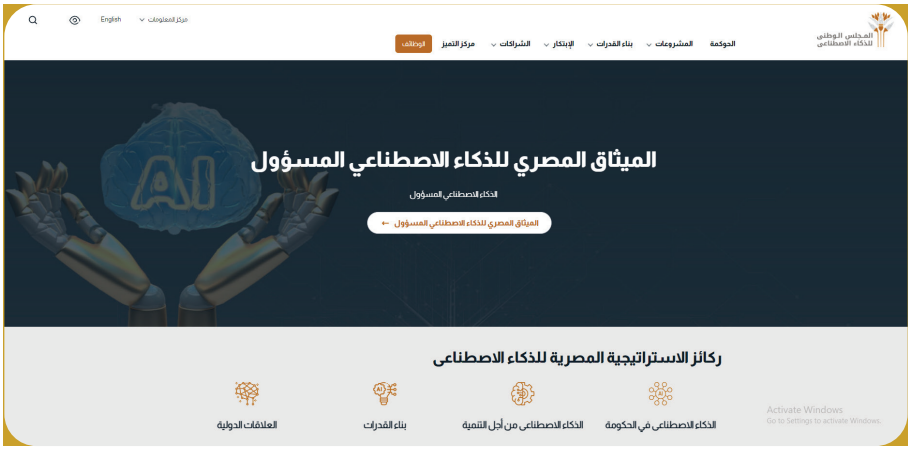

تاسعًا

قطاع السياحة

حققت السياحة في مصر إيرادات بنحو 63,4 مليار دولار، ووصل إليها نحو 90.1 مليون سائح وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء على مدار الـ 10 سنوات الماضية، فعلى الرغم من كون السياحة الأكثر تأثرًا بالأحداث السياسية والتغيرات الاقتصادية الوطنية والدولية، فإنها تظل القطاع الأكثر نموًا عالميًا. وواجهت مصر هذه التحديات بتدابير وجهود مكّنت القطاع من استعادة الأرقام التاريخية –والتي تقاس بعام الذروة السياحية 2010 بنحو 14 مليون سائح– والاستمرار في النمو الثابت لتحقيق الاستراتيجية الوطنية والوصول إلى 30 مليون سائح 2028.

1- معدلات نمو الإيرادات السياحية:

أدت فترة عدم الاستقرار ومجموعة الأحداث السياسية والأمنية التي شهدتها مصر بعد 2011 إلى تراجع السياحة في أعوام 2016، و2020، و2021، بشكل يفوق المعتاد. ولكن أسهمت الإجراءات المصرية في تلك الفترة في استعادة الحركة السياحية بما يتناسب مع استراتيجية السياحة ورؤية مصر 2030 للوصول إلى إيرادات 30 مليار دولار.

فاستطاعت مصر أن تجذب في النصف الأول من عام 2023 7 ملايين سائح كرقم قياسي تحققه السياحة المصرية للمرة الأولى في تاريخها. وكان شهر أبريل 2023 هو الأكبر من حيث استقبال السائحين مسجلًا وحده نحو 1,3 مليون سائح. وشهد عدد السائحين على مدار العشر سنوات الماضية تزايدًا مطردًا، ليسجل نحو 90,1 مليون سائح حتى عام 2022.

وأسهمت الإجراءات الحكومية في الحفاظ على القطاع السياحي عالي التأثير لمواجهة التقلبات الاقتصادية العالمية، وهو ما يضعنا أمام توقع

نمو مستمر في حال العمل على تحقيق الاستراتيجية السياحية الوطنية بمعدل نمو بين 25% - 30% وصولًا إلى 30 مليون سائح. وبالتالي من المتوقع أن يصل عدد السياح القادمين إلى مصر خلال عام 2024 نحو 18 مليون سائح، ويتوقع أن يصل عدد السائحين الذين استقبلتهم مصر خلال عشر سنوات (2016 – 2025) نحو 120,5 مليون سائح، مقارنةً بنحو 110,2 مليون سائح في فترات ما قبل الأزمات (2006 – 2015).

أعداد السائحين بالمليون

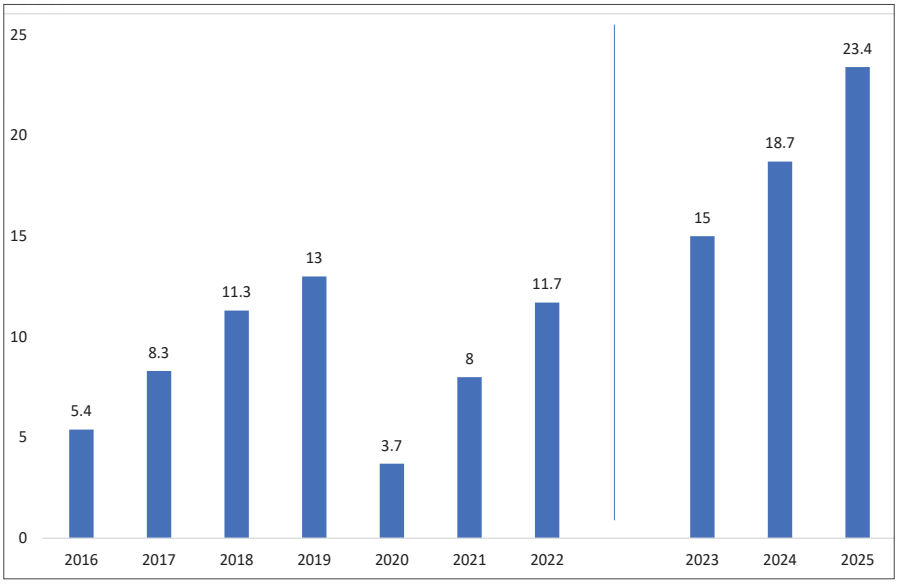

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – البنك المركزي

وفي هذا السياق، عكفت الجمهورية الجديدة على وضع خطة للإصلاح الاقتصادي، فكان قطاع السياحة هو القطاع الأسرع تحقيقًا لعائدات دولارية. وتمثلت مظاهر هذه الخطة في قطاع السياحة فيما يلي:

1- تنوع السوق السياحية المستهدفة:

كان عام 2016 هو العام الحاسم في تنوع السوق السياحية المصرية، نتيجة تأثر السياحة المصرية بالأسواق الأكثر قدومًا للمقصد المصري، فوضعت الدولة خططًا استراتيجية للأسواق البديلة، وهو ما انعكس على زيادة خطوط الطيران مع الدول المختلفة، وتقديم حزم برامج تحفيز الطيران لتسهيل عملية الوصول.

2- تنوع المنتج السياحي:

من خلال العمل على ربط السياحة الثقافية بالشاطئية، وخلق منتجات سياحية جديدة، وتقنين السياحة الصحراوية والاهتمام بالسياحة الريفية، والاهتمام بالأحداث الضخمة لجذب الانتباه للمقصد السياحي المصري، وافتتاح العديد من المتاحف الجديدة أو تجديد المتاحف القائمة وأشهرها: "المتحف المصري الكبير"، وأعمال ترميم "قصر البارون"، وافتتاح متحف المركبات الملكية وهرم زوسر للزيارة، والعمل على وضع متحف في كل محافظة مصرية، فيوجد نحو 31 متحفًا وموقعًا أثريًا للزيارة، والاكتشافات الأثرية المهمة.

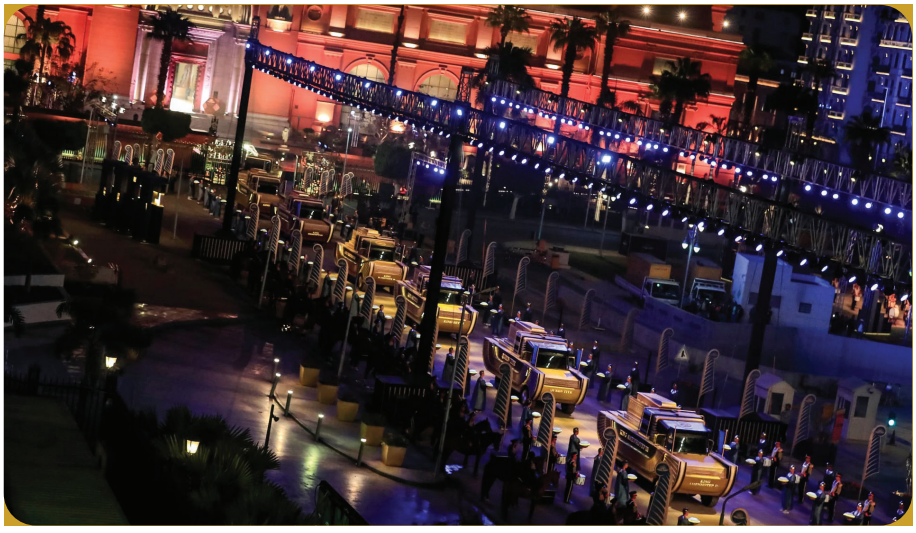

بالإضافة إلى تنظيم احتفالات كبرى مثل افتتاح المتحف القومي للحضارة المصرية بموكب "المومياوات الملكية"، وافتتاح طريق الكباش بالأقصر، والعمل على إطلاق البوابة المصرية للسياحة المستدامة لزيادة الاستثمار في المحميات الطبيعية وخارجها، ومشروع إدراج صون التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام في تنمية السياحة.

3- دعم القطاع أثناء الأزمات:

أسهمت الإجراءات المصرية في حماية القطاع السياحي من تبعات أزمة كورونا، واعتماد استراتيجيات تسويقية وتحفيزية لاستعادة الحركة السياحية، وهو ما انعكس على ثقة المستثمرين في إمكانية تحقيق القطاع نموًا متزايدًا، فارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال السياحة ليسجل نحو 298.9 مليون دولار، مع توقع زيادة الإيرادات بنحو 60% لعام 2023. وتمثلت تلك الإجراءات والتي يستمر بعضها حتى الآن في التالي:

- تقديم سياسات نقدية وتحفيزية للقطاع الخاص
- دعم تمويل قطاع السياحة بمبادرات تمويل منخفضة الفائدة
- تقديم حوافز لاستعادة الحركة السياحية
- تنفيذ إجراءات لضبط العمل السياحي
- حماية العنصر البشري خلال الأزمات

4- تطوير البنية التحتية:

وذلك من خلال مجموعة من الآليات، التي تشمل ما يلي:

- التحول الرقمي: أظهرت جائحة كورونا الحاجة إلى ضرورة وجود بنية تحتية رقمية هائلة، تم الاستفادة منها في تحويل العديد من المناطق الأثرية إلى الزيارات الافتراضية، للحفاظ على السائح المستهدف، وبناء

صورة جيدة أثناء فترات العزل خلال الجائحة. بجانب التحول للدفع غير النقدي، وتطوير المواقع الإلكترونية للمتاحف والمنشآت السياحية، والانتهاء من نحو 80% من مشروع ميكنة خدمات المنشآت الفندقية والسياحية، والعمل على زيادة سعة الإنترنت في المنشآت الفندقية، وتطوير منصات حجز المواقع الأثرية والمتاحف، وجارٍ العمل على توفير خدمات الإنترنت بالمواقع الأثرية، والعمل على إنشاء تطبيق محمول للترويج للسياحة المصرية.

- الطاقة الفندقية: شهدت الطاقة الفندقية في مصر ارتفاعًا ملحوظًا وصولًا إلى نحو 211,6 ألف غرفة فندقية بنهاية العام المالي 2023/2022 محققة نموًا سنويًا يصل إلى 2%، مع توقع الوصول إلى 500 ألف غرفة فندقية عام 2028 وزيادة معدلات النمو إلى نحو 25% سنويًا.

- ربط المقاصد السياحية: شهدت الدولة المصرية طفرة في مجال البنية التحتية من طرق ونقل ومواصلات، فتمتلك مصر ما يقرب من 27 مطارًا بسعة 30 مليون راكب، وقامت بالعمل على تطوير الطيران لكون السائحين القادمين جوًا هم الأكثر عددًا، فدشنت شركة طيران منخفض التكلفة كجناح لشركة مصر للطيران.

- تطوير البنية التشريعية: صدر العديد من القوانين المحفزة للاستثمار ولجذب المستثمرين للعمل في قطاع السياحة في ظل قدم القوانين السياحية التي لا تتناسب وطبيعة السياحة المتطورة، مثل تعديل قانون التحرش، وقانون إنشاء غرف سياحية وتنظيم اتحاد لها رقم 27 لسنة 2023، وقانون رقم 8 لسنة 2022 بإصدار قانون المنشآت الفندقية والسياحية - كبديل للقانون السابق الصادر عام 1973 -، وقانون رقم 19 لسنة 2022 بإنشاء صندوق دعم السياحة والآثار، وقانون رقم 84 لسنة 2022 بتنظيم الحج وإنشاء البوابة المصرية الموحدة للحج.

عاشرًا
قطاع الصناعة

كان توطين الصناعة أحد أولويات القيادة السياسية بوصفه مسعى أساسيًا في جذب الاستثمارات وتطوير البنية التحتية وتعزيز التكنولوجيا والابتكار. وفي هذا الصدد، تبنت الدولة استراتيجية شاملة تتضمن:

- تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية
- توفير الدعم المالي والفني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- إقامة المناطق الصناعية الحديثة والمتكاملة، والمشروعات الصناعية الكبرى.

مما أسهم في تعزيز عدد من الصناعات مثل: الصناعات الحربية، والصناعات التحويلية، والتصنيع الغذائي، والمنسوجات، والمعادن، والكيماويات. هذه الجهود أسهمت في الاستقرار النسبي للسوق خلال الأزمات العالمية، وكانت في الوقت ذاته وسيلة أساسية للتعامل مع الأزمة، من خلال زيادة الإنتاج لتعزيز التصدير وتخفيض حجم الواردات كوسيلة لتعزيز النقد الأجنبي بمصر، وذلك من خلال دعم وتوطين الصناعة المحلية.

1- توطين الصناعة:

ولتحقيق الهدف الأسمى بتصدير 100 مليار دولار، لم تتوان الدولة في السير نحو توطين الصناعة في مصر، وزيادة المكون المحلي، ونقل الخبرات والتكنولوجيات المطبقة عالميًا إلى الصناعة المحلية، لذا كان أحد أهم وأبرز هذه الخطى إعادة هيكلة الاقتصاد المصري مرة أخرى، فقد تم اعتماد البرنامج الوطني للإصلاح الهيكلي، وركيزته الأساسية تتمثل في توسيع الوزن النسبي لثلاثة قطاعات هي الصناعة والزراعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، **وذلك من خلال:**

- تعزيز بيئة الأعمال وتعزيز دور القطاع الخاص
- تحسين كفاءة سوق العمل ونظام التعليم والتدريب التقني والمهني
- رفع مستوى حوكمة وكفاءة المؤسسات العامة
- تعزيز الشمول المالي وتسهيل الحصول على التمويل
- تعزيز تنمية رأس المال البشري من التعليم والصحة والحماية الاجتماعية.

واعتمدت الدولة كذلك عددًا من القوانين والإجراءات لتحسين بيئة الأعمال في مصر، مثل ما يلي:

- قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص
- قانون الاستثمار
- قانون الإجراءات الضريبية الموحد
- تعديل قوانين الجمارك وسوق رأس المال وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2- المدن الصناعية:

بالإضافة إلى ما سبق فإن الجهود لم تتوقف عند ذلك، فقد تم الإعلان في يونيو 2022 عن إنشاء 4 مدن صناعية و17 مجمعًا في 15 محافظة، و100 إجراء لتحفيز القطاع الصناعي ودعمه بـ12 مليار جنيه، وهو ما يؤكد على التوجه القوي لتعميق الصناعة المحلية في بعض مجالات الإنتاج عوضًا عن الاستيراد، وأبرزها الصناعات الدوائية والغذائية والهندسية، مع السعي لفتح منافذ تسويق جديدة، في الأسواق الإفريقية خاصة. وبلغ عدد الوحدات الصناعية المنشأة 1963 وحدة في 14 مجمعًا صناعيًا حتى عام 2022.

3- مبادرة ابدأ:

يعد أبرز هذه التحركات التوجيه بإطلاق مبادرة دعم وتوطين الصناعات الوطنية "ابدأ" للاعتماد على المنتج المحلي وتقليل الواردات، وذلك من خلال تعزيز دور القطاع الخاص الوطني في توطين العديد من الصناعات الكبرى والمتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في مصر، مع تقديم عدد من الحوافز، بالإضافة إلى تقديم أوجه الدعم اللازم لتقنين الأوضاع للمخالفين وتقديم الدعم الفني والمادي اللازم للمتعثرين، وذلك بهدف توطين الصناعة الحديثة، وتقليل الفجوة الاستيرادية، وتوفير فرص عمل. واستطاعت المبادرة فحص حوالي 4586 مصنعًا متعثرًا ومخالفًا في 25 محافظة في 10 مجالات مختلفة خلال عام واحد. واستطاعت انتشال عدة مصانع من براثن الغلق والإفلاس والبيع.

لذا تعد مبادرة دعم وتوطين الصناعات الوطنية إحدى الخطط الحيوية للدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث تساعد على تنويع الاقتصاد الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي في مختلف القطاعات الحيوية، مثل: الصناعة، والزراعة، والطاقة، والتكنولوجيا، والخدمات، وتسهم بالتالي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في الدولة، إلى جانب تعزيز الاستقلالية الاقتصادية وتحسين جودة المنتجات المحلية وتوفير فرص العمل وتحقيق الاكتفاء الذاتي في مختلف القطاعات الحيوية.

وبالفعل استطاعت الدولة تحقيق عدة نجاحات في مجال توطين الصناعة، بعدة قطاعات صناعية، كصناعة الإلكترونيات، وصناعة السيارات الكهربائية، ومستلزمات السكك الحديدية، وصناعة اللقاحات، وصناعة الأسلحة المتقدمة. وأسهم ذلك في ارتفاع صادرات مصر الصناعية لتصل إلى نحو 30.2 مليار دولار خلال عام 2022، ضمن 35.6 مليار دولار هي إجمالي حجم الصادرات المصرية غير البترولية.

4 – تعزيز المناخ الاستثماري:

بذلت الدولة جُملةً من الجهود لجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة والأجنبية خلال الفترات الأخيرة، من خلال: إفساح المجال للقطاع الخاص، وتحسين مناخ الأعمال في مصر، وتسهيل الإجراءات التنظيمية التي تعيق حركة الاستثمارات في البلاد، إيمانًا بأهمية الاستثمارات في التخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية التي تواجهها، والمتمثلة في: ارتفاع معدل التضخم، وعدم استقرار سعر الصرف، مع وجود فجوة بين السعر الرسمي ونظيره الموازي، ونقص السيولة الدولارية، ولهذا اتجهت الدولة نحو الخطوات الآتية:

- وافق المجلس الأعلى للاستثمار خلال اجتماعه في مايو 2023 على 22 قرارًا في مختلف القطاعات والمجالات الاقتصادية، تستهدف تحقيق نقلة نوعية في خفض تكلفة تأسيس الشركات، والحد من القيود المفروضة على التأسيس، ومن الموافقات المطلوبة ومدة الحصول عليها، وكذا تسهيل تملك الأراضي، والتوسع في إصدار الرخصة الذهبية، وتعزيز الحوكمة والشفافية والحياد التنافسي في السوق المصرية، وتسهيل استيراد مستلزمات الإنتاج، وتخفيف الأعباء المالية والضريبية على المستثمرين، وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، وتوسيع اختصاص المحاكم الاقتصادية.

- وافق مجلس النواب في يوليو المنصرم نهائيًا على مشروع قانون مُقدم من الحكومة بتعديل بعض أحكام قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم 72 لسنة 2017، لتوسيع نطاق الاستفادة من حوافز الاستثمار العامة المتضمنة بقانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 بحيث تتمتع بها الشركات التي تم تأسيسها قبل العمل بقانون الاستثمار عام 2017. وتم مد الفترة التي يجب أن تؤسس خلالها الشركات أو

المنشآت الجديدة حتى تتمتع بالحوافز الخاصة الواردة بقانون الاستثمار لمدة تصل إلى تسع سنوات.

- إطلاق وثيقة سياسة ملكية الدولة استكمالًا لسلسلة من الإجراءات التي بدأتها الدولة المصرية في برنامجها للإصلاح الاقتصادي لعام 2016، حيث أعلنت الدولة المصرية عن خطتها لطرح العديد من الشركات

المملوكة للقطاع العام بسوق الأوراق المالية، أو من خلال البيع المباشر لبعض الحصص بتلك الشركات إلى مستثمرين أجانب من خلال التفاوض. تم تنفيذ تلك الخطة جزئيًا خلال الفترة من 2016 وحتى 2020،

حيث تم طرح إجراء طرح إضافي لجزء من أسهم شركة الشرقية للدخان عملاق المنتجات الاستهلاكية والتي تتخصص في مجال إنتاج الدخان.

- استكمال برنامج الطروحات الحكومية من خلال تخارج الدولة من الشركات المملوكة للقطاع العام والقوات المسلحة لتوسيع مشاركة القطاع الخاص، يلعب القطاع الخاص دورًا هامًا في تحقيق أهداف التنمية الصناعية باعتباره شريكًا رئيسيًا في تنفيذ خطط الدولة لتحقيق التنمية الصناعية المستهدفة.

- تطوير العمل بمراكز خدمات المستثمرين وميكنة خدماتها والتوسع في إنشاء مراكز خدمة المستثمرين بالمحافظات ليصل عددها إلى 15 مركزًا.

- الإعلان عن منح الرخصة الذهبية لبعض المشروعات في بعض المجالات الرائدة كالهيدروجين الأخضر وصناعة المركبات الكهربائية والبنية التحتية، ثم تم الإعلان عن منحها لكافة المشروعات لمدة 3 أشهر.

- تطوير منظومة الحصول على الأراضي للمشروعات الصناعية من خلال التحول إلى نظام حق الانتفاع في الأراضي الصناعية، وتسعير الأراضي وفقًا لقيمة المرافق، بالإضافة إلى تحسين مناخ التنافسية وتيسير إجراءات إصدار التراخيص والموافقات.

- إعداد قائمة بـ100 إجراء تحفيزي للنهوض بالصناعة المصرية وجذب المستثمرين للاستثمار في القطاعات الصناعية المختلفة، شملت 58 إجراء قصير الأجل، و33 إجراء متوسط الأجل، و9 إجراءات طويلة الأجل، فضلًا عن سرعة صرف مستحقات المصدرين لدى صندوق تنمية الصادرات، حيث بلغ إجمالي المساندة التصديرية المنصرفة خلال الفترة من 2014 وحتى 2022، نحو 54.6 مليار جنيه لعدد 2600 شركة من

خلال عدة مبادرات، منها 1963 شركة في اطار مبادرة السداد الفوري.

- إلغاء حد تملك المستثمر الأجنبي للعقارات أو الوحدات السكنية بعد أن كان الحد الأقصى وحدتين فقط.
- إطلاق البرنامج القومي لتحويل وإحلال المركبات للعمل بالطاقة النظيفة، وقيام جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بتقديم تمويل بقيمة 3.5 مليار جنيه لعدد 67 ألفًا و273 مشروعًا صناعيًا صغيرًا ومتناهي الصغر، وذلك منذ يوليو 2014 وحتى أبريل 2022، وهو ما ساهم في إتاحة 232 ألفا و390 فرصة عمل جديدة، إلى جانب إصدار 4900 مواصفة قياسية مصرية جديدة وإطلاق علامة حلال المصرية وتخريج 95 ألفا من العمالة الفنية المؤهلة لتلبية احتياجات القطاع الصناعي.

5 – مؤشرات إيجابية:

نتيجة لجهود الدولة المستمرة تجاه تعزيز مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد المصري، ارتفعت قيمة الصادرات بنسبة 61.3% منذ عام 2014 حتى عام 2022 من 21.95 مليار دولار لتسجل 35.8 مليار دولار، كما ارتفعت قيمة الصادرات الصناعية من 12.1 مليار دولار عام 2014 حتى 22.2 مليار دولار عام 2022 بنسبة زيادة تبلغ 83.5 %.

إلى جانب ذلك، ارتفع الناتج الصناعي من 357 مليار جنيه خلال العام المالي 2013/2014 إلى 1252 مليار جنيه خلال العام المالي 2023/2022، بما يمثل زيادة قدرها 250%، لذا حقق قطاع الصناعات التحويلية معدل نمو حقيقي يبلغ 9.57% خلال العام المالي 2023/2022.

حادي عشر

الأمن الغذائي

وضعت الدولة المصرية خلال السنوات الماضية قضية الأمن الغذائي على رأس أولويات أجندتها انطلاقًا من النصوص الدستورية والمستهدفات الاستراتيجية، لا سيّما في الوقت الذي شهدت فيه مجموعة من التحديات، لا سيّما جائحة كورونا والأزمة الروسية- الأوكرانية اللتين أثرتا على سلاسل الإمداد والتوريد الدولية، وأضرتا بالأمن الغذائي العالمي. وترجمت الإرادة والجهود المصرية الرؤى الاستراتيجية للدولة في صورة مشروعات قومية تتماس مع مختلف القطاعات لتحقيق الأمن الغذائي. **وكان من أبرز المشروعات التي تم تدشينها خلال السنوات الأخيرة ما يلي:**

1- قطاع الزراعة:

حققت الصادرات الزراعية المصرية خلال عام 2022 لأول مرة في تاريخها ما يقرب من 6.5 ملايين طن، بحوالي 3.3 مليارات دولار وبزيادة حوالي 800 ألف طن عن العام السابق عليه. والهدف الرئيس الذي تنشده الدولة هو تحقيق الأمن الغذائي داخليًا، من خلال الزراعة المصرية، فمن المُستهدف رفع نِسَب الاكتفاء الذاتي من بعض السلع الاستراتيجية مثل: القمح من 45% عام 2020 إلى 65% بحلول عام 2025، ومن الذرة الصفراء من 24% إلى 32% خلال الفترة ذاتها، ومن الفول البلدي من 30% إلى نحو 80%، ومن العدس من 12% إلى 16%، ومن المحاصيل الزيتية من 3% إلى 10%، ومن اللحوم الحمراء من 57% إلى 65%، ومن الأسماك من 82% إلى 85%.

وقد بلغ عدد المنتجات والحاصلات الزراعية المصرية التي تصدر إلى الخارج نحو 406 منتجات تُصدّر إلى 160 من الأسواق العالمية. ومن أهمها: الموالح، والبطاطس، والبصل الطازج، والعنب، والطماطم الطازجة، والبطاطا، والفراولة، والفاصوليا الطازجة والجوافة، والثوم، والمانجو، والبطيخ، والرمان.

يرجع ذلك إلى قيام الحكومة بتحديث المنظومة الزراعية من خلال استصلاح الأراضي وتبنى نظم حديثة في الري، حيث زادت مساحة الأراضي المنزرعة في مصر بحوالي 8% لتصل إلى 9.8 مليون فدان عام 2021/2020 مقارنة ب 8.92 ملايين فدان عام 2014. وتستهدف خطة عام 2023/22 زيادة الرقعة الزراعية نصف مليون فدان في نطاق مشروعات التوسّع الأفقي، إلى جانب تحسين الإنتاجية الزراعية لزيادة المساحة المحصولية الإجمالية لتتجاوز 19 مليون فدان مُقابل 17.5 مليون فدان عام 2020.

الأراضي المزروعة

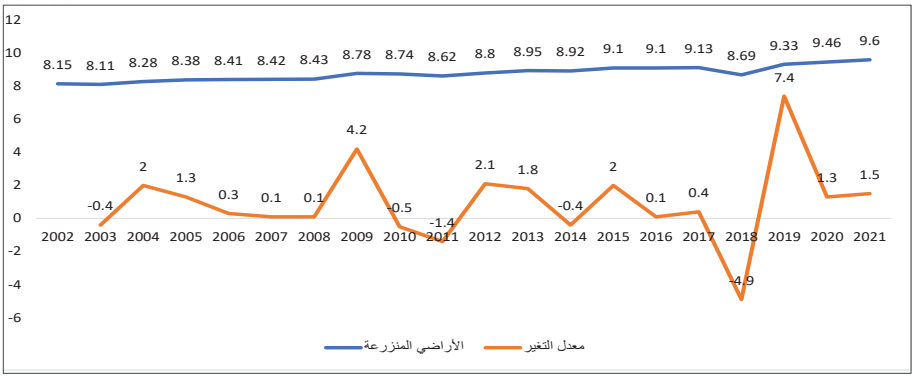

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

ذلك من خلال زيادة إنتاجية الفدان بنسب تتراوح بين 15% و20%، برفع كفاءة استخدام وحدتي الأرض والمياه من خلال مجموعة آليات عمل، تضم: استنباط أصناف وسُلالات من المحاصيل عالية الإنتاجية ومُبَكّرة النُضج ومُقاومة لِلجفَاف والحرارة وتكون قليلة الاستخدام للمياه، وتطبيق المُمارسات الزراعية الحديثة المُوفّرة لمياه الري، والتوسّع في الزراعات المَحميّة والعضوية والزراعات التعاقُدِية، فضلًا عن الربط المباشر بين المعروض من المنتجات الزراعية والطلب السوقي عليها، بالإضافة إلى

تطوير نُظُم الري الحقلي، وتبطين الترع، وتقليل الفاقد في المحاصيل الزراعية من خلال زيادة سِعات الصوامع والمراكز اللوجستية.

فتم البدء بتنفيذ عدد من مشروعات التوسع الأفقي، ومن أبرز هذه المشروعات:

أ. مشروع تنمية أربعة ملايين فدان:

يستهدف بناء مجتمع متكامل داخل الأراضي الجديدة، مما يزيد من المساحة العمرانية بحوالي 5% بحلول عام 2030، بالإضافة إلى أثره على دعم التنوع الاقتصادي وتوفير فرص عمل. بدأ تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع والمتعلقة بتنمية 1.5 مليون فدان، وتضم: منطقة المُفرة بالصحراء الغربية بمساحة 170 ألف فدان، وقرية الأمل بالإسماعيلية بمساحة 3.5 آلاف فدان، وجنوب شرق المنخفض بمساحة 50 ألف فدان، وغرب المنيا بمساحة 20 ألف فدان، وامتداد جنوب شرق المنخفض بمساحة 50 ألف فدان، وشرق سيوة بمساحة 30 ألف فدان، وغرب المنيا بمساحة إجمالية 628 ألف فدان، والفرافرة القديمة بمساحة 100 ألف فدان، والفرافرة الجديدة بمساحة 100 ألف فدان، والمراشدة بمساحة 41.5 ألف فدان، وامتداد الداخلة بمساحة 50 ألف فدان، وغرب كوم أمبو بمساحة 25 ألف فدان، وتوشكى بمساحة 142 ألف فدان، وآبار توشكى بمساحة 25 ألف فدان. ويتضمن المشروع أيضًا مشروعات تنمية زراعية صناعية متكاملة، كمصانع للتعبئة والتغليف والتبريد وإنتاج الزيوت ومعالجة النباتات الطبية، كذلك مشروعات لتنمية الثروة الحيوانية.

ب. مشروع الدلتا الجديدة:

يقع المشروع على امتداد طريق محور "روض الفرج – الضبعة" الجديد، ويشمل مشروعي مستقبل مصر، وجنوب محور الضبعة. تبلغ مساحته نحو 2.2 مليون

فدان، يتميز بموقعه الاستراتيجي بالقرب من الموانئ والمطارات، ومنها موانئ: الإسكندرية، والسخنة، ودمياط، فضلًا عن مطاري غرب القاهرة وبرج العرب. ويرتبط المشروع بالطرق الرئيسة وشبكة عمران قائمة وجديدة، منها مدن: السادات، وسفنكس، والسادس من أكتوبر. ويعزز المشروع استراتيجية الدولة في مجال إنشاء مجتمعات زراعية جديدة بنظم إدارية حديثة، كذلك تعزيز أنشطة متعلقة بالزراعة مثل أنشطة الثروة الحيوانية والداجنة والتصنيع الزراعي.

ج. مشروع مستقبل مصر:

يقع المشروع على امتداد طريق محور روض الفرج – الضبعة الجديد، وهو الطريق الذي أُنشئ ضمن المشروع القومي للطرق بطول 120 كم وعمق 60: 70 كم، ويبعد 30 دقيقة عن مدينة السادس من أكتوبر. قُسّم المشروع إلى 60 طريقًا طوليًا، 35 طريقًا عرضيًا، مقسمة إلى قطع متساوية كل قطعة 1000 فدان. ويعد المشروع قاطرة مصر الزراعية وباكورة مشروع الدلتا الجديدة لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتصدير الفائض، فالمساحة المستهدف استصلاحها 1.05 مليون فدان من إجمالي 202 مليون فدان المساحة الإجمالية للدلتا الجديدة.

تُنقل مياه الصرف المعالج بواسطة ترعة بإجمالي طول 170 كم عن طريق 17 محطة رفع لتصل إلى أكبر محطة معالجة بطاقة 705 ملايين متر مكعب/ يوم ومنها إلى أرض المشروع. ويعتمد المشروع على خزانات المياه الجوفية وهي 3 خزانات (الأيوسين – المايوسين – المغرة)، وهي امتداد لمنطقة وادي النطرون. تبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع 8 مليارات جنيه.

يقوم المشروع بالإشراف على تنفيذ مشروع الصوب الزراعية بمنطقة (اللاهون) بمحافظة الفيوم بمساحة حوالي 16 ألف فدان بإجمالي حوالي 1800 صوبة (إسباني – مصري) لزراعة محاصيل الخُضروات، ونباتات طبية وعطرية، وزراعات الفاكهة، وزهور القطف لغرض التصدير. كذلك يشرف المشروع على تنفيذ مشروع المنيا وبني سويف لاستصلاح مساحة حوالي 80 ألف فدان.

د. مشروع استصلاح 500 ألف فدان بجنوب محور الضبعة:

يقام المشروع بمنطقة جنوب محور الضبعة غرب مشروع مستقبل مصر، بالقرب من الدلتا القديمة وشبكة الطرق والموانئ سواء البحرية أو البرية أو الجوية، ويربط بين الحدود الإدارية لمحافظات مطروح والبحيرة والجيزة. وأُجري حصر لمساحة 688 ألف فدان غرب مشروع مستقبل مصر، وبعد الدراسة اتضح أن أكثر من 90% من المساحة صالحة لزراعة المحاصيل الاستراتيجية وتبلغ 500 ألف فدان وعلى رأسها القمح والذرة الصفراء والبقوليات ومحاصيل الخضر وأنواع مختلفة من الفاكهة، وستُنشأ محطة عملاقة طاقة 6 ملايين م3 / يوم لمعالجة مياه الصرف الزراعي لاستغلالها مرة أخرى.

هـ. مشروع تنمية توشكى جنوب الوادي الجديد:

يعد المشروع الأكبر من نوعه في قطاع الاستصلاح الزراعي في الشرق الأوسط، يقع على مساحة 485 ألف فدان، بمنطقة توشكى جنوب أسوان، لتصل في المستقبل إلى 1.1 مليون فدان. زُرعت 30 ألف فدان

قمح خلال أول 3 أشهر من بداية المرحلة الأولى، وتم حفر وتبطين ترع بإجمالي طول 19.8 كم، وجارٍ حفر ترع بطول 18.2 كم. وتم إنشاء عدد (52) محطة طلمبات تضم (219) طلمبة لضخ المياه لأجهزة الري المحوري، وجارٍ إنشاء عدد (47) محطة أخرى تضم عدد (239) طلمبة فيكون عدد المحطات (99) محطة تضم عدد (458) طلمبة.

وتخطط الدولة لمشروعات للإنتاج الحيواني والسمكي حول مناطق الزراعة في المشروع. ويعد المشروع أحد نماذج النفاذ للأسواق الخارجية، حيث يوجد به أكبر مزرعة تمور في الشرق الأوسط من حيث عدد النخيل وأجود انواع التمور.

إلى جانب مشروعات التوسع الأفقي التي اعتمدتها الدولة لزيادة الرقعة الزراعية والعمرانية، فقد توسعت في مشروعات تحسين أصناف وسلالات المحاصيل؛ لزيادة الإنتاجية ولمقاومة آثار التغير المناخي على المحاصيل، فتم تنفيذ ما يلي:

- التوسع في توفير التقاوي المعتمدة للمحاصيل الاستراتيجية من خلال استنباط أصناف وهجن من المحاصيل قصيرة العمر عالية الإنتاجية ومبكرة النضج ومقاومة للإجهادات الحيوية والبيئية والموفرة للمياه للمحاصيل الاستراتيجية (القمح – الذرة – الأرز – القطن – الفول البلدي).
- إعداد ونشر الخريطة الصنفية التي تناسب ظروف مناطق الزراعة من ناحية طبيعة التربة والظروف المناخية والاحتياجات المائية وزيادة نسبة التغطية من التقاوي المعتمدة للمحاصيل الاستراتيجية (القمح والذرة).
- تفعيل البرنامج الوطني لإنتاج تقاوي محاصيل الخضر من خلال استنباط وتسجيل عدد 26 من الهجن والأصناف الجديدة لمحاصيل الخضر للتداول التجاري في السوق المصرية لعدد 10 محاصيل.
- تدشين المشروع القومي لتطوير قصب السكر من خلال زراعة القصب بالشتل من خلال البدء في إنشاء محطتي كوم أمبو ووادي الصعايدة بطاقة إنتاجية حوالي 200 مليون شتلة سنويًا وبتكلفة حوالي 360 مليون جنيه.
- التوسع في المشروع القومي للصوب لـ 100 ألف فدان صوب زراعية الذي يهدف إلى إنتاج محاصيل عالية الجودة والإنتاجية مع توفير غذاء صحي وآمن للمواطنين. وتحقيق إنجاز كبير بالمشروع القومي للنخيل (2.5 مليون نخلة).

وقد احتاجت زيادة الإنتاجية الزراعية إلى مشروع مكمل لتخزين الحبوب والغلال، فتم تنفيذ المشروع القومي للصوامع، مما أدى إلى زيادة قدرة الدولة التخزينية لترتفع من 1.4 مليون طن في 2014 إلى 5.5 ملايين طن

حاليًا. ويعد المشروع القومي للصوامع واحدًا من خطط الدولة للحفاظ على الغذاء وتأمين المخزون الاستراتيجي منه، وذلك للتغلب على أزمة قلة أماكن التخزين، إلى جانب تقليل نسبة الهدر والتي تصل إلى 15%، وزيادة مدة التخزين لتصل إلى سنة أو سنة ونصف باشتراطات تخزين وجودة عالية.

يتضمن المشروع إنشاء نحو 50 صومعة، بسعة تخزينية تقدر بنحو 1.5 مليون طن، موزعة على 17 محافظة، لتخزين القمح والفلال. وتضم مصر الآن نحو 70 صومعة على مستوى محافظات الجمهورية، مصممة بأحدث أسلوب وتكنولوجيا وتقنيات موجودة في العالم.

يضاف إلى ذلك برامج تمويل لصغار المزارعين، فيبلغ إجمالي التمويل الموجه للمحاصيل الزراعية 6 – 7 مليارات جنيه سنويًا، بدعم من الدولة يصل إلى حوالي 500 مليون جنيه سنويًا. ذلك بخلاف تمكين المزارعين والفلاحين من الاستفادة من مبادرة تأجيل الأقساط المستحقة عليهم، وقد استفاد من هذه المبادرة حوالي 330 ألف مزارع بإجمالي مديونية قدرها 8.9 مليارات جنيه حتى يونيو 2022.

2- الثروة السمكية:

تحتل مصر المركز الأول إفريقيًا والسادس عالميًا في الاستزراع السمكي، وتحتل المركز الثالث عالميًا في إنتاج السمك البلطي لعام 2022. وقد تم طرح 21 موقعًا للاستزراع السمكي في الأقفاص البحرية بالبحرين المتوسط والأحمر. وفي هذا الصدد، صدر قانون تطوير وتنمية البحيرات، وأُطلق المشروع القومي لتنمية البحيرات (المنزلة – البرلس – إدكو – البردويل) وإزالة التعديات عليها.

وتم التوسع في المشروعات المرتبطة بالثروة السمكية والمفرخات وغيرها، ومن أبرز هذه المشروعات ما يلي:

- مشروع بركة غليون الذي افتُتح في نوفمبر 2017 ويعد أكبر مزرعة سمكية

فـي الشـرق الأوسـط، وتقـع علـى الطريـق الدولي السـاحلي، أُنشـئت بتكلفة 14 مليـار جنيـه. ويضم المشـروع مزرعة سـمكية علـى مسـاحة 4 آلاف فدان.

- مشـروع الفيـروز للاسـتزراع السـمكي علـى مسـاحة 26 ألـف فـدان تقريبًـا بمواجهـة 17 كـم بمحـاذاة سـاحل البحر وعمق 10 كم شـرق بورسـعيد، ويتكون مـن مـزارع سـمكية بإجمالـي 5608 أحـواض للاسـتزراع السـمكي، مسـاحة الحـوض 1.75 فـدان، بطاقـة إنتاجيـة تصـل إلـى 3000 طـن سـنويًا.
- بحيـرات الفيـروز للصيـد البحـري والمقامـة علـى مسـاحة 10 آلاف فـدان تقريبًـا، وتضـم منطقـة إداريـة وصناعيـة، وصالـة للفـرز والتعبئـة بطاقـة إنتاجيـة 8 أطنـان أسـماك وجمبـري يوميًـا، ومصنع للثلـج بطاقة إنتاجية 40 طنًـا يوميًا و6 مخـازن علـف بطاقـة تخزينيـة 6000 طـن أعـلاف.
- المزرعـة السـمكية بمثلـث الديبـة غـرب بورسـعيد علـى مسـاحة 204 أفدنـة بمحاذاة سـاحل البحر الأحمر، ويتكون المشـروع من 72 حوض اسـتزراع سـمكي مخصصـة لاسـتزراع الجمبري.
- مشـروع الاسـتزراع السـمكي بمنطقـة شـرق بورسـعيد والـذي يتبـع شـركة قنـاة السـويس للاسـتزراع السـمكي والأحيـاء المائيـة، وتم تنفيذه فـي الفترة (يونيـو 2015 – مـارس 2019).
- إنشـاء مزرعة سـمكية بقرية أم شـيحان بمحافظة شـمال سيناء في يناير 2015.

وأسـهم ذلـك فـي نمـو قيمـة صـادرات الأسـماك المصريـة بشـكل كبيـر، مـن 31.3 مليـون دولار عـام 2014 إلـى 66.6 مليـون دولار فـي عـام 2022.

3- الإنتاج الحيواني والداجني:

بلغـت اسـتثمارات الثـروة الداجنـة خـلال الـ 10 سـنوات الماضيـة حوالـي 100 مليـار جنيـه لإنتـاج 1,4مليـار طائـر سـنويًا و14 مليـار بيضـة وتحقيـق الاكتفـاء الذاتـي وفائـض للتصديـر. ونجحـت الدولـة فـي صـدور قـرار المنظمـة العالميـة للصحـة

الحيوانية لعدد 37 منشأة في مجال الإنتاج الداجني والأنشطة المرتبطة بها بوصفها منشآت خالية من أنفلونزا الطيور مما يسهم في فتح أسواق جديدة للتصدير وتوفير الدعم اللوجستي والفني والمالي لصغار مربى الدواجن ورفع كفاءة مزارعهم وتحويلها من نظام التربية المفتوح الى النظام المغلق. وتم تخصيص عدد 9 مناطق في 4 محافظات بإجمالي مساحة 19 ألف فدان للاستثمار الداجني.

وفيما يتعلق بالثروة الحيوانية، كان الهدف الرئيس للدولة خلال السنوات الأخيرة هو تحسين سلالات قطعان الأبقار والجاموس المحلية، وتمصير السلالات المتخصصة في إنتاج الألبان واللحوم ذات الإنتاجية العالية والمتأقلمة مع الظروف المصرية، مع زيادة الإنتاجية من الألبان واللحوم لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل فجوات الاستيراد وتدعيم ورفع مستوى معيشة صغار المربين والمزارعين.

في سبيل ذلك، أُعدت قاعدة بيانات مدققة بإجراء حصر شامل للثروة الحيوانية بمصر، وتحسين السلالات المحلية من خلال وضع خطة استهدفت رفع مستوى إنتاجية الرؤوس المحلية من اللحوم والألبان، واستيراد سلالات عالية الإنتاجية، وتشجيع صغار المزارعين على إحلال سلالات الأبقار عالية الإنتاجية من الألبان واللحوم محل السلالات المحلية من خلال توفير سلالات محسنة بإجراءات تمويلية ميسرة.

وتم ضخ تمويلات للمشروع القومي لإحياء البتلو –بهدف تقليل حجم الاستيراد وتوفير الاستهلاك المحلي من اللحوم الحمراء- تقدر بحوالي 7.6 مليارات جنيه حتى عام 2022 يستفيد منها 41 ألف شخص بإجمالي 461 ألف رأس ماشية. وفي مجال التحسين الوراثي للإنتاج الحيواني، فقد تم تحسين السلالات في أكثر من مليون رأس ماشية، وأُنشئت (600) نقطة تلقيح اصطناعي بالوحدات البيطرية وتجهيزها بالأجهزة المطلوبة لتنفيذ إجراءات التلقيح الاصطناعي

فـي القـرى بالمحافظـات المختلفـة خاصـة لصغـار المزارعيـن والمربيـن.

وفـي يونيـو 2022، أنشـئ مجمـع الإنتـاج الحيوانـي والألبـان المتكامـل بمدينـة السـادات بمحافظـة المنوفيـة علـى مسـاحة 1000 فـدان، بإجمالـي 5000 رأس حـلاب بطاقـة 150 طـن لبـن فـي اليـوم، و3000 رأس تسـمين بطاقـة 1.5 طـن لحـم حـي بالـدورة الواحـدة. ويتكـون المشـروع مـن مـزارع لتربيـة الماشـية بمختلـف أنواعهـا (6 مـزارع فرعيـة، منهـا 5 مـزارع حـلاب ومزرعـة واحـدة للتسـمين)، ومجـازر آليـة حديثـة متكاملـة، ومصانـع لمختلـف منتجـات الألبـان تعمـل علـى توفيـر المنتجـات بالكميـات والجـودة والأسـعار المناسـبة، ومركـز علمـي بيطـري للأبحـاث والتدريـب، ومستشـفى بيطـري، ومبنـى للـولادة، ومبنـى للتلقيـح الصناعـي.

يضـم المشـروع كذلـك 5 محالـب آليـة بإجمالـي 48 نقطـة و5 خزانـات لحفـظ اللبـن بطاقـة 50 طنًـا لـكل محلـب، وعربـة لنقـل اللبـن مـزودة بخـزان سـعة 30 طنًـا، ومحطـة معالجـة ميـاه الصـرف الصحـي بطاقـة 100 متـر مكعـب فـي اليـوم، ومحطـة معالجـة الميـاه الناتجـة مـن المحلـب بطاقـة 100 متـر مكعـب فـي اليـوم، بالإضافـة إلـى مجرشـتين بقـدرة 10 أطنـان فـي السـاعة لجـرش الحبـوب وتجهيـز الأعـلاف، ومحرقتيـن للتخلـص الآمـن والصحـي مـن المخلفـات البيولوجيـة.

4- الصناعات الغذائية والمكملة:

لتحقيـق التكامـل مـع مختلـف المشـروعات والقطاعـات، كان هنـاك توجـه لتنفيـذ سلسـلة مـن المشـروعات التـي تهـدف إلـى تأميـن الغـذاء، ومنهـا افتتـاح المرحلـة الثانيـة مـن مدينـة الصناعـات الغذائيـة "سـايلو فـودز" فـي 9 فبرايـر 2023، فـي حين تـم افتتـاح المرحلـة الأولـى منهـا فـي أغسـطس 2021، وهـي تعـد أول وأحـدث مدينـة صناعيـة متكاملـة، وتقـع المدينـة بالمنطقـة الصناعيـة لمدينـة السـادات علـى مسـاحة 135 فدانًـا.

وتضـم المدينـة 3 مصانـع أغذيـة -بسـكويت ومكرونـة ومخبـوزات- بالإضافـة إلـى مطحـن وآخـر لتخزيـن القمـح، و15 صومعة لتخزيـن قمح، إلى جانب مصنـع لمنتجات

ومستلزمات التغليف. بما يوفر السلع الاستراتيجية التي يحتاجها المواطن، وبأسعار مناسبة أقل من مثيلتها في السوق بنسبة قد تصل إلى 20%.

وجرى الاهتمام كذلك بمصانع الأسمدة بوصفها من السلع الأساسية التي أثبتت الحرب الروسية الأوكرانية أهمية تطويرها، فتم في هذا الإطار ما يلي:

- في ديسمبر 2021، أُعيد تأهيل شركة كيما للأسمدة (الأمونيا-اليوريا)، وتقدر الطاقة الإنتاجية للمشروع 1200 طن من الأمونيا و1575 طن يوريا يوميًا.
- افتتاح مجمع الأسمدة الفوسفاتية والمركبة بالعين السخنة، أغسطس 2019، وتبلغ مساحة المجمع 400 فدان، وضم 9 مصانع لإنتاج أنواع مختلفة من الأسمدة.
- افتتاح مجمع مصانع الأسمدة الآزوتية في مارس 2023 والذي يشمل 6 مصانع ومحطة تحلية لمياه البحر.

ثاني عشر
التجارة الخارجية

حظي قطاع التجارة على مدى السنوات التسع الماضية باهتمام غير مسبوق من الدولة على مدى السنوات الماضية، باعتباره من الدعائم الرئيسة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال تحسين مستوى معيشة المواطنين.

وجاء ذلك الاهتمام أيضًا تنفيذًا لتوجيهات الدولة بضرورة استمرار الجهود الداعمة لقطاع الصناعة والتجارة كنهج استراتيجي ثابت للدولة مع اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لسد الفجوة بين الصادرات والواردات، بما يلبي رؤية الدولة في التنمية الاقتصادية.

اتصالًا، تنوعت جهود الدولة لدعم التجارة الخارجية ما بين توقيع الاتفاقيات الدولية والإقليمية والمحلية مع مختلف الدول والمؤسسات المعنية، وبين جهود أخرى لتنظيم واستضافة المؤتمرات الاقتصادية لتعزيز التعاون التجاري.

وفي هذا الصدد، عملت الدولة بتوجيهات من القيادة السياسية على تعزيز نفاذ الصادرات الوطنية إلى الأسواق الأجنبية من خلال الترويج للمنتجات والصادرات المصرية بالخارج، وكذلك العديد من السياسات الخاصة بحماية الصادرات لزيادة المنافسة وضبط هيكل السوق ومنع الممارسات الاحتكارية الضارة. بالإضافة إلى سياسات موازية لإزالة أية معوقات وتحديات أمام الصادرات المصرية بما يمثل خطوة من شأنها الارتقاء بالصادرات المصرية وزيادة معدلها وجودتها بالأسواق الإقليمية والعالمية.

ويُمكن تفصيل أهم القرارات المتعلقة بالتجارة الخارجية **على النحو التالي:**

- توقيع مصر و43 دولة إفريقية على اتفاق إطلاق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.
- تعديل بعض أحكام لائحة القواعد المنفذة لقانون الاستيراد والتصدير وإجراءات فحص السلع المستوردة والمصدرة.

- إصـدار قـرار بوقـف اسـتيراد المنتجـات ذات الطابـع الشـعبي والنمـاذج الأثريـة المصريـة.
- انضمام مصر لاتفاقية الميركوسور وتحرير القائمة الأولى منذ دخول الاتفاق حيز النفاذ في سبتمبر 2017 وتحرير القائمة الثانية في سبتمبر 2020، وبذلك تصل السلع المعفاة تمامًا من الرسوم الجمركية في إطار الاتفاق إلى ما يقرب من 3200 سلعة من بينها بنود عدد من السلع الزراعية والزراعية المصنعة ومواد البناء والمنسوجات والملابس الجاهزة، إلى جانب تطبيق تخفيض جمركي لـ 6900 سلعة متبادلة بين مصر ودول تجمع الميركسور.
- توقيع الهيئة القومية للبريد بروتوكول تعاون مع الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات يهدف إلى تسهيل حركة التجارة وتنمية وتشجيع الصادرات المصرية وتذليل أي عقبات تعترض ازدهارها وتطورها وتوسيع نطاقها في كافة المجالات عبر الاستفادة من الإمكانيات الهائلة والخدمات المتنوعة التي تقدمها الهيئة القومية للبريد.

انطلاقًا من هذا، وفي إطار خطط الدولة لتنمية الصادرات المصرية والنفاذ إلى الأسواق الأجنبية تم إطلاق خطة استراتيجية طموحة لتنمية الصادرات المصرية للأسواق الخارجية، ورفع معدلات التصدير خلال السنوات القادمة. وأرست في هذا الصدد برنامجًا استراتيجيًا للوصول إلى 100 مليار دولار صادرات من خلال خطة استراتيجية لفتح المزيد من الأسواق أمام الصادرات المصرية وبصفة خاصة أسواق دول قارتي أوروبا وإفريقيا وأسواق الدول العربية.

ونتيجة لما سبق، جاءت مؤشرات عام 2022 لتؤكد استمرار الزيادة في معدلات التصدير بنسبة 61.3% حيث بلغ إجمالي الصادرات المصرية غير البترولية 35.8 مليار دولار عام 2022 مقارنة بنحو 22.2 مليار دولار عام 2014.

وقد بلغ إجمالي حجم الصادرات الصناعية في مصر 28.4 مليار دولار أمريكي خلال عام 2023/2022. وفي المقابل، بلغت الواردات المصرية غير البترولية 83.9 مليار دولار عام 2022. وبلغ عجز الميزان التجاري غير البترولي لمصر مع دول العالم في نهاية عام 2022 نحو 48.1 مليار دولار مقارنة بـ 54.5 مليار دولار عام 2014.

يظل المواطن المصري، هو بطل روايتنا الوطنية وتظل جودة حياته وتلبية متطلباته، والحفاظ على مكتسباته وصيانة مقدراته هي هدفنا الأسمى. ويظل المصريون.. كل المصريين في وجداني وضميري.. أعمل من أجل محبة الله ومن أجلهم، وأسعى لتوفير سبل العيش الكريم لهم.

الرئيس عبد الفتاح السيسي

خلال زيارة محافظة بنى سويف/ 16 سبتمبر 2023.

التمكين المجتمعي

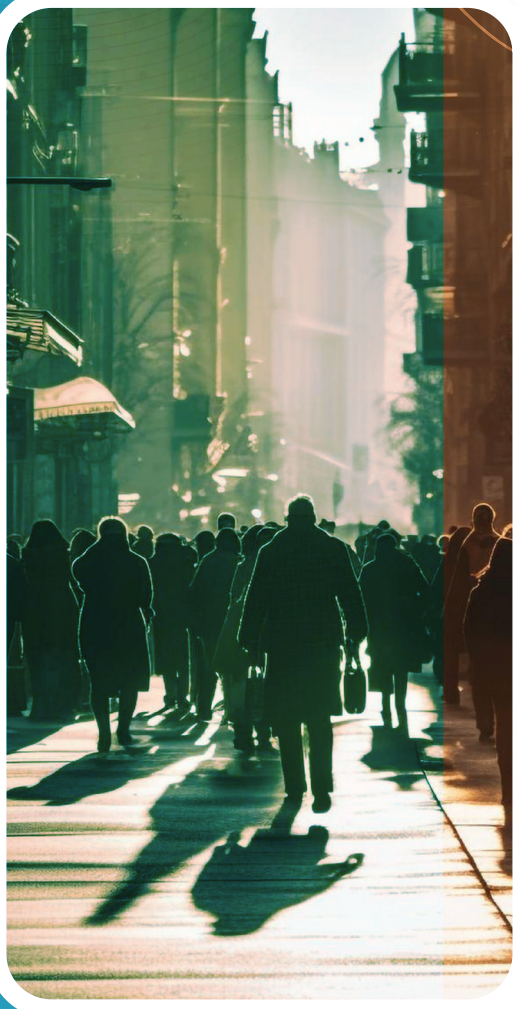

- تعزيز الحماية الاجتماعية
- التنمية لـ"حياة كريمة"
- تمدد عمراني وسكن كريم
- تحسين المنظومة الصحية
- تحديث التعليم والابتكار
- تنمية المناطق المهمشة
- تمكين المرأة والشباب

التمكين المجتمعي

الإنسان المصري أولًا

لمّا كان الهدف الأساسي لكل المجهودات التنموية التي قامت بها الدولة المصرية خلال السنوات الماضية هو توفير بيئة ملائمة ليحيا المواطن المصرية حياة كريمة، كان العمل متواصلًا بشكل موازٍ مع ذلك على بناء الإنسان المصري وتوفير الحماية الاجتماعية له، وتمكين فئاته المهمشة أو الضعيفة تمكينًا تنمويًا واجتماعيًا وقياديًا. وذلك انطلاقًا من أن الإنسان المصري هو البوصلة الأساسية لكل جهد أو خطة أو استراتيجية، تحت شعار "الإنسان المصري أولًا". ولذلك عملت الدولة المصرية خلال السنوات الماضية على عدد من المسارات التي تصب في هذا الهدف.

أولًا

تعزيز الحماية الاجتماعية

دأبت الدولة المصرية منذ تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في عام 2016 على احتواء التداعيات الاقتصادية المتمثلة في زيادة أسعار السلع والخدمات من خلال توسيع مظلة الحماية الاجتماعية، وإيلاء الاهتمام للفئات الأولى بالرعاية. وقد احتوت أجندة الحماية الاجتماعية على العديد من البرامج التي كان لها عظيم الأثر على حياة المواطن المصري، خاصة في ظل تداعيات الأزمات العالمية. وقد خصص مشروع الموازنة العامة لعام 2023 – 2024 نحو 529.7 مليار جنيه للدعم والحماية الاجتماعية مقابل 358.4 في العام المالي 2022 – 2023 وذلك بزيادة بلغت 48.8 %."

الدعم والحماية الاجتماعية في الموازنة العامة (بالمليار)

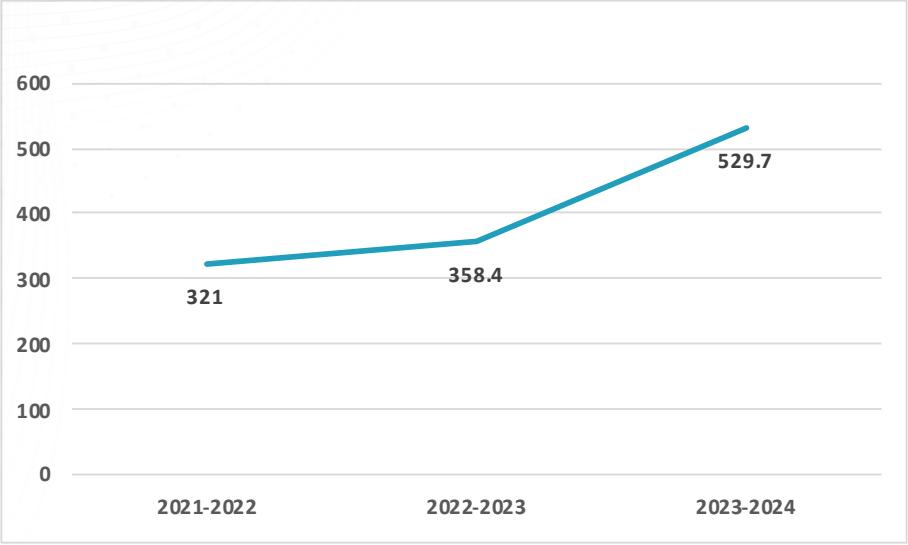

المصدر: وزارة المالية

1 - رفع كفاءة منظومة التموين:

- تعد منظومة الدعم الغذائي هي الشبكة الأوسع نطاقًا بين أنماط الدعم المقدمة للمواطنين، فيستفيد منها أكثر من ثلثي الشعب. لذا اهتمت الإدارة المصرية بقيادة الرئيس السيسي خلال السنوات الماضية برفع كفاءة منظومة التموين المعنية بدعم المواد الغذائية، بغية الحد من الاستهلاك المفرط وإعادة الاتجار بالمواد المدعومة في السوق السوداء، والعمل على الوصول الأمثل للمستحقين الحقيقيين.

- في عام 2015/2014، تم استحداث منظومة "نقاط الخبز غير المستخدم". وقد أُعيدت هيكلة منظومة الدعم الغذائي بميكنة البطاقات التموينية وتوفير عدد أكبر من منافذ بيعها للمواطنين. مع الاستمرار في تقديم الخبز البلدي المدعم على البطاقات التموينية بما يقارب 250 إلى 270 مليون رغيف/ يوم، بسعر ثابت 5 قروش للرغيف الواحد.

- تمت إتاحة عدد أكبر من المنتجات التموينية تصل لأكثر من 30 سلعة، بالإضافة إلى السلع الحرة في المنافذ الثابتة والمتحركة التي تبلغ حوالي 40ألف منفذ (بدالي التموين- منافذ جمعيتي- المجمعات الاستهلاكية – السيارات المتنقلة).

- وفي إطار زيادة وتحسين الدعم المقدم للأفراد، في عام 2016، ارتفع الدعم النقدي الشهري للفرد من 15 لـ21 جنيهًا. وفي عام 2019، حُدثت بيانات المستفيدين من الدعم عن طريق تنقية البطاقات التموينية لضمان الوصول إلى المستحقين الحقيقيين، وزيد الدعم النقدي الشهري للفرد على البطاقة إلى 50 جنيه، بزيادة قدرها 140% . مع التوسع في مظلة الحماية الاجتماعية للأسر الأولى بالرعاية من خلال استخراج عدد 568.911 بطاقة تموينية مستجدة لمحدودي الدخل، وأصحاب المعاش المنخفض، والأسر الأكثر احتياجًا، والمستفيدين من برنامج تكافل وكرامة، والعمالة غير المنتظمة، والأرامل، والمطلقات.

مخصصات دعم السلع التموينية ورغيف الخبز (بالمليار)

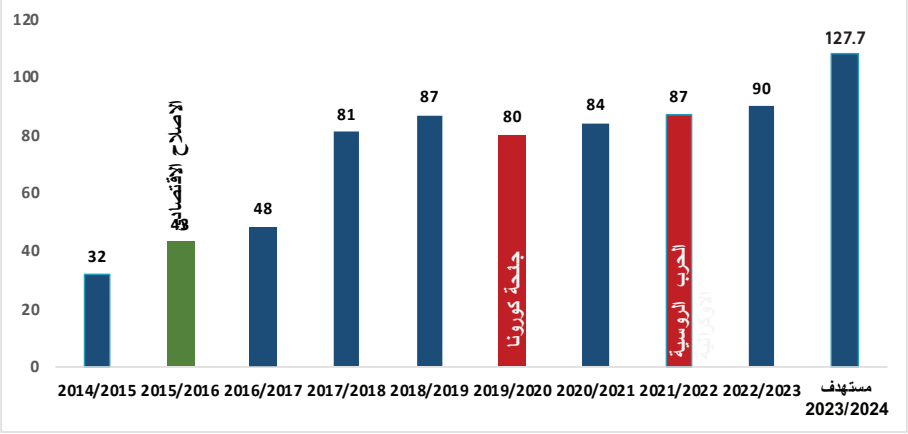

المصدر: وزارة التموين

2 - معاشات الضمان الاجتماعي:

- ارتفعت مخصصات معاش التضامن الاجتماعي من 4.9 مليارات جنيه في عام 2014/2013 إلى 22 مليار جنيه في موازنة 2022-2023، وخصص لها 31 مليار جنيه في مشروع موازنة 2023-2024 كحماية لطبقة واسعة من الأفراد من الوقوع في براثن الفقر.

- **تم تحسين وتوسيع خدمات الضمان الاجتماعي، لتشمل:**
  - المساعدات الشهرية والتي تصرف للأسر الفقيرة وفقًا لدراسة حالة الأسرة اقتصاديًا واجتماعيًا.
  - المساعدات الاستثنائية التي تصرف مرة واحدة خلال العام ومخصصة لمصروفات التعليم ومصروفات الجنازة والوضع والحالات الطارئة الملحة.
  - معاش الطفل الذي يصدر له حتى سن الـ18 عامًا، والمنح الدراسية الشهرية، والتعويضات جراء الكوارث.
  - رفع مُساهمات الحكومة في صناديق المعاشات من 29.2 مليار جنيه في 2014/2013 إلى 202 مليار جنيه بمشروع موازنة 2023-2024.
  - رفع مُخصصات التأمين والعلاج على نفقة الدولة لتصل في 2023 إلى 14.1 مليار جنيه.

معاش الضمان الاجتماعي (بالمليار)

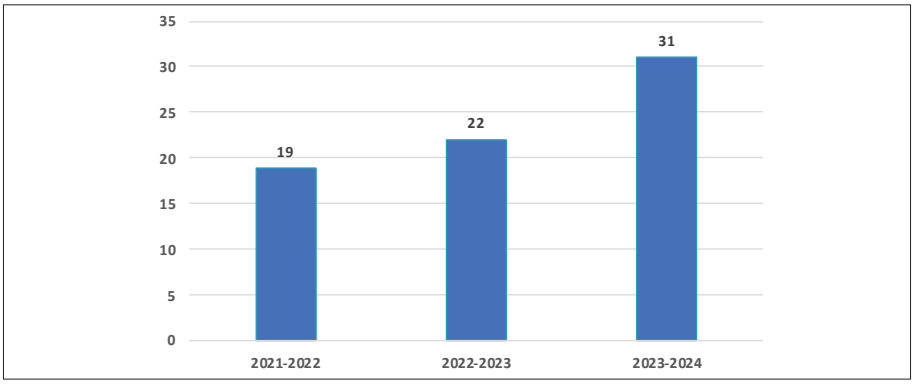

المصدر: وزارة المالية

3 - برنامج تكافل وكرامة:

- أطلقته الدولة عام 2015، وهو برنامج موسع للحماية الاجتماعية شمل الاستهداف المباشر للأسر الفقيرة والاستهداف الفئوي للنساء والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة.
- وصل عدد الأسر المستفيدة من برنامج الدعم النقدي إلى نحو 5.2 ملايين أسرة.
- زادت مخصصات هذا البرنامج ثلاث مرات خلال عام 2023. وبلغت قيمة المساعدات النقدية في مشروع الموازنة العامة للدولة 2023-2024 نحو 36 مليار جنيه.

4 - الأجور والمعاشات:

- استهدفت الدولة زيادة الأجور والمعاشات بصورة مستمرة، تماشيًا مع معدلات التضخم وزيادة الأسعار الناتجة عن أزمات عالمية متتالية، فارتفعت مخصصات الأجور بالموازنة العامة للدولة خلال سنوات الإصلاح الاقتصادي بنسبة 120 %.
- بلغت تلك المخصصات حوالي 214 مليار جنيه في عام الإصلاح الاقتصادي (2016/2015)، مقابل مستهدف الموازنة العامة للدولة البالغ 470 مليار جنيه (وفقًا للبيان المالي للموازنة العامة لعام 2024/2023).

مخصصات الأجور بالموازنة (بالمليار)

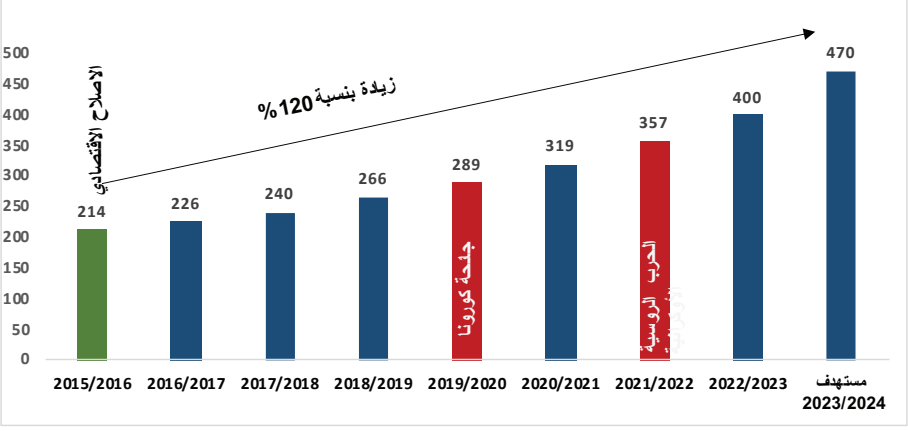

المصدر: وزارة المالية

- ارتفع الحد الأدنى للأجور خلال السنوات الأربع الماضية خمس مرات -بما يتعارض مع سياسات الإصلاح الاقتصادي والبرنامج المطبق مع المؤسسات الدولية- بما عكس حقيقة انحياز القيادة السياسية بشكل كامل للشعب، والرغبة الجادة في تحسين حياة المصريين وتخفيف ضغوط الأزمات العالمية عنهم، فقد ارتفع الحد الأدنى للأجور من 1200 جنيه في مارس 2019 ليصل إلى 4000 جنيه في سبتمبر من عام 2023 بنسبة زيادة تتجاوز 230 % خلال تلك السنوات.

الحد الأدنى للأجور (بالألف)

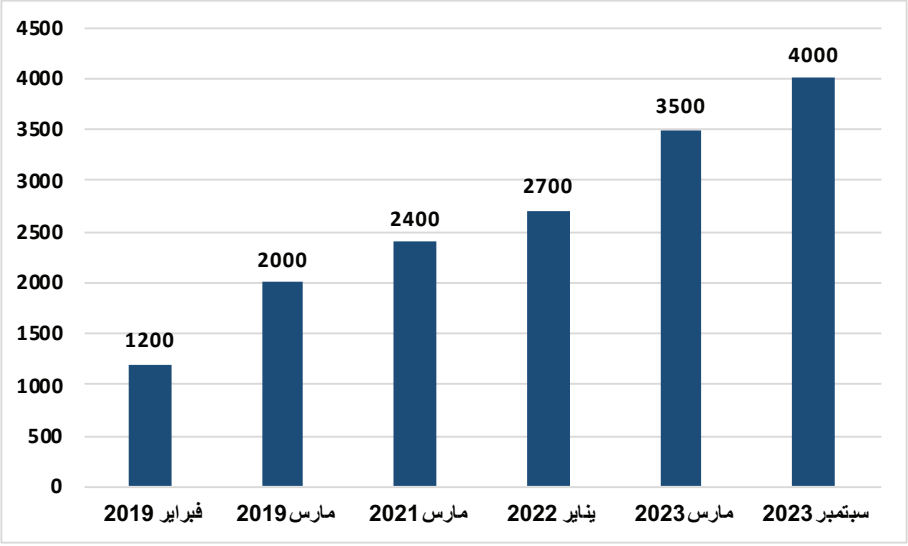

المصدر: وزارة المالية

- فيما يخص المعاشات، أطلقت الدولة في أغسطس 2019 قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الجديد، فكان من أبرز تشريعاته ربط زيادة نسب المعاشات بارتفاع نسب التضخم، وضم عدد كبير من الفئات العاملة التي لم تكن مشمولة قبلًا بمظلة التأمين الاجتماعي، فضلًا عن وضع خطة لرفع سن المعاش بحلول العام 2040 ليصبح 65 عامًا. علاوة على زيادة المعاشات بشكل مستمر ومتوازٍ مع زيادة الأجور لمواكبة ارتفاع معدلات التضخم.

ثانيًا
التنمية لـ "حياة كريمة"

من أجل تحقيق هدف بناء الإنسان المصري، كان لزامًا أن يحيا حياة كريمة تليق بإنسانيته ومصريته، ولذلك ولإصلاح عوار تاريخي، التزمت الدولة ببرنامج للارتقاء بالبنية التحتية المعيشية. وكان المشروع القومي لتطوير قرى الريف المصري "حياة كريمة" هو حلم الجمهورية الجديدة الذي أحدث نقلة نوعية بالارتقاء بالريف المصري الذي طالما عانى من انعدام المقومات الأساسية، فقد أنهت "حياة كريمة" عصور التهميش في كافة قرى مصر التي ظلت على مدى عقود طي النسيان والإهمال، ولكن في الجمهورية الجديدة حظي الريف المصري باهتمام بالغ، فكان على أجندة اهتمام الدولة المصرية لتحسين حياة ما يقترب من 60 مليون مواطن.

1 – مستهدفات "حياة كريمة"

- إحداث طفرة شاملة للبنية التحتية والخدمات الأساسية.
- الارتقاء بجودة حياة المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- التخفيف عن كاهل المواطنين بالتجمعات الأكثر احتياجًا في الريف والمناطق العشوائية في الحضر.
- التنمية الشاملة للتجمعات الريفية الأكثر احتياجًا، بهدف القضاء على الفقر متعدد الأبعاد.
- توفير فرص عمل لتدعيم استقلالية المواطنين وتحفيزهم للنهوض بمستوى معيشتهم.
- الاستثمار في تنمية الإنسان المصري.
- سد الفجوات التنموية بين المراكز والقرى وتوابعها.

- إحياء قيم المسؤولية المشتركة بين كافة الجهات الشريكة وتنظيم صفوف المجتمع المدني لتوحيد التدخلات التنموية في المراكز والقرى وتوابعها.

2 – إنجازات حياة كريمة

- استهدفت المرحلة التمهيدية للمشروع -والتي تم الانتهاء منها بنسبة 100 % - تنفيذ تدخلات في 375 قرية بـ 14 محافظة، استفاد منها 4.5 ملايين مواطن، بإجمالي إنفاق 13.5 مليار جنيه.
- يغطي المشروع في مرحلته الأولى (2021-2023) أكثر من 4500 قرية، بإجمالي 175 مركزًا في 20 محافظة، وبنهاية العام المالي 2022-2023، بلغ متوسط نسبة تنفيذ مشروعات المرحلة نحو 85 % بقيمة 200 مليار جنيه.
- لم تغفل "حياة كريمة" بناء الإنسان، فأُجري 215 حوارًا مجتمعيًا لأهالي قرى مبادرة حياة كريمة، و154 ندوة طلابية في الجامعات المصرية، مع توفير 100 جولة ميدانية لزيارة مشروعات حياة كريمة. وفي المجال الطبي؛ أُجريت 701 قافلة طبية، إلى جانب إنشاء 221 وحدة بيطرية، والقيام بـ 83 قافلة بيطرية. ولم تغفل حياة كريمة عن القيام بندوات لتوعية الفلاحين والمزارعين والتي وصل عددها 98 ندوة.
- أطلقت "حياة كريمة" مجموعة من المبادرات التي استفاد منها ملايين من المواطنين الأكثر فقرًا واحتياجًا نجد منها:

المصدر: مؤسسة حياة كريمة

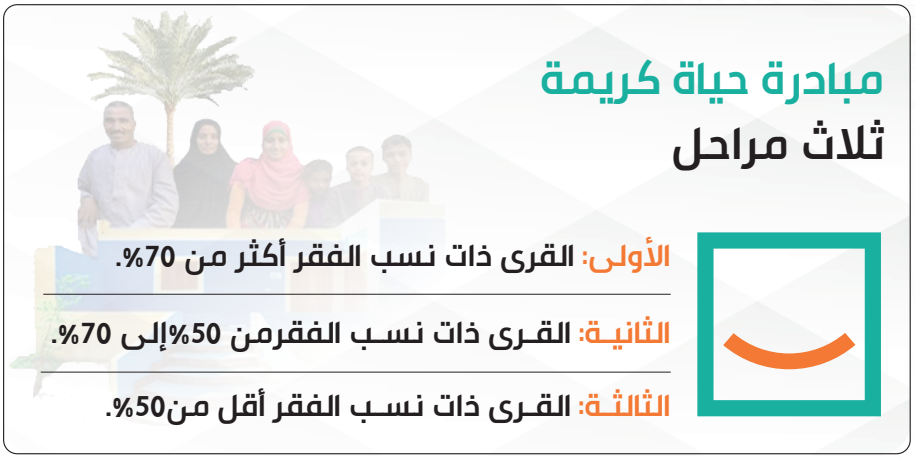

المصدر: وزارة التخطيط

المصدر: وزارة التخطيط

ثالثًا
تمدد عمراني وسكن كريم

كان أحد ركائز الجمهورية الجديدة التي يبتغيها كل مصري تحسين جودة الحياة، وضمنها أن يتوافر لكل مواطن على أرض مصر سكن لائق كريم، وفي الوقت ذاته الانطلاق نحو تمدد عمراني واسع يؤدي إلى تفكيك الكثافات السكانية، اتساقًا مع مخططات التنمية التي شملت ربوع الوطن كافة، لتحقيق التمدد العمراني المتكامل والمستدام، بالإضافة إلى تحسين جودة العمران ووضع الاشتراطات التخطيطية والبنائية الجديدة لحوكمة وضبط العمران.

1 - تطوير العمران القائم

انقسم العمل الحكومي في هذا الإطار بين تطوير العشوائيات التي توغلت في محافظات الجمهورية خلال العقود الماضية، بالإضافة إلى تطوير عواصم المحافظات.

أ - تطوير العشوائيات:

يقف البناء غير المخطط والتكدس السكاني خلف الكثير من المناطق العشوائية وغير الآمنة، وقد تدخلت الدولة لتوفير حياة كريمة لقاطني تلك المناطق وخاصة غير الآمنة منها، وذلك بتكلفة إجمالية بلغت أكثر من 67.8 مليار جنيه خلال الفترة (2014-2023) لتطوير 342 منطقة غير آمنة، وأكثر من 318 مليار جنيه إجمالي التكلفة التقديرية لتطوير 60 منطقة غير مخططة في الفترة (2014-2023).

بلغ إجمالي الوحدات السكنية المنفذة حتى عام 2022 236.8 ألف وحدة سكنية، و9.3 آلاف وحدة جارٍ تنفيذها، وذلك في الـ 342 منطقة غير آمنة التي انقسمت كما يلي:

- 268 منطقة بواقع 28 منطقة من الدرجة الأولى (المهددة للحياة)
- 190 منطقة من الدرجة الثانية (غير الملائمة)

- 29 منطقة من الدرجة الثالثة (المهددة للصحة)
- 21 منطقة من الدرجة الرابعة (تفتقر إلى الحيازة المستقرة)

ومن أهم المشروعات التي قامت بها الدولة في هذا الإطار ما يلي:

- مشروع تطوير منطقة مثلث ماسبيرو بمحافظة القاهرة بتكلفة نحو 5 مليارات جنيه.
- مشروع الأسمرات بمحافظة القاهرة بمراحله الثلاث بإجمالي 18.4 ألف وحدة سكنية.
- مشروع معًا حي السلام بمحافظة القاهرة، وهو يضم4416 وحدة سكنية بتكلفة 1.3 مليار جنيه.
- مشروع إسكان المحروسة بمحافظة القاهرة بمرحلتيه الأولى والثانية بإجمالي 4.9 آلاف وحدة سكنية وتكلفة 880 مليون جنيه.
- مشروع بشاير الخير بمحافظة الإسكندرية بمراحله الثلاث بإجمالي نحو 13 ألف وحدة سكنية وتكلفة 7 مليارات جنيه.
- مشروع حدائق أكتوبر بمحافظة الجيزة، بإنشاء 2432 وحدة سكنية لتطوير منطقتي "نزلة السمان" و"سن العجوز".

ومن أهم مشروعات تطوير المناطق العشوائية غير المخططة ما يلي:

- 31 منطقة بمحافظة القاهرة بتكلفة 350 مليون جنيه.
- 20 منطقة بمحافظة الجيزة بتكلفة 400 مليون جنيه.
- 7 مناطق بمحافظة دمياط بتكلفة 175 مليون جنيه.
- 3 مناطق بمحافظة الدقهلية بتكلفة 56 مليون جنيه.
- 3 مناطق بمحافظة الإسكندرية بتكلفة أكثر من 109 ملايين جنيه.

ب - تطوير عواصم المحافظات والمدن الكبرى:

- يهدف إلى معالجة مشكلات العمران الحالي من خلال توفير رصيد سكني للفئات الأقل دخلًا، وذلك لإتاحة الفرصة لتنفيذ مشروعات التنمية العمرانية في العمران القائم بالمناطق مرتفعة الكثافة.
- تضمن هذا المشروع إنشاء 500 ألف وحدة سكنية تناسب مختلف شرائح المصريين ضمن المبادرة الرئاسية "سكن لكل المصريين"، وتم البدء في تنفيذ 32 موقعًا في 13 محافظة بإجمالي 112.4 ألف وحدة سكنية.

ج – تطوير القاهرة التاريخية

- لم يكن الاهتمام بالتنمية العمرانية أو إصلاح عمليات الإهمال والتدهور الناتج عن البناء العشوائي فقط، بل أيضًا الحفاظ على التراث المعماري والحضاري الذي تزخر به مختلف المحافظات.
- تبنت الدولة مشروع تطوير القاهرة الخديوية والقاهرة التاريخية، وأضرحة آل البيت، للحفاظ على هوية مصر وتاريخها الثري والمتنوع.
- الهدف من تطوير القاهرة التاريخية هو تحويلها إلى "متحف مفتوح" للمصريين والعالم أجمع، كشاهد على كافة الحقب التاريخية التي مرت بها مصر، وحفظ التراث والهوية المصرية للأجيال الحالية والقادمة.

2 - مشروعات الإسكان الجديدة:

- تبنت الدولة استراتيجية لبناء منظومة سكنية متكاملة، وتوسيع قاعدة المستفيدين، من خلال توفير نماذج مختلفة من برامج الإسكان، لمواجهة الطلب المتزايد على العمران، وإطلاق العديد من المبادرات لتعزيز التمويل العقاري للمواطنين، بما يلبي احتياجاتهم على اختلاف طبقاتهم من خلال مشروعات الإسكان الاجتماعي من جهة والإسكان المتوسط والفاخر من جهة أخرى.

وتم في هذا الإطار ما يلي:

- تنفيذ 619 ألف وحدة إسكان اجتماعي بتكلفة نحو 154.8 مليار جنيه حتى عام 2022، بإجمالي مستفيدين بلغ 2.5 مليون مستفيد.

توزيع عدد وحدات الإسكان الاجتماعي المنفذة في مصر
على مستوى المحافظات حتى عام 2022

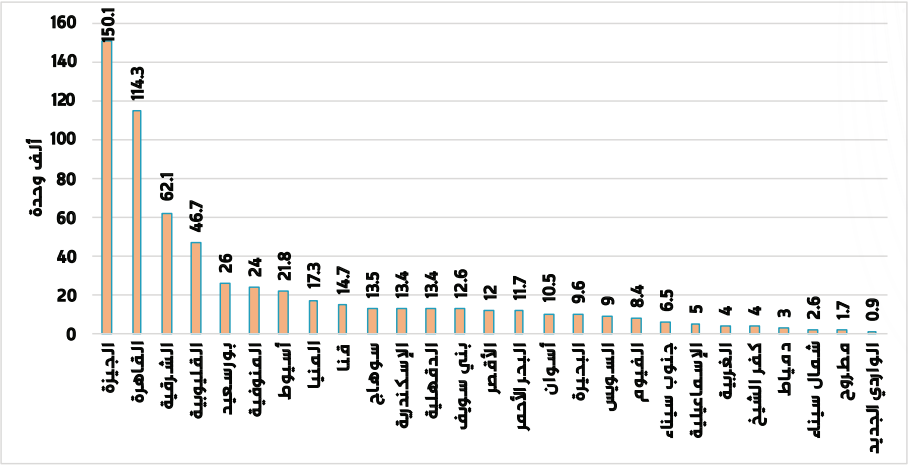

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

- تنفيذ 154.3 ألف وحدة إسكان متوسط وفاخر بتكلفة 96.5 مليار جنيه حتى 2022.
- يظهر مدى التقدم المحرز في تقديم السكن الملائم للمواطنين على اختلاف طبقاتهم بمقارنة عدد الوحدات السكنية المنشأ مؤخرًا بما أُنجز خلال فترات سابقة، إذ يبلغ عدد الوحدات المنشأة في الفترة (2014- 2022) وفقًا للعرض السابق نحو 773.3 ألف وحدة سكنية وهو نصف عدد الوحدات السكنية المنشأة خلال 38 عامًا في الفترة (1976- 2013) 1.5 مليون وحدة سكنية.

3 - إنشاء المدن الجديدة

يحقق بناء المدن الجديدة استغلالًا أمثل للأراضي غير المستغلة بربوع الدولة، ويسهم في توفير فرص عمل جديدة وتنمية اقتصادية مستدامة، وتعزيز

الاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي، وتحسين جودة البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال التصميم البيئي المستدام. لذا اضطلعت الدولة ببناء 48 مدينة جديدة على مستوى الجهورية حتى عام 2023/2022. ومن أبرز هذه المدن ما يلي:

العاصمة الإدارية الجديدة:

- تقع على مساحة 700 كم2 ما يعادل 170 ألف فدان.
- تتصدر مدن الجيل الرابع الذكية والمستدامة وتنفذ على ثلاث مراحل – وتم الانتهاء بالفعل من تنفيذ عدد من مشروعات مرحلتها الأولى.
- تشمل مقارًا للرئاسة والوزارات والبرلمان، وأحياءً سكنية، وحيًا دبلوماسيًا، وحيًا ماليًا.
- يشمل المشروع مطارًا دوليًا على مساحة 16 كم2، ومراكز تجارية بمساحة 402 كم2 و90 كم2 من حقول الطاقة الشمسية.
- من المتوقع بانتهاء تنفيذها أن تكون موطنًا لحوالي 6.5 ملايين ساكن، وأن تسهم في توفير 1.5 مليون فرصة عمل جديدة.
- تنفيذ العاصمة الإدارية بالكامل يتم من خارج الموازنة العامة للدولة، إذ تم التمويل عبر رفع قيمة الأرض المقام عليها المشروع وبيعها للمطورين العقاريين المصريين والأجانب لإقامة مشروعاتهم العقارية والخدمية، ومن العوائد يتم بناء المباني الحكومية وتنفيذ مشروعات البنى التحتية اللازمة لجعلها مدينة عصرية ذكية تضاهي عواصم العالم.

مدينة المنصورة الجديدة:

- إحدى مدن الجيل الرابع ومن المخطط لها أن تستوعب أكثر من 68 ألف نسمة.
- تُنفّذ على أربع مراحل، نفذت المرحلة الأولى بالكامل على مساحة حوالي 2063 فدانًا، باستثمارات بلغت نحو 22 مليار جنيه، وتم الانتهاء من أكثر من 15 % من المرحلة الثانية التي تبلغ مساحتها 1500 فدان.

مدينة العلمين الجديدة:

- تهدف إلى الاستفادة من الموقع المتميز على ساحل البحر المتوسط، لتحقيق تنمية متكاملة، وتوفير أساس اقتصادي متنوع، ودعم الاتصالية بين قطاعات برج العرب ومرسى مطروح وسيدي برانى.
- تبلغ مساحتها الإجمالية 48.1 ألف فدان، وجارٍ الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى منها على مساحة 14 ألف فدان.

مدينة حدائق العاصمة:

- إحدى مدن الجيل الرابع، تبلغ مساحتها 33.8 ألف فدان، ملاصقة للعاصمة الإدارية الجديدة، وجارٍ تنفيذ المرحلة الأولى على مساحة 2350 فدانًا، وتتكون من عدد 21552 وحدة إسكان اجتماعي، بالإضافة إلى عدد 7128 وحدة إسكان متوسط.

مدينة سلام – شرق بورسعيد:

- دُشّنت بهدف تعزيز دمج سيناء في النسيج القومي المصري، وإدخالها في مجال اهتمام المستثمرين، وزيادة جاذبيتها للاستثمار الوطني والأجنبي، من خلال وضع خريطة للاستثمارات المتكاملة، ودعم البعد الأمني والسياسي للحدود الشرقية للدولة.
- تبلغ مساحتها 16 ألف فدان، وجارٍ تنفيذ المرحلة الأولى على مساحة 205 أفدنة.

امتداد مدينة الشيخ زايد:

- تكامل عمراني خدمي مع مدينة الشيخ زايد القائمة بمساحة 10988 فدانًا، ومستهدف أن يقطنه 1.2 مليون نسمة.
- يشمل الامتداد مشروعات عمرانية متنوعة تساعد على تلبية الطلب على أنماط الإسكان المختلفة، بالإضافة إلى المشروعات الخدمية والترفيهية،

ذلك بجانب ربط مدينة الشيخ زايد القائمة بمحاور التنمية المختلفة مثل محور الضبعة ومحور روض الفرج.

مدينة ناصر غرب أسيوط:

- تبلغ مساحتها الإجمالية 6006 أفدنة، ومتوقع أن تستوعب 345 ألف نسمة.
- جارٍ تنفيذ المرحلة الأولى منها على مساحة 1600 فدان.

مدينة غرب قنا:

- تبلغ المساحة الإجمالية لها 8971.1 فدانًا وتستهدف استيعاب 550 ألف نسمة، وجارٍ تنفيذ المرحلة الأولى منها على مساحة 1400 فدان.

مدينة توشكى الجديدة:

- تبلغ مساحتها 3000 فدان، لاستيعاب 80 ألف نسمة لتوفر 30 ألف فرصة عمل ولتتكامل مع القرى الريفية المحيطة بمشروع توشكى.
- جارٍ تنفيذ المرحلة الأولى لاستيعاب 17 ألف نسمة بتكلفة500 مليون جنيه.

مدينة أسوان الجديدة:

- تبلغ مساحتها 22389.7 فدان، وتمتاز بموقع متميز على نهر النيل، ويتوافر بها عدة أنواع من الإسكان والعديد من الخدمات والمنشآت الصحية والرياضية والسياحية والأثرية، ومشروع الشريط السياحي (الشريط النهري)، ومركز مال وأعمال ومنطقة صناعية تشمل منطقة لوجستية وورشًا ومخازن.

مدينة 6 أكتوبر الجديدة

- إحدى مدن الجيل الرابع، تبلغ مساحتها حوالي 78100 فدان.
- من المتوقع أن يقطنها 4.75 ملايين نسمة.

مدينة العبور الجديدة:

- إحدى مدن الجيل الرابع، تقع في محافظة القليوبية، وتبلغ مساحتها حوالي 58914 فدانًا.
- يتوقع أن يقطنها 2.9 مليون نسمة، وجارٍ تنفيذ المرحلة الأولى من المدينة على مساحة 2600 فدان.

مدينة ملوي الجديدة:

- تبلغ مساحتها 18420.52 فدانًا، وجارٍ تنفيذ المرحلة الأولى بمساحة 880 فدانًا.
- تتكون من (إسكان متوسط – إسكان متميز)، بخلاف مناطق للخدمات الإقليمية، ومناطق صناعية وحرفية وترفيهية، وممشى سياحي، ومناطق استثمارية، ومنطقة نوادٍ ومناطق لوجستية.

مدينة الفشن الجديدة:

- تبلغ مساحتها 17958.05 فدانًا، ومن المستهدف أن تستوعب 1.2 مليون نسمة.
- من المخطط أن تضم مناطق إسكان، ومناطق للخدمات وأخرى للخدمات

الإقليمية ومناطق صناعية، ومسطحات خضراء مفتوحة، ومناطق لوجستية، ومعارض وأسواق.

مدينة سفنكس الجديدة:

- تبلغ مساحتها الإجمالية 76931 فدانًا، ومن المخطط أن تستوعب 1.3 مليون نسمة، فيما يبلغ عدد السكان الحالي 41477 نسمة فقط.
- من المقرر أن تضم مناطق صناعية في جنوب غرب المدينة، ومناطق خدمات، وحدائق إقليمية بطول واجهة المدينة على محور الضبعة.

مدينة بني سويف الجديدة:

- تبلغ مساحتها الإجمالية 25135.97 فدانًا.
- تبلغ استثمارات المدينة 3674 مليون جنيه حتى 30 أبريل 2022، مقسمة إلى: 791 مليون جنيه بقطاع الإسكان، و269 مليون جنيه بقطاع الخدمات، و2562 مليون جنيه بقطاع المرافق، و52 مليون جنيه بقطاع الزراعة.

مدينة النوبارية الجديدة:

- تبلغ مساحتها الإجمالية 1816 فدانًا، ويبلغ إجمالي عدد الوحدات السكنية بها 11400 وحدة.
- يبلغ عدد سكانها حاليًا 35 ألف نسمة، ومن المستهدف أن يصل إلى 125 ألف نسمة.

مدينة أسيوط الجديدة:

- تبلغ مساحتها الإجمالية 30.2 ألف فدان، منها 9 آلاف فدان كتلة عمرانية (مناطق سكنية – خدمية – سياحية وترفيهية.. إلخ).

- يبلـغ إجمالـي الاسـتثمارات بالمدينـة 4.6 مليـارات جنيـه. ومـن المسـتهدف وصـول عـدد سـكانها إلـى 750 ألـف نسـمة، بـدلًا مـن 60 ألـف نسـمة حاليًـا.

مدينة طيبة الجديدة:

- تبلغ مساحتها الإجمالية 9496 فدانًا، وتبلغ الكتلة العمرانية الحالية 8557 فدانًا.
- بلـغ إجمالـي الاسـتثمارات التـي تـم ضخهـا بالمدينـة حتـى نهايـة يونيـو 2021 3.769 مليـارات جنيـه.
- مـن المسـتهدف وصـول عـدد سـكانها إلـى 700 ألـف نسـمة عـام 2032 بـدلًا مـن 47.5 ألـف نسـمة حاليًـا.

مدينة الفيوم الجديدة:

- تبلـغ مسـاحتها الإجماليـة 12851.87 فدانًـا، منهـا 5090.46 فدانًـا مسـاحة الكتلـة العمرانيـة الحاليـة. ويبلـغ إجمالـي الوحـدات السـكنية المنفـذة بالمدينـة حوالي 6181 وحـدة سـكنية.
- تبلغ قيمة الاستثمارات بالمدينة حوالي مليار و94 مليون جنيه.

مدينة السويس الجديدة:

- تبلـغ مسـاحتها الإجماليـة 65 ألـف فـدان تقريبًـا، وتتميـز بوقوعهـا بالقـرب مـن عـدة موانـئ منهـا: ميناء الأدبيـة – ميناء العيـن السـخنة – ميناء السـويس.
- جـارٍ العمـل علـى تنفيـذ المرحلـة العاجلـة بمسـاحة 300 فـدان مـن المرحلـة الأولـى والتـي تبلـغ مسـاحتها 2000 فـدان.

رابعًا
تحسين المنظومة الصحية

حرصت إدارة الرئيس عبد الفتاح السيسي في رؤيتها للتنمية المستدامة "رؤية مصر 2030" على ضمان جودة الخدمات الصحية المقدمة، وأن يتمتع كل المصريين بحياة صحية سليمة آمنة، من خلال تطبيق نظام صحي متكامل يتميز بالإتاحة، والجودة، وعدم التمييز، وقادر على تحسين المؤشرات الصحية عن طريق تحقيق التغطية الصحية الشاملة لجميع المواطنين.

1 - زيادة الإنفاق

- سعت الحكومة إلى تنفيذ الاستحقاق الدستوري بشأن زيادة الإنفاق الحكومي على الصحة بنسبة لا تقل عن 3 % من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي تحقق في مشروع الموازنة العامة للدولة 2023-2024من خلال زيادة مخصصاتها لتصل إلى 397 مليار جنيه. واتخذت الدولة خلال هذه الفترة مجموعة من السياسات والإجراءات لتحسين منظومة الصحة، وتجسدت في إطلاق العديد من المبادرات الصحية، وتطوير البنية التحتية الصحية في محافظات الجمهورية كافة.

- بلغت القيمة الإجمالية للمشروعات التي تم وجارٍ تنفيذها في الفترة (2014-2023) نحو 246 مليار جنيه، تتضمن 91.5 مليار جنيه تكلفة 1135 مشروعًا لإنشاء وتطوير ورفع كفاءة المستشفيات والوحدات الصحية ومراكز طب الأسرة ومنظومة الإسعاف، و131 مليار جنيه تكلفة 25 مبادرة وبرنامجًا، و23.5 مليار جنيه تكلفة تجهيزات ومستلزمات طبية.

- انعكس ذلك في زيادة وحدات ومراكز الرعاية الأولية بنسبة 17.5 %، وزيادة عدد مراكز الغسيل الكلوي بنسبة 120 %، وزيادة عدد وحدات تنظيم

الأسـرة بنسـبة 3.3 %، وزيـادة عـدد أسـرة الرعايـة المركـزة بالمستشـفيات العامـة والمركزيـة بنسـبة 419 %.

2 - منظومة التأمين الصحي الشامل

تعد منظومـة التأميـن الصحـي الشـامل نقلـة نوعيـة لتطويـر خدمـات الرعايـة الصحيـة، والارتقـاء بكفاءتهـا وجودتهـا وتلبيـة لاحتياجـات المواطنيـن بشـكل متكامـل. وتهـدف إلـى تغطيـة صحيـة إلزاميـة لجميـع المواطنيـن المصرييـن. ويجـري تطبيـق المنظومـة علـى سـت مراحـل.

مراحل تطبيق نظام التأمين الصحي الشامل

المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الرابعة	المرحلة الخامسة	المرحلة السادسة
بورسعيد	قنا	الإسكندرية	أسيوط	الدقهلية	القاهرة
السويس	مطروح	البحيرة	الوادى الجديد	المنوفية	الجيزة
جنوب سيناء	البحر الأحمر	دمياط	الفيوم	الشرقية	القليوبية
الإسماعيلية	شمال سيناء	سوهاج	المنيا	الغربية	
أسوان		كفر الشيخ	بنى سويف		
الأقصر					

المصدر: الهيئة العامة للرعاية الصحية

بـدأ تطبيـق المنظومـة فـي محافظـة بورسـعيد فـي يوليـو 2019، وفـي الأقصـر والإسـماعيلية وجنـوب سـيناء فـي فبرايـر 2021. ويمكـن اسـتعراض حجـم المُنجـز فـي المرحلـة الأولـى مـن خـلال مـا يلـي:

- بلغت تكلفة تطبيق المرحلة الأولى من المنظومة 51.2 مليار جنيه.

- تـم تسـجيل أكثـر مـن 5 ملاييـن مواطـن بالمحافظـات السـت للمرحلـة الأولـى للمنظومـة.
- بلـغ إجمالـي الخدمـات المقدمـة 21.772 مليـون خدمـة طبيـة وعلاجيـة، قُدمت مـن خـلال 295 منشـأة طبيـة تابعـة للهيئـة العامـة للرعايـة الصحية.
- تم إجراء 318 ألف عملية تحت مظلة التأمين الصحي الشامل.
- بلغ عدد خدمات طب الأسـرة المقدمة من خلال المنظومة 10.5 ملايين خدمة.
- أطلقـت هيئـة الرعايـة الصحية 40 مبـادرة صحية توعوية منذ إطـلاق المنظومة لتوفيـر مزيـد من خدمـات الرعاية الصحية للمواطنيـن بالمحافظات.

3 - إنشاء وتطوير المستشفيات

نجحـت الدولـة فـي إنشـاء وتطويـر عـدد كبيـر مـن المستشـفيات فـي مختلـف محافظـات الجمهوريـة، وتمثـل أبـرز المسـتشـفيات التـي تـم إنشـاؤها فـي:

- مستشـفى 15 مايـو المركـزي الجديـد بالقاهـرة: وذلـك بتكلفـة إجماليـة 281 مليـون جنيـه، وتـم افتتاحـه فـي ينايـر2019.
- مستشـفى العجمـي النموذجـي بالإسـكندرية: تـم إنشـاؤه فـي 2019، وبلغـت التكلفـة الإجماليـة للمشـروع 352.3 مليـون جنيـه.
- مستشـفى الصـدر بمحافظـة السـويس: بتكلفـة تقديريـة بلغـت نحـو 180.4مليـون جنيـه.
- مستشـفى أبو تيج النموذجي بأسـيوط: تم إنشـاؤه في ديسـمبر 2019، بسـعة اسـتيعابية حوالـي142 سـريرًا، وبتكلفـة إجماليـة بلغـت حوالي 325 مليـون جنيه.
- مستشـفى بئـر العبـد المركـزي الجديـد بشـمال سـيناء: بإجمالـي عـدد أسـرّة 90 سـريرًا، بتكلفـة 189.6 مليـون جنيـه.

- مستشفى نخل المركزي الجديد بشمال سيناء: بتكلفة إجمالية 181.1 مليون جنيه.

إلى جانب المستشفيات الجديدة التي تم إنشاؤها، عمدت الدولة إلى إجراء تطوير ورفع كفاءة عدد من المستشفيات الأخرى؛ لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، وكان من أبرز تلك المستشفيات:

- مستشفى بلطيم المركزي بكفر الشيخ بتكلفة 181.4 مليون جنيه.
- مستشفى بني سويف العام بتكلفة نحو 195 مليون جنيه.
- مستشفى العلمين النموذجي بمطروح بتكلفة 244.4 مليون جنيه.
- مستشفى رأس سدر بجنوب سيناء بتكلفة 327.9 مليون جنيه.
- مستشفى ملوي التخصصي بالمنيا بتكلفة 407 ملايين جنيه.
- مستشفى بنها التعليمي بالقليوبية بتكلفة 401 مليون جنيه.
- مستشفى قليوب المركزي بالقليوبية بتكلفة 60 مليون جنيه.

4 - المبادرات الصحية

أسهمت المبادرات الصحية في تعزيز النظام الصحي بشكل فعال، من خلال التركيز على مكافحة الأمراض الأكثر تأثيرًا على المواطن، بهدف خفض معدلات انتشارها والوفيات تحت شعار "100 مليون صحة". ومن أبرز هذه المبادرات ما يلي:

- مبادرة الكشف عن فيروس سي والأمراض غير السارية: تمكنت من فحص أكثر من 50 مليون مواطن، وتقديم العلاج لنحو 4 ملايين مصاب بفيروس سي، و1.8مليون مريض بالسكر، و10 ملايين مريض بالضغط. وذلك بتكلفة إجمالية 3.8 مليارات جنيه حتى يونيو 2023.

- مبادرة الكشف المبكر عن الأنيميا والسمنة و التقزم: نجحت في 24.9 مليون طفل، بتكلفة إجمالية بلغت 463 مليون جنيه حتى يونيو 2023.
- مبادرات صحة المرأة المصرية: تم فحص 35.6 مليون سيدة، ومتابعة 7 ملايين منهن من خلال خدمات الفحص والمتابعة الدورية السنوية، بتكلفة إجمالية بلغت 1.4 مليون جنيه حتى يونيو 2023.
- مبادرة العناية بصحة الأم والجنين: تمكنت من فحص 1.8 مليون سيدة حتى مارس 2023 بتكلفة إجمالية 103 ملايين جنيه حتى يونيو 2023.
- مبادرة القضاء على قوائم الانتظار للتدخلات الحرجة: بلغ إجمالي الحالات المسجلة 1.9 مليون مواطن، بتكلفة إجمالية بلغت نحو 8.2 مليارات جنيه حتى يونيو 2023.
- مبادرة الكشف المبكر عن الاعتلال الكلوي: جرى خلالها فحص 29.2 مليون مواطن وتقديم العلاج لهم بالمجان، بتكلفة بلغت 2.8 مليار جنيه حتى يونيو 2023.
- مبادرة اكتشاف وعلاج ضعف وفقدان السمع للأطفال حديثي الولادة: جرى خلالها فحص 4.4 ملايين طفل حديث الولادة حتى يونيو 2023، بتكلفة بلغت 113 مليون جنيه.
- مبادرة مكافحة مسببات ضعف وفقدان الإبصار بالمدارس "نور الحياة": تم خلالها توفير 270 ألف نظارة طبية، وإجراء 43 ألف عملية مياه بيضاء حتى يونيو 2023، بتكلفة إجمالية بلغت نحو مليار جنيه.
- مبادرة 100 يوم صحة: تم خلالها تقديم نحو 33 مليون خدمة طبية وإصدار أكثر من 320 ألف قرار علاج على نفقة الدولة بتكلفة تجاوزت 1.8 مليار جنيه، حتى منتصف سبتمبر 2023.

5 - مجابهة جائحة كورونا

حرصت الدولة على تقديم كافة الجهود الممكنة من أجل التصدي للجائحة التي مثّلت تحديًا لكل دول العالم، وقدمت نموذجًا محترفًا في الأداء ومواجهة الأزمة، وفق خطة شاملة تضمنت ما يلي:

- التوسع في الحملات التوعوية
- وضع بروتوكولات لتشخيص الحالات وبروتوكولات للعلاج
- تخصيص نحو 12 مستشفى للعزل
- تجهيز 27 مستشفى جامعيًا للعزل
- تجهيز المدن الجامعية كمناطق طبية بسعة إجمالية بلغت نحو 19.8 ألف سرير.
- توفير لقاحات كورونا بتكلفة 12 مليار جنيه حتى يونيو 2023.

خامسًا
تحديث التعليم والابتكار

شهدت منظومة التعليم خلال العشر سنوات الماضية جملة من التحولات على الصعيد الكمي والنوعي، بالإضافة إلى بعض المدخلات المحورية والمحطات الفاصلة، والتي كان لها تأثير جوهري على تغيير منظومة التعليم، كجزء من استراتيجيتها للتنمية البشرية. فقد بلغ حجم الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم في الفترة (2014 – 2022) ما يزيد على تريليون جنيه، وبلغ إجمالي مخصصات التعليم في العام المالي 2023 – 2024 نحو 392 مليار جنيه.

1 – التعليم قبل الجامعي

- أطلقت الدولة عددًا من الاستراتيجيات التي تخدم المنظومة التعليمية مثل استراتيجية التعليم قبل الجامعي "2014 – 2030" و"الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 2030".

- بلغ عدد المشروعات التعليمية خلال الفترة (2014 – 2023) نحو 8041 مشروعًا، بتكلفة إجمالية بلغت 80 مليار جنيه، ليبلغ عدد المدارس في العام المالي 2022 – 2023 نحو 60.3 ألف مدرسة، بالإضافة إلى 11.6 ألف معهد أزهري. ويصل عدد الفصول إلى 552 ألف فصل، مقابل 466.4 ألف فصل خلال عام 2013 – 2014.

- عملت الدولة على تطوير المناهج الدراسية بوضع مناهج جديدة تمامًا وطريقة تدريس مبتكرة، وتغيير طريقة التقييم لكافة المراحل الدراسية.

- عززت الدولة البنية التحتية المعلوماتية للمدارس بتجهيز 9246 معملًا، و27439 فصلًا مطورًا، وتوزيع 3.3 ملايين "تابلت" لطلاب الصف الأول الثانوي.

- بذلت الدولة جهودًا كبيرًا لتطوير نظام التعليم في المدارس المصرية اليابانية التي بلغ عددها 102 مدرسة في العام الدراسي 2022 – 2023.

2 – التعليم الفني

وضعت الدولة خطة استراتيجية لتطوير التعليم الفني والتدريب حتى عام 2030، تخاطب جانبي العرض (والخاص بتوفير التعليم والتدريب لجميع الطلاب دون تمييز) والطلب (والذي يتمثل في زيادة الطلب على خدمات التعليم والتدريب بما تستلزم أن يكونا مرغوبًا فيهما نتيجة لوجود قيمة مضافة حقيقية وواضحة من العملية التعليمية) وتمكين نظم الحوكمة وتفعيل دور التخطيط والمتابعة والتنفيذ.

وتضمنت الاستراتيجية عددًا من الإجراءات، منها ما يلي:

- تطوير مناهج التعليم الفني من خلال منظومة مبنية على نظام الجدارات المهنية، فتم تحويل 48 مهنة إلى جدارات، وارتفع عدد المدارس التي تطبق هذا النظام إلى 881 مدرسة في سبتمبر 2022.

- ازداد عدد مدارس التعليم الفني بنسبة 84.6 % عام 2022 – 2023 ليسجل 3114 مدرسة، مقارنة 1687 مدرسة عام 2013 – 2014.

- ارتفاع عدد فصول مدارس التعليم الفني بنسبة 51.4 % فبلغ 54.2 ألف فصل عام 2022 – 2023 مقارنة ب 35.8 ألف فصل عام 2013 – 2014. وقل التسرب من مدارس التعليم الفني من 5 % عام 2014–2015 إلى 0.1 % عام 2020 – 2021.

- إنشاء العديد من المدارس الفنية الحديثة، مثل: مدرسة الضبعة النووية، ومدرسة الطاقة الشمسية ببنبان، ومدارس البترول والنقل البحري، ومدارس مياه الشرب والصرف الصحي.

- إطلاق مشروع مدارس التكنولوجيا التطبيقية التي وصل عددها إلى 48 مدرسة خلال العام الدراسي 2022 – 2023، ومن المستهدف وصولها إلى 100 مدرسة بحلول عام 2030.
- تدشين 4 مجمعات تكنولوجية تعتمد على الدراسة العملية والتدريب.
- استحداث هيئة مستقلة لضمان الجودة والاعتماد في التعليم التقني والفني والتدريب المهني تسمى (إتقان).
- تدشين أكاديمية معلمي التعليم الفني والتي تختص بتدريب معلمي التعليم الفني في التخصصات الفنية وخاصة نظام الجدارات المهنية.

3 – التعليم العالي والبحث العلمي

وضعت الدولة استراتيجية للتعليم العالي والبحث العلمي ارتكزت على تدشين برامج جديدة تقوم على مفاهيم وظائف المستقبل، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية الشاملة لمصر، انطلاقًا من أن الاستثمار في رأس المال البشري هو أحد المقومات الأساسية في بناء المجتمع.

أ – التعليم الجامعي

- ارتفع إجمالي عدد الجامعات في مصر حتى يونيو 2023 إلى 96 جامعة تضم 3.3 ملايين طالب بدلًا من 2.4 مليون طالب في عام 2014.
- ارتفع عدد الجامعات الحكومية من 24 جامعة عام 2013 – 2014 إلى 28 جامعة حتى يونيو 2023.
- ارتفع عدد الجامعات الأهلية والخاصة من 26 جامعة في عام 2013–2014 إلى 50 جامعة حتى يونيو 2023، بواقع 20 جامعة أهلية و30 جامعة خاصة.

- إنشاء 8 أفرع لجامعات أجنبية.
- إنشاء 10 جامعات تكنولوجية.
- ارتفع عدد الكليات إلى 473 كلية حكومية، و336 كليات خاصة وأهلية، و176 معهدًا عاليًا.
- استحداث 282 برنامجًا جديدًا يتوافق مع احتياجات سوق العمل، لترتفع أعداد البرامج الجامعية بالكليات الحكومية إلى 400 برنامجًا.
- إنشاء وحدة للقياس والتقويم بكل كلية لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بعمليات التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع.
- إطلاق المشروع المتكامل لتطبيق الاختبارات المميكنة بمؤسسات التعليم العالي.

ب – البحث العلمي

- تهيئة البيئة التشريعية الداعمة للعلوم والتكنولوجيا من خلال حزمة تشريعات.
- تنفيذ مجموعة من المبادرات لدعم ريادة الأعمال، مثل: مبادرة مليون مبرمج، ومبادرة تنمية وتطوير بنك التنمية الإفريقي.
- إنشاء بنك الابتكار المصري EIB عام 2018 كأكبر منصة حكومية لدعم الابتكار، فأسس 15 حاضنة أعمال، وتعاقد على تنفيذ 635 مشروعًا.
- إطلاق مجموعة من المبادرات لربط البحث العلمي بالصناعة، مثل: مشروع "بدايتي"، والبرنامج القومي للحاضنات التكنولوجية "انطلاق"، والبرنامج القومي للتحالفات التكنولوجية.

- طـرح مجموعـة مـن برامـج التعـاون مـع الـدول الأجنبيـة للاسـتفادة مـن التجـارب الدوليـة، ومنهـا مـع الصيـن وإسـبانيا واليابـان وألمانيـا وفرنسـا.
- طـرح برنامـج شـباب الباحثيـن لدعـم المشـروعات البحثيـة لشـباب الباحثيـن فـي جميـع المجـالات العلميـة.
- تقديـم الدعـم الفنـي لعمليـات البحـث العلمـي مـن خـلال المجلـس الأعلـى للمراكـز والمعاهـد والهيئـات البحثيـة.

سادسًا
تنمية المناطق المهمشة

كان التوجه التنموي للدولة شاملًا ومتكاملًا في آن واحد، راعى في عملية البناء والتنمية المستمرة أن تشمل جميع مناطق وأقاليم ومحافظات الجمهورية بلا استثناء لتصحيح الاختلالات والفجوات التنموية التي أثرت إلى حد كبير على بعض المحافظات، وأن تتكامل هذه العملية التنموية مع بعضها البعض بما يسهم في تعظيم الفائدة منها على المستوى الوطني. ولذلك اهتمت الدولة خلال السنوات الماضية بتنمية بعض الأقاليم والمناطق التي كانت مهمشة إلى حد كبير خلال السنوات الماضية، وهي على وجه الخصوص مناطق (صعيد مصر – سيناء – الساحل الشمالي الغربي).

1 - الصعيد

- كانت نقطة الانطلاق بتوقيع الرئيس عبد الفتاح السيسي على القانون رقم 157 لسنة 2018 الخاص بإنشاء "هيئة تنمية الصعيد"، بعد إقراره من مجلس النواب.
- حظيت محافظات الصعيد باستثمارات حكومية قدرها 1.8 تريليون جنيه من إجمالي 7 تريليونات جنيه من الاستثمارات التي تم تنفيذها أو يتم استكمال تنفيذها على مستوى الجمهورية في الفترة (2014 – 2023)، مما يعني أن ربع الاستثمارات الكلية التي أنفقتها الدولة تم تخصيصها لمحافظات الصعيد.

شملت هذه التنمية كافة القطاعات:

- 180 مليار جنيه لمبادرة حياة كريمة.
- 50 مليار جنيه في قطاع الطرق والكباري والمحاور.
- 32 مليار جنيه في قطاع السكك الحديدية.

- 41.5 مليار جنيه في قطاع الإسكان والمدن الجديدة.
- 45 مليار جنيه في قطاع مياه الشرب والصرف الصحي.
- 100 مليار جنيه في قطاع الكهرباء.
- 42 مليار جنيه في قطاع الصحة.
- 17 مليار جنيه في قطاعي الري والزراعة.
- 72.5 مليار جنيه في قطاع الصناعة.

2 – سيناء

يبدو المشهد السيناوي الآن مغايرًا بشكل كبير للمشهد الذي كان سائدًا خلال عقود خلت على المستويات الأمنية والتنموية والاقتصادية، فقد عانت القطاعات السكانية في سيناء على مدى عقود خلت من ترٍ واضح في الخدمات الأساسية المقدمة لهم، ولذلك تم تطبيق خطة تنموية موسعة تعالج مواطن القصور التنموي الذي تجذر في معظم مناطق سيناء، بحيث يسير هذا الجهد جنبًا إلى جنب مع جهود مكافحة الإرهاب وبسط الأمن في كافة مناطق سيناء.

نقطة انطلاق الخطة الشاملة لتنمية سيناء، كانت عبر القرار الجمهوري رقم 107 الصادر في الخامس والعشرين من فبراير 2018، الذي رصد موازنة تاريخية تقدر ب 600 مليار جنيه لتنفيذ 994 مشروعًا تنمويًا في سيناء واقترب هذا الرقم الآن في الربع الأخير من 2023 من التريليون جنيه، تم إنجاز القدر الأكبر منها على أرض الواقع، وأغلبها مشروعات قومية لا سيما ما يتعلق منها بمشروعات البنية التحتية والمشروعات الاقتصادية والخدمية التي تشمل الصحة والتعليم في المقام الأول، بالإضافة إلى المشروعات الاقتصادية. من أبرز هذه الجهود ما يلي:

- حفر خمسة أنفاق لربط سيناء بالوادي بتكلفة إجمالية بلغت أكثر من 35 مليار جنيه.
- إنشاء سبعة كباري عائمة للعبور أعلى الممر الملاحي لقناة السويس بتكلفة 990 مليون جنيه.
- تنفيذ 63 مشروعًا للطرق والكباري تقدر بحوالي 3440 كم بتكلفة إجمالية نحو 56 مليار جنيه.
- تنفيذ 52 مشروعًا في قطاع مياه الشرب بطاقة 787 ألف م3/يوم بتكلفة 15 مليار جنيه.
- تنفيذ 25 مشروعًا في قطاع الصرف الصحي بتكلفة أكثر من 4.2 مليارات جنيه.
- تنفيذ 92 مشروعًا لزيادة القدرات الكهربائية بنحو 420 ميجاوات بتكلفة 69 مليار جنيه.
- إنشاء 17 تجمعًا تنمويًا متكاملًا بتكلفة 5.7 مليارات جنيه.
- إنشاء 12 ألف وحدة إسكان اجتماعي بتكلفة ملياري جنيه.
- إنشاء 8 جامعات جديدة بتكلفة 19.6 مليار جنيه.
- تنفيذ 75 مشروعًا صحيًا بتكلفة 4 مليارات جنيه.
- استصلاح 275 ألف فدان بتكلفة 5 مليارات جنيه.

3 - الساحل الشمالي الغربي

وضعت الدولة مخططًا تنفيذيًا لتنمية الساحل الشمالي الغربي للجمهورية امتدادًا من مدينة الإسكندرية وحتى مدينة السلوم غربًا، بهدف إقامة سلسلة مجتمعات عمرانية وزراعية وصناعية وسياحية ضخمة، لتعظيم الاستفادة من الإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها المدن الجديدة بهذه المنطقة سواء على

المستويات الاستثمارية أو السياحية والتنموية، وتلبية احتياجات المواطنين وتحسين جودة الخدمات المقدمة إليهم.

ومن أبرز هذه الجهود ما يلي:

- افتتاح المرحلة الأولى من إنشاء أكبر ميناء تجارى غرب البلاد بمدينة النجيلة غرب مرسى مطروح، والذى يضم: 970 مترًا ميناءً تجاريًا للحاويات، و400 متر رصيف سياحي، و600 متر للمراكب الصب سعة 70 ألف طن، مما يسهم في عمليات التصدير والاستيراد.
- إنشاء المدن الجديدة مثل مدينة العلمين الجديدة ومدينة رأس الحكمة التي تنعكس إيجابيًا على وضع المنطقة على خريطة السياحة والتجارة العالمية.
- افتتاح 8 محطات لتحلية مياه البحر بإجمالي طاقة إنتاجية 850 مترًا مكعبًا يوميًا، لخدمة مناطق غرب محافظة مطروح بالنجيلة وسيدى برانى والسلوم.

سابعًا
تمكين المرأة والشباب

انتهجت الدولة المصرية خلال السنوات الماضية سياسات جديدة هدفت إلى تمكين الفئات التي كانت مهمشة لسنوات طويلة في تاريخ مصر، ووصولها إلى المكانة التي تستحقها بناء على أهميتها داخل المجتمع المصري، وخاصة فئتي الشباب والمرأة.

1 - تمكين الشباب

عانى الشباب المصري قبل يناير 2011 من جملة من الأزمات تلخصت في ظاهرة التهميش على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد عملت الدولة على معالجة هذه التحديات عبر مجموعة من الآليات والأدوات.

ومن هذه الآليات ما يلي:

أ - برامج التدريب والتأهيل:

- إطلاق "البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب للقيادة" في 2015، بهدف إنشاء قاعدة قوية وغنية من الكفاءات الشبابية كي تكون مؤهلة للعمل السياسي، والإداري، والمجتمعي بالدولة. وباتت المدرسة الرئاسية للقيادة تتضمن خمسة برامج مختلفة لتأهيل الشباب وأوائل الجامعات والتنفيذيين والشباب الإفريقي والنشء للقيادة.

- إطلاق وزارة التخطيط مبادرة "شباب من أجل التنمية" بالشراكة مع المجلس الأعلى للجامعات، بهدف رفع مستوى الوعي الشبابي بأهداف التنمية المستدامة، والتدريب على تقديم مشروعات تنموية مبتكرة تحل قضايا قومية ومحلية.

- إنشاء "الأكاديمية الوطنية للتدريب"، لتكون الشكل المؤسسي لبرامج تدريب وتأهيل الشباب، بهدف تحقيق متطلبات التنمية البشرية للكوادر الشبابية بجميع قطاعات الدولة والارتقاء بقدراتهم ومهاراتهم.

ب - التمكين السياسي:

- تمت خطوات التمكين السياسي من خلال إنشاء تنسيقية شباب الأحزاب عام 2018 والتي تضم 27 حزبًا ومجموعة من السياسيين المستقلين، واستطاعت الوصول إلى البرلمان بغرفتيه مجلس النواب والشيوخ. وكذلك شجعت الدولة انخراط الشباب للانضمام إلى مختلف الأحزاب.

- بلغ عدد الأعضاء من الشباب تحت سن الأربعين بمجلس النواب في دورته الحالية 2021 – 2026 نحو 124 نائبًا بنسبة 21 % من إجمالي عدد النواب بالبرلمان.

- تضمنت حركة المحافظين عام 2019 تمثيلًا فعليًا للشباب، فضمت الحركة 25 قيادة شابة من أصل 39 قيادة شملتها الحركة، منها اثنان من المحافظين، و23 نائبًا للمحافظين.

ج - التمكين الاقتصادي:

- إطلاق مجموعة من المبادرات، مثل مبادرة "ابدأ" التي من ضمن أهدافها توفير فرص عمل للشباب، وكذلك مبادرة "رواد 2030" لتكريس ودعم دور ريادة الأعمال في تنمية الاقتصاد الوطني، ومبادرة "مشروعك" التي تقدم قروضًا ميسرة للشباب لتنفيذ مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة.

- مبادرة التمويل منخفض التكلفة من البنك المركزي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 200 مليار جنيه، ومبادرة منح أراضي كاملة المرافق للشباب وصغار المستثمرين بمحافظات الصعيد.

د - التمكين الاجتماعي والثقافي:

- دعم المشاركة المجتمعية للشباب في العمل الأهلي والتطوعي وخاصة من خلال مبادرة "حياة كريمة" والتحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي.
- مبادرة "تصدوا معنا" التي هدفت إلى مواجهة الشائعات والحث على نشر مزيد من الوعي بالقضايا المعاصرة.
- تنفيذ مجموعة واسعة من المشروعات بقطاع الشباب والرياضة بلغت نحو 4574 مشروعًا بتكلفة بلغت 22 مليار جنيه حتى يونيو 2023.

هـ - دعم آليات التحاور:

- ضمن أهم مبادئ الجمهورية الجديدة هو دعم الحوار بين القيادة السياسية والشباب وذلك من خلال المؤتمرات الشبابية التي انطلقت عام 2016 الذي خصصه الرئيس السيسي عامًا للشباب المصري، حتى باتت هذه المؤتمرات ساحة يعبر فيها الشباب عن آمالهم ورؤاهم وتطلعاتهم، حتى تطورت لتشمل كل شباب العالم من خلال "منتدى شباب العالم" الذي انعقدت منه خمس دورات حتى 2022.

2 - تمكين المرأة

عملت الدولة على فتح آفاق جديدة للمرأة لم تكن متاحة لها من قبل، مهدت لها الطريق لمشاركة واسعة النطاق في كافة القطاعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وجاء ذلك نتيجة لسياسات الدولة المصرية الهادفة إلى تمكين ودعم المرأة والمساواة بين الجنسين، وتزامن ذلك جليًا مع ترجمة الإرادة السياسية إلى قوانين، واستراتيجيات مثل الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 التي ترتكز على أنه بحلول عام 2030

تصبح المرأة المصرية فاعلة رئيسة في تحقيق التنمية المستدامة في وطن يضمن لها كافة حقوقها التي كفلها الدستور.

وعلى مدار السنوات الماضية قامت الدولة المصرية بخطوات ملموسة وجهود حثيثة في ملف تمكين المرأة، ومنها ما يلي:

أ - التمكين السياسي:

وذلك من خلال تحفيز المشاركة السياسية للمرأة بكافة أشكالها، بما في ذلك التمثيل النيابي على المستويين الوطني والمحلي، ومنع التمييز ضد المرأة في تقلد المناصب القيادية في المؤسسات التنفيذية.

وتضمن ذلك ما يلي:

- زادت نسبة تمثيل المرأة في مجلس النواب لتصل إلى 27.8 % عام 2020 بعدد 165 مقعدًا، مقارنة ب 14.9 % عام 2016 بعدد 89 مقعدًا، و1. 8% عام 2012 بعدد 9 مقاعد.

تطور تمثيل المرأة في البرلمان (1979–2020)

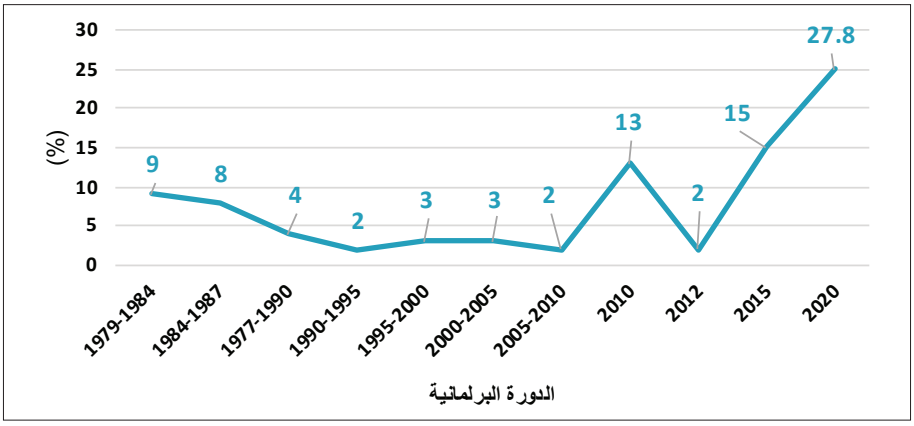

المصدر: المجلس القومي للمرأة

- زادت نسبة الوزيرات في الحكومة من 6 % في عام 2015 إلى 20 % في عام 2017، ثم إلى 25 % في عام 2018.

- زادت نسبة النساء اللاتي يشغلن منصب نائب الوزير من 17 % في عام 2017 إلى 27 % في عام 2018، ونسبة النساء في منصب نائب محافظ 31% في العام 2019. وتعيين سيدتين في منصب المحافظ عامي 2017 و2018.

- زادت نسبة تمثيل المرأة في مجلس الشيوخ لتصل إلى 13.7 % بعدد 41 مقعدًا عام 2022، مقارنة بـ 5.7 % بعدد 12 مقعدًا عام 2012.

- تعيين المرأة في النيابة العامة ومجلس الدولة اعتبارًا من أكتوبر 2021، واعتلت سيدة مقام ممثل النيابة العامة أمام محكمة الجنايات، في يوم الأحد 12 فبراير 2023.

- زيادة أعداد النساء في كافة الهيئات القضائية بشكل مطرد.

ب - التمكين الاقتصادي:

- من خلال تنمية قدرات المرأة لتوسيع خيارات العمل أمامها، وزيادة مشاركتها في قوة العمل، وتحقيق تكافؤ الفرص في توظيف النساء في كافة القطاعات بما في ذلك القطاع الخاص.

وتضمن ذلك ما يلي:

- شهد معدل البطالة بين الإناث انخفاضًا بنسبة 5.5 نقطة مئوية مسجلًا 19.3 % في الربع الرابع من عام 2022، مقابل 16 % عام 2021 مقارنة بـ 24 % عام 2014.

- بلغ عدد المستفيدات من برامج الادخار والإقراض الرقمي 161.6 ألف سيدة في 13 محافظة ضمن المشروع القومي لتنمية الأسرة عام 2021.

- بلـغ عـدد السـيدات اللاتـي يمتلكـن حسـابات معامـلات ماليـة 17.2 مليـون سـيدة فـي يونيـو 2022، مقابـل 5.9 ملاييـن سـيدة عـام 2016.

- بلـغ نصيـب المـرأة مـن إجمالـي المشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة 33 %، فضـلًا عـن بلـوغ إجمالـي المشـروعات الصغيـرة ومتناهيـة الصغـر الموجهـة للمـرأة 76.8 ألـف مشـروع حتـى فبرايـر 2023.

- إنشـاء 254 وحدة لتكافؤ الفرص على مسـتوى الوزارات والمحافظات والمحليات لتوعيـة المـرأة العاملـة بكافة حقوقهـا وأهمية مشـاركتها في عمليـة التنمية.

- بلغـت نسـبة نصيـب المـرأة مـن إجمالـي مشـروعات صنـدوق التنميـة المحليـة 65.2 %، فـي حيـن بلـغ عـدد المسـتفيدات مـن تلـك المشـروعات 17.9 ألـف مسـتفيدة حتـى فبرايـر 2023.

- تدريـب أكثـر مـن 100 ألـف سـيدة علـى كيفيـة إدارة المشـروعات الاقتصاديـة والتسـويق الإلكترونـي والحـرف اليدويـة، مـن خـلال مراكـز التكويـن المهنـي والتوجيـه الأسـري بـوزارة التضامـن الاجتماعـي.

ج - التمكين الاجتماعي:

- وذلـك مـن خـلال مسـاعدة النسـاء علـى الحصـول علـى حقوقهن فـي المجالات المختلفـة، وتوفيـر خدمـات التعليـم والصحـة للمـرأة، وكذلـك مسـاندة المـرأة التـي تعيـش فـي ظـروف صعبـة بمـا فـي ذلـك المـرأة المسـنة والمعاقـة، وتمكيـن الشـابات وزيـادة مشـاركتهن الاجتماعيـة.

وتضمن ذلك ما يلي:

- ارتفعـت نسـبة الإنـاث المقيـدات بالتعليـم العالـي إلـى 49.4 % عـام 2021 - 2022، مقارنـة بـ 45.4 % عـام 2013 - 2014،

- ارتفاع نسبة الإناث المقيدات بالدراسات العليا لتصل إلى 58.8 % عام 2021 – 2022، مقارنة بـ 47.9 % عام 2013 – 2014،

- انخفضت نسبة التسرب من التعليم بين الإناث (المرحلة الابتدائية) لتصل إلى 0.18 % عام 2021 – 2022، مقابل 0.45 % عام 2013 – 2014.

- فحص أكثر من 35.6 مليون سيدة من خلال المبادرة الرئاسية لدعم صحة المرأة المصرية، وفحص أكثر من 1.8 مليون سيدة من خلال مبادرة العناية بصحة الأم والجنين، فضلًا عن مليوني سيدة مستفيدة من منظومة التأمين الصحي الشامل منذ إطلاقها بنسبة 49.3 % من إجمالي المستفيدين.

- مد 70 ألف سيدة حامل للمرة الأولى أو لديها طفل واحد بمواد غذائية أو توعيتها صحيًا شهريًا بإجمالي تكلفة تقترب من 200 مليون جنيه، علاوة على تنفيذ أكثر من 9.3 ملايين زيارة طرق أبواب للتوعية الأسرية بأهمية تنظيم الأسرة من خلال برنامج 2 كفاية.

- بلغت نسبة السيدات المستفيدات من برنامج تكافل وكرامة 75 % بواقع 3.5 ملايين سيدة، فيما تحصل 6 ملايين سيدة على معاشات تأمينية بنسبة 58 % من إجمالي أصحاب المعاشات، و3 ملايين سيدة مؤمن عليها بنسبة 23 % من المؤمن عليهم، بجانب مليار جنيه من صندوق تأمين الأسرة لتغطية أحكام النفقة لأكثر من 224 ألف سيدة من المطلقات والمهجورات.

- بلغ عدد المستفيدات من منظومة التموين 31.4 مليون سيدة بنسبة 49.4 % من إجمالي المستفيدين، وكذلك استفادة 35.3 مليون سيدة من منظومة الخبز بنسبة 49.4 % من إجمالي المستفيدين.

- تقديم دعم بقيمة 3.6 مليارات جنيه سنويًا لدعم السيدات المعيلات بإجمالي 744 ألف سيدة، علاوة على استخراج مليون بطاقة رقم قومي للنساء الأولى بالرعاية خلال 6 سنوات، وما يزيد على 500 ألف فتاة مستفيدة من برنامج الحفاظ على كيان الأسرة المصرية "مودة"، فضلًا عن تأهيل 15 ألف رائدة اجتماعية للتوسع في برنامج "وعي" للتنمية الأسرية والمجتمعية.

د - الحماية الاجتماعية:

- من خلال القضاء على الظواهر السلبية التي تهدد حياتها وسلامتها وكرامتها، وتحول بينها وبين المشاركة الفعالة في كافة المجالات.

وتضمن ذلك ما يلي:

- اعتماد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة 2015 بمشاركة 20 وزارة.
- اعتماد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان) 2016.
- اعتماد الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية.
- إنشاء 31 وحدة لمناهضة العنف ضد المرأة بالجامعات المصرية، و10 مراكز لاستضافة النساء ضحايا العنف تابعة لوزارة التضامن الاجتماعي.
- إنشاء عيادات آمنة للمرأة بـ 10 مستشفيات جامعية.
- إنشاء وحدة مجمعة لحماية المرأة من العنف تتبع مجلس الوزراء لتلقي الشكاوى والبلاغات المتعلقة بقضايا العنف ضد المرأة.
- إنشاء اللجنة الوطنية للقضاء على ختان الإناث، مما نتج عنه انخفاض نسبة ختان الإناث (من أول يوم حتى 19 سنة) إلى 14 % عام 2021 مقابل 21 % عام 2014.

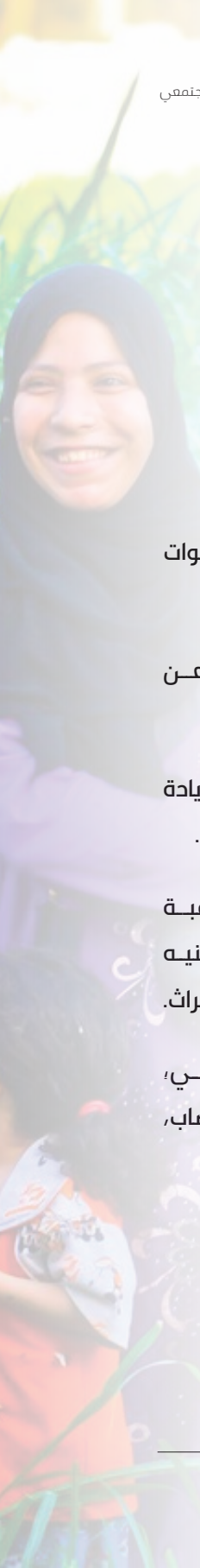

هـ - خلق بيئة تشريعية داعمة:

وتضمن ذلك ما يلي:

- تغليظ عقوبة ختان الإناث لتصبح السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وتصل إلى 20 سنة.
- تغليظ عقوبة التحرش بجعلها جناية عقوبتها السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على 7 سنوات.
- تعديل قانون رقم 58 لسنة 1937 المعروف بقانون (النفقة والمتعة)، بزيادة الغرامة من 500 جنيه إلى 5 آلاف جنيه لكل من يمتنع عن أداء النفقة.
- تعديل القانون رقم 77 لسنة 1943 بشأن المواريث، ليتضمن المعاقبة بالحبس لمدة لا تقل عن ستة أشهر، وغرامة تصل إلى مئة ألف جنيه لكل من امتنع عمدًا عن تسليم أحد الورثة نصيبه الشرعي من الميراث.
- قانون سرية بيانات المجني عليهن في جرائم التحرش والاعتداء الجنسي، لحماية سمعة المجني عليهن في جرائم هتك العرض والتحرش والاغتصاب، عبر عدم الكشف عن هويتهن.

Originals
Classic
Car

الدولة ماضية في تنفيذ رؤية استراتيجية شاملة وملحمة تنموية فريدة لبناء وطن قوى متقدم في جميع المجالات من خلال إقامة المشروعات القومية الكبرى في كافة أرجاء الوطن، وتعزيز قيم العمل والعلم الحديث ومناهجه في جميع أوجه حياتنا لبناء الإنسان المصري.

الرئيس عبد الفتاح السيسي

بمناسبة ذكري ثورة 23 يوليو / 23 يوليو 2020

السياسة الداخلية

- الإصلاح السياسي
- تعزيز حقوق الإنسان
- تعزيز النزاهة والعدالة

السياسة الداخلية

إصـــــلاح شامـــــل

واكبت الجهود التنموية الشاملة والمتكاملة التي بذلتها الدولة خلال السنوات الماضية عملية إصلاح شامل هدفت إلى الارتقاء بالمجال العام، وتثبيت ركائز النزاهة والعدالة في الجمهورية الجديدة وتحديث منظوماتها، بما يكفل في المحصلة استقرار المجال العام وتحصينه ضد أي اختراقات أو اختلالات، وتحقيق العدالة والمساواة في الحقوق والفرص، ودعم مشاركة الفئات كافة في عملية التنمية، وتعزيز روح الولاء والانتماء للهوية المصرية، وتحقق حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع، وضمان سيادة القانون، وتوفير إطار مؤسسي لتحقيق الشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد.

ولمّا كان الاهتمام في بداية الجمهورية الجديدة منصبًا بشكل أساسي وشبه كامل على مجابهة التهديدات الأمنية من جانب ومعالجة الاختلالات التنموية العميقة في الدولة من جانب آخر، كانت عملية إصلاح السياسة الداخلية متفاوتة في مستوياتها متباينة في أولوياتها، ولكنها مجملًا قد طالت مختلف الأصعدة، سواء على المستوى السياسي أو على صعيد حقوق الإنسان، أو فيما يتعلق بمنظومات العدالة والنزاهة.

أولًا

الإصلاح السياسي

أدركت الدولة ضرورة تحقيق إصلاح سياسي يضمن انفتاحًا سياسيًا وحرية في ممارسة العمل السياسي على النحو الذي ينظمه الدستور والقانون، بعد أن نجحت الجهود في تثبيت ركائز الدولة، والتغلب على التحديات الأمنية. وقد استند هذا الإدراك بصورة أو بأخرى إلى ما يُعد أصلًا من أصول النظام السياسي في مصر ما بعد ثورتي 25 يناير و30 يونيو، والذي يصلح بحق أن يكون أساسًا يُبنى عليه هذا الإصلاح السياسي الشامل، وهو ما يتمثل في التالي:

- **ضمان التعددية الحزبية:** نص الدستور المصري في مادته 74 على أن للمواطنين حق تكوين الأحزاب السياسية، بإخطار ينظمه القانون، وعدم جواز حل الأحزاب إلا بحكم قضائي، وكفل القانون حرية تأسيس الأحزاب وممارسة نشاطها بكل حرية ودون تعرض للقمع أو التضييق، بما سمح بتأسيس قرابة 100 حزب حتى الآن، سعيًا إلى خلق مناخ ديمقراطي حر يعزز من المشاركة السياسية الفعالة للمواطنين سواء كناخبين أو مرشحين، أو حتى الانضمام للأحزاب السياسية كلٍ وفق أيديولوجيته الخاصة.

- **ضمان التمثيل النيابي:** يعد تمثيل الفئات الاجتماعية مؤشرًا مهمًا لمدى قدرة النظام السياسي على استيعاب وتمثيل هذه الفئات بما يتناسب مع كثافتها العددية وقوتها الانتخابية بالمجتمع، بخلاف كونها معيارًا لمدى قدرة النظام على تطبيق قيم ومبادئ الديمقراطية والمواطنة بين أبناء الشعب. لذلك، حرصت الدولة على أن تكون المجالس النيابية ممثلة لكافة الفئات والاجتماعية، فنص قانون 140 لسنة 2020 على أن يخصص للمرأة ما لا يقل عن 25 % من مقاعد مجلس النواب، التزامًا

بالمادة 10 من الدستور. وحدد القانون أن تتضمن كل قائمة انتخابية عددًا من الصفات يجب أن تتوافر بمرشحي القوائم، وذلك التزامًا بالمادتين 243 و244 من الدستور واللتين أكدتا على أن الدولة يجب أن تعمل على تمثيل الشباب والمسيحيين والأشخاص ذوي الإعاقة والمصريين المقيمين في الخارج تمثيلًا ملائمًا في مجلس النواب.

- **تأسيس الغرفة الثانية لمجلس النواب (مجلس الشيوخ):** أكدت التجارب السابقة أهمية وجود غرفة ثانية للسلطة التشريعية تعاون مجلس النواب لإنجاز العملية التشريعية وسن القوانين بطريقة تضمن الشفافية والاستفادة من الخبرات الوطنية، ولتحقيق هذا الغرض، أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي في يوليو 2020 قانون تنظيم مجلس الشيوخ رقم 141 لسنة 2020، والذي جاء إعمالًا للتعديلات الدستورية التي وافق عليها الشعب في 2019. ويضمن مجلس الشيوخ زيادة التمثيل المجتمعي وتوسيع المشاركة وسماع أكبر قدر من الأصوات والآراء، ويسهم في تطوير السياسات العامة للدولة وبرامجها الاقتصادية والاجتماعية من خلال المساعدة في إنجاز التشريعات وسن القوانين بطريقة أفضل تضمن حسن الدراسة والمناقشة، والاستفادة القصوى من الخبرات المختلفة.

- **الحوار الوطني:** أرادت الدولة نقل الإصلاح السياسي نقلة نوعية كبيرة وبلورته بشكل أشمل من خلال توجيه الدعوة للحوار الوطني في أبريل 2022 وانطلاقه بشكل فعلي بعد المرحلة التحضيرية في مايو 2023 بين القوى السياسية والاجتماعية كافة حول أولويات وقضايا العمل الوطني، للوصول إلى نظام سياسي أكثر احتوائية، وأكثر تمثيلية، وأكثر تشاركية، نظام تعددي يتمتع أطرافه بحقوق كاملة متساوية في التعبير والوصول للمواطنين والمشاركة في المؤسسات التمثيلية، بصورة تمكن الأطراف

المكونة للمجتمع السياسي من التعبير والمشاركة بحرية، دون أن تستفيد من ذلك قوى التطرف والإرهاب التي لفظها المجتمع إلى غير رجعة.

فتحدث الرئيس عبد الفتاح السيسي عن إصلاح سياسي وحوار وطني يتسع لقوى سياسية عدة، ويشمل أولويات وقضايا العمل الوطني. وبالنظر إلى طبيعة الترتيبات السياسية التي سادت خلال السنوات الماضية، فإن حوارًا بهذا الشمول والاتساع هو -في حد ذاته- إصلاح سياسي. ويمثل فتح حوار تُشارك فيه قوى سياسية عدة ويغطي قضايا العمل الوطني الرئيسة فتحًا للمجال العام، وهو المضمون الأهم لدعوة الإصلاح السياسي التي أطلقها الرئيس.

ويعد الحوار الوطني على هذا النحو طريقة لإدارة الشأن العام، بحيث يكون الحوار المتواصل بين الحكومة وأصحاب المصالح الحقيقيين هو الطريق لتعزيز طاقة النظام السياسي على دمج واحتواء المصالح المختلفة، وتوظيف الحوار بطريقة تتجاوز الحدود الضيقة للانتخابات والتنافس الانتخابي، وتتجاوز عدم فاعلية الحياة الحزبية بشكل حقيقي رغم تعدديتها وثرائها سياسيًا وفكريًا.

وقد أكد الحوار الوطني الإيمان العميق لدى القيادة السياسية بأنه لا مجال لإقصاء أي توجه أو رأي طالما أن مختلف هذه التوجهات والآراء إنما تنطلق من أسس وطنية في المقام الأول وترمي إلى المصلحة العليا للدولة ويمكن ترجمتها إلى صيغ تنفيذية، لكون الحوار هو أساس تنفيذي في المقام الأول، ولذلك كان التأكيد على تنفيذ كل ما يصدر عنه حسب الاختصاص سواء من جانب الرئيس أو الحكومة أو البرلمان، وهو الأمر ذاته المنطبق في العديد من الشواهد الأخرى ومنها المؤتمر الاقتصادي أكتوبر 2022، إذ إن فلسفة الدعوة إلى مثل هذه اللقاءات والحوارات الجامعة تقوم على الاستغلال الأمثل لما ينتج عن التقاء قادة الفكر والرأي والمعنيين بالملفات الحيوية.

ويمكن النظر إلى الأثر المتحقق جراء الدعوة إلى الحوار الوطني وانتهاء مرحلته الأولى التي شملت نحو 90 جلسة شارك فيها أكثر من 2630 متحدثًا وقُدم خلالها أكثر من 1500 مقترح، انتهاء برفع توصياتها إلى رئيس الجمهورية في أغسطس 2023 من خلال المؤشرات التالية:

1. **عدد القوى الموجودة في المجال العام:** يشمل ذلك الأحزاب السياسية والاتجاهات الفكرية والسياسية التي أتيح لها التعبير عن نفسها عبر مؤسسات المجال العام وعلى منصاته، والتي تشمل وسائل الإعلام العامة، وليس فقط وسائل التواصل الاجتماعي، وكذلك مؤسسات التمثيل السياسي المختلفة، إذ أفسح الحوار الوطني المجال لقوى سياسية واجتماعية متعددة للمشاركة في جلساته وفعالياته، بل وأن تنشأ من خلال هذه الجلسات والفعاليات قوى جديدة أخرى تتخذ من الحوار الوطني منطلقًا للعمل السياسي والاجتماعي في المرحلة المقبلة.

2. **تقليل تكلفة الوجود في المجال العام:** إذ كان يُنظر إلى أن الوجود في المجال العام في مصر خلال سنوات مضت ذو تكلفة باهظة على أصحابه، ويحتاج إلى توافر درجة عالية من الكفاحية والتصميم. ولكن أسهم الحوار الوطني في تقليل التكلفة التي يتحملها الأفراد والجماعات للظهور في المجال العام، فكلما كانت عواقب الوجود في المجال العام أقل، وكلما كانت التكلفة المادية والمعنوية للوجود في المجال العام أقل، اتسم المجال العام بقدر أكبر من الانفتاح.

3. **توسيع نطاق القضايا المطروحة للتداول والنقاش:** فقد شمل الحوار الوطني على اختلاف لجانه وجلساته مصفوفة واسعة من القضايا والملفات التي طُرحت للنقاش والحوار بين المجتمعين على اختلافهم الفكري والسياسي والأيديولوجي والاجتماعي، وتراوحت هذه القضايا من

الأزمة الاقتصادية التي تواجهها مصر وصولًا إلى قضايا التمثيل النيابي وحقوق الإنسان والحبس الاحتياطي، بغية الخروج بخطط وآليات تسهم في معالجة هذه المشكلات والقضايا.

4. **مأسسة المجال العام:** فقد أسهم الحوار الوطني في تدعيم وزيادة عدد المؤسسات التي يمكن من خلالها المشاركة المنظمة في المجال العام. فالأهم في المجال العام ليس المنصات الإعلامية المختلفة فقط، وإنما

المؤسسات التي يتم من خلالها تمثيل التيارات والأحزاب والمصالح بطريقة منظمة، والتي يمكن لأصحاب المصلحة والرأي التدبرُ والتفاوض وحلّ الخلافات وصنع السياسات من خلالها. فكلما تم زيادة عدد هذه المؤسسات، وتم احترام استقلالها الذاتي، زادت درجة مأسسة المجال العام.

5. **فاعلية المجال العام:** إذ كان الحوار الوطني أساسًا تنفيذيًا في المقام الأول وليس مجرد ساحة للتبادل الحر للآراء، ولكنه أداة رئيسة لصنع السياسات العامة. ولذلك كانت توصياته ليست مجرد جمل عامة أو فضفاضة، وإنما تضمنت خططًا ومقترحات تفصيلية وبدائل مختلفة للتطبيق، الأمر الذي كان نتيجة أساسية للثراء الفكري والحواري وثراء الحالة النقاشية التي نتجت عن اجتماع أصحاب المصلحة وأصحاب الفكر والرأي من مختلف الفئات والطبقات. ويتضح ذلك في طرح عدة بدائل للنظام الانتخابي للمجالس الشعبية المحلية، وعدة بدائل للنظام الانتخابي للمجالس النيابية في ظل الضوابط الدستورية، وخطط تفصيلية لعدد من التوصيات مثل التوصية الخاصة بإصدار تشريع لإنشاء مفوضية مناهضة التمييز، وإصدار قانون موحد للعمل التعاوني، وتعديل قانون أحكام الولاية على المال.

6. **مواصلة الإصلاح:** فعلى الرغم من ذلك كله، لا يزال طريق الإصلاح السياسي طويلًا، بيد أنه من المؤكد أن الحوار الوطني بمراحله التالية ومخرجاته التي يُتوقع أن يجري التصديق عليها وتنفيذها يعد ركنًا أساسيًا مستمرًا من أركان هذا الإصلاح المنشود، انطلاقًا من كون الحوار هو أساس للبناء، وبالنظر إلى أن مسيرة البناء والتنمية لم تتوقف ولن تتوقف بالنظر إلى جسامة التحديات والصعاب التي تواجهها وتتطلب العمل الدؤوب والمستمر، فالحوار الوطني الجاد الصادق يمثل مرحلة مهمة في مسار التحول الديمقراطي في مصر، ويشكل خطوة جادة

مـن خطـوات فـي الطريـق نحـو الجمهوريـة الجديـدة، جمهوريـة تحتـرم الجميـع وتتـرك مسـاحة للاختـلاف والنقـاش حـول أهـم القضايـا والمشـكلات والتحديات وسـبل التعامـل معهـا مـن أجـل تحقيـق مسـتقبل أفضـل.

وتسـهم هـذه التطـورات بشـكل مباشـر فـي تعزيـز أسـس الديمقراطيـة ومبـادئ المواطنـة، إذ يسـهم الحـوار فـي خلـق مجـال سياسـي ديمقراطـي أكثـر فاعليـة، مع حوكمـة عمليـة صنـع السياسـة العامـة وتشـجيع المواطنيـن للمشـاركة فـي الحياة السياسـية داخـل الدولـة المصريـة. وهـو مـا يتسـق مـع الفلسـفة التـي بنيـت علـى أساسـها دعـوة الرئيـس إلـى الحوار الوطنـي من زاويـة أن الوطن يتسـع للجميع، وأن الاختـلاف فـي الـرأي لا يفسـد للوطـن قضية. والمطلـوب هو تقييم واقعـي للقيود والمخاطـر التـي يفرضهـا الواقـع السياسـي والثقافـي والاجتماعـي والاقتصـادي. علـى الجانـب الآخـر، مـن الضـروري التحلـي برؤيـة متفـق عليهـا، تتعلـق بالنمـوذج السياسـي المنشـود، مـع تطويـر رؤيـة للنظـام السياسـي المـراد الوصـول إليـه.

ثانيًا
تعزيز حقوق الإنسان

تمضي مصر قدمًا في تعزيز حقوق الإنسان، بما يتوافق مع المعايير الدولية، وحققت نجاحًا ملموسًا لتعزيز واحترام حقوق المواطنين المصريين، سواء أكانت حقوقًا سياسية مدنية، أو حقوقًا اقتصادية واجتماعية وثقافية، وأيضًا حقوق المرأة والشباب وكبار السن والفئات الخاصة. وقد تم ذلك من خلال ما يلي:

- **البنية التشريعية:** جاء دستور 2014 معبرًا عن حقوق المواطنين ووضع الضمانات للوفاء بهذه الحقوق، فأكد أن النظام السياسي يقوم على احترام حقوق الإنسان وترسيخ قيم المواطنة والعدالة والمساواة، ونص على أن تلتزم الدولة بالاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي تصدق عليها مصر، وتصبح لها قوة القانون بعد نشرها. وتضمنت البنية التشريعية العديد من الضمانات الواجبة لتعزيز حقوق المواطنين من خلال إدخال التعديلات على التشريعات القائمة واستحداث الجديد بما يتماشى مع طبيعة الظروف، تحت قاعدة أساسية تبنتها الدولة الحديثة، وهي احترام وتعزيز حقوق المصريين.

- **البنية المؤسسية:** من خلال إنشاء اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان في نهاية عام 2018 والتي مثّلت إضافة مهمة لجهود تعزيز البنية المؤسسية الداعمة لاحترام وحماية حقوق الإنسان في مصر، ولتعزيز تنفيذ الالتزامات الدولية والإقليمية لمصر في ملفها الحقوقي. وترتكز "استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030" التي تعتمد عليها البنية المؤسسية على إعمال الحقوق الأساسية للمواطن بوصفه جوهر العملية التنموية.

- **التخطيط الاستراتيجي:** تم إطلاق أول استراتيجية وطنية متكاملة لحقوق الإنسان في سبتمبر 2021 والتي مثلت خطوة كبيرة للأمام، إذ تشتمل

على برنامج وخطة عمل محددة على مدار 5 سنوات من عام 2021 وحتى 2026، وتستهدف تعزيز كافة حقوق الإنسان: المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، بجانب تعزيز حقوق المرأة والطفل وذوي الإعاقة والشباب وكبار السن.

وانعكس ذلك على المنظومة الحقوقية في مصر من خلال ما يلي:

الحقوق السياسية والمدنية:

- دعم المساواة بين الجنسين بتمكين المرأة في مختلف القطاعات على النحو المبيّن سلفًا.

- ضمان الحق في الحرية الشخصية وتعزيزها من خلال إنهاء حالة الطوارئ في أكتوبر 2021، وإعادة تفعيل لجنة العفو الرئاسي وتوسيع قاعدة عملها بالتعاون مع الأجهزة المختصة ومنظمات المجتمع المدني المعنية، والإفراج من خلالها عن أكثر من 1500 سجين حتى مايو 2023، بما عكس وجود إرادة سياسية لإنهاء ملف المحبوسين، والعمل على إعادة دمجهم في المجتمع، وعكس الرغبة الحقيقية من الدولة للمضي قدمًا نحو إرساء حالة من التصالح المجتمعي الذي يعزز مسيرة التنمية والإصلاح نحو الجمهورية الجديدة.

- تغيير الفلسفة العقابية للسجناء وإحداث تطوير شامل لمنظومة السجون بتحويلها إلى مراكز إصلاح وتأهيل وتغيير مسمى السجناء إلى نزلاء، مع تطبيق خطط إعادة تأهيل تتضمن برامج متكاملة تشمل الاهتمام بالتعليم وتصحيح المفاهيم والأفكار، وضبط السلوكيات، وتعميق القيم والأخلاقيات، وصولًا لتحصين النزيل من الانحراف مرة أخرى، وتقديم الرعاية الاجتماعية للنزلاء وأسرهم أثناء وبعد فترة عقوبتهم.

- كفالة حرية الدين والمعتقد والتأكيد على المساواة واحترام وقبول الآخر ورفض التمييز ونبذ العنف والكراهية، وذلك من خلال مجموعة واسعة

مـن البرامـج مـن جانـب المؤسسـات الدينيـة، وتعزيـز الشـراكة بينهـا وبيـن وزارات التربيـة والتعليـم والتعليـم العالـي والشـباب والرياضـة، فضـلًا عـن إقـرار قانـون بنـاء وترميـم الكنائـس عـام 2016 والـذي أنهـى عقـودًا مـن مشـكلة بنـاء الكنائـس فـي مصـر.

- اسـتكمال مناقشـة أوجـه القصـور فـي العمـل الحقوقـي المصـري مـن خـلال لجنـة حقـوق الإنسـان بالحـوار الوطنـي، والتـي تضـع علـى أجندتهـا قضايـا مهمـة لـم يتـم البـت فيهـا حتـى الآن بشـكل جـذري، مثـل قضايـا الحبـس الاحتياطـي، ووضـع قانـون حريـة تـداول المعلومـات، فضـلًا عـن قضايـا حريـة الـرأي والتعبيـر التـي علـى الرغـم مـن كونهـا مضمونـة وفقًـا للمـادة 65 مـن الدسـتور وعلـى النحـو الـذي رسـخته الاسـتراتيجية الوطنيـة لحقـوق الإنسـان، لا تـزال تواجـه مجموعـة مـن التحديـات والعقبـات.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك من خلال ما يلي:

- تعزيـز الحـق فـي الصحـة والتعليـم مـن خـلال تحسـين المنظومتيـن الصحيـة والتعليميـة علـى النحـو المبيـن سـلفًا.

- دعـم الحـق في الحمايـة الاجتماعية من خلال تعزيز العدالـة الاجتماعية والحماية مـن مخاطـر الأزمات الاقتصادية العالمية على النحو المبين سـلفًا.

- دعـم الحـق فـي مسـتوى معيشـي لائـق مـن خـلال البرامـج التنموية الشـاملة علـى المسـتويات المناطقيـة والقطاعيـة المختلفـة، فضـلًا عـن مبـادرة حيـاة كريمـة التـي تمثـل أهـم تدخـل تنمـوي فـي مصـر خـلال السـنوات الماضيـة، وكذلـك مـن خـلال تدخـلات المجتمـع المدنـي وخاصـة مـن خـلال التحالـف الوطنـي للعمـل الأهلـي التنمـوي.

- دعم الحق في الغذاء حسب المادة 79 من الدستور، من خلال المشروعات المختلفة الهادفة إلى تحقيق وصون الأمن الغذائي للمواطنين رغم الأزمات الدولية، على النحو المبين سلفًا.

- تحقيق العدالة الثقافية من خلال تنفيذ الأنشطة الثقافية والفنية المتنوعة ووصولها إلى كافة المواطنين في مختلف أنحاء الجمهورية، تحت شعار "الفنون والثقافة للجميع" وتنفيذ مشروعات ثقافية متنوعة بلغت نحو 162 مشروعًا بتكلفة نحو 3.6 مليارات جنيه.

- دعم حقوق القادرين باختلاف وفقًا للمادة 8 من الدستور، وذلك من خلال بيئة تشريعية ومؤسسية داعمة، وإطلاق المبادرة الرئاسية لدمج وتمكين متحدي الإعاقة، وإنشاء المجلس القومي لشؤون الإعاقة، وتأسيس صندوق "عطاء" لتقديم الدعم المادي لهم، ووضع معايير لضمان جودة الخدمات المقدمة لهم بكافة المنشآت الحكومية والسكنية، ودعم مراكز اكتشاف ورعاية الموهوبين رياضيًا من القادرين باختلاف، وتحسين الفرص التعليمية المقدمة لهم وتحقيق الدمج التعليمي.

- تعزيز ودعم المجتمع المدني والعمل الأهلي من خلال قانون الجمعيات الأهلية رقم (149) لسنة 2019 الذي مثل خطوة لإعادة صياغة العلاقة بين الدولة والجمعيات الأهلية على أساس من الشراكة الحقيقية والثقة المتبادلة بين الطرفين، لدعم خطط التنمية المستقبلية بما يضمن تحقيق التوازن اللازم بين حرية العمل الأهلي المسؤول ومقتضيات الأمن القومي، بما يؤدي إلى تعزيز الهوية المصرية والحفاظ على الاستقرار والأمن الاجتماعي والمشاركة المجتمعية واحترام حقوق الإنسان.

وذلك كله في إطار أن تعزيز حقوق الإنسان عملية مستمرة وتراكمية الأثر، ولا تظهر نتائجها إلا بشكل متدرج، ومهما بذل من جهد أو تحقق من إنجاز في هذا المجال فإنه وفقًا للسرعة التي يعيش فيها العالم فإنه يحتاج للمزيد والمزيد من الجهد، وتظل هناك تحديات تتعلق بتمتع الجميع بحقوقهم وحرياتهم الأساسية، وهو الأمر الذي يستلزم بذل المزيد من الجهد للتغلب على التحديات المتراكمة وتحقيق أكبر قدر من الحرية.

وعلى أساس ما سبق، تبدو مصر في إطار عملية إعادة بناء الدولة، وقد تحرّكت في اتجاه الرؤية الشاملة للحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فالدولة المصرية تدرك أن كفالة المساواة وتكافؤ الفرص للجميع في مجتمع أكثر عدالة يتطلب نقلة نوعية في كفالة الحقوق والحريات الأساسية، والتأكيد على مبادئ المواطنة وسيادة القانون، خاصة أن استراتيجية التنمية المستدامة 2030 ترتكز على أن إعمال الحقوق الأساسية هو محور عملية التنمية في البلاد.

ترى الدولة المصرية أيضًا، بحسب ما جاء في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، أن إعمال كافة الحقوق يحتاج إلى نقلة نوعية كبيرة على المستويات التشريعية والتنفيذية والمؤسسية، مع إدراك أن حماية الحقوق هي عملية تراكمية ومستمرة، ولا تظهر نتائجها إلا بشكل متدرج، وهي عملية لا تبلغ الكمال وتظل تحدياتها قائمة.

ولذلك من المتوقع أن يُستكمل هذا المسار من خلال ما يلي:

1. **تحقيق تكامل بين المسارات الثلاثة للاستراتيجية الوطنية، وهي:** مسار التطوير التشريعي، مسار التطوير المؤسسي، ومسار التثقيف وبناء القدرات، فبدون تكامل تلك المسارات، لا يمكن الوصول إلى مقاربة متكاملة، فإدخال تشريعات جديدة تتماشى مع التحولات القائمة في مقاربة الحقوق يستلزمه تحولًا سريعًا في التنفيذ على المستوى المؤسسي، وبدوره لن تكون التشريعات الجديدة ذات قيمة مضافة ما لم تترجم إلى عمل مؤسسي يستلزمه نشر ثقافة حقوق الإنسان وتكامل الحقوق الأساسية، ورؤية إصلاح الجهاز الإداري، وصولًا إلى معايير فائقة للحكم الرشيد، وتحقيق رضا المواطنين عن الخدمات المقدمة لهم، وأيضًا تفعيل مسار التثقيف وبناء القدرات لوصول مسار التطوير المؤسسي إلى المستهدف منه.

   ويرتبط بمسار التثقيف وبناء القدرات مواجهة التحدي الخاص بالحاجة إلى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان، فلا يمكن نشر ثقافة حقوق الإنسان على مستوى مؤسسات الدولة والمجتمع بشكل أوسع بدون مناهج للتدريب والتثقيف تطبق المعايير العالمية في شأن الحقوق الأساسية، على أن تشمل المعالجة مواجهة شاملة للموروثات الثقافية الخاطئة التي تعرقل وصول الإصلاحات الجديدة إلى مبتغاها بشكل كامل، وتستخدمها مجموعات مصالح لعرقلة التحول نحو مجتمع أكثر عدالة وإنفاذًا للحقوق الشاملة. أيضًا، تشكل عملية رفع قدرات الكوادر الوطنية في قطاعات الدولة ركنًا مهمًا في مهمة التثقيف والتدريب باعتبار جهاز الدولة يمثل الأداة الرئيسة في إنفاذ الحقوق الأساسية للمواطنين.

2. **قيام المجتمع المدني بدور فاعل في المسارات الثلاثة السابقة باعتباره شريكًا أصيلًا للدولة في عملية التنمية الشاملة،** وهو دور لن يتحقق بدون زيادة فاعلية القنوات المؤسسية وإشراك مؤسسات التدريب المدنية في عملية تأهيل مستمرة لرفع قدرات العاملين، وإطلاق عمل تلك

المؤسسات في المجتمع الأهلي بما لا يتعارض مع رؤية حماية المجتمع من الاتجاهات المتطرفة أو الترويج لقيم لا تتوافق مع القيم الاجتماعية والثقافية المتفق عليها في المجتمع المصري. ذلك بالإضافة إلى العمل من خلالها على نشر ثقافة حقوق الإنسان والتعريف بالحقوق الأساسية وتكاملها.

3. **الاستمرار في الإصلاح السياسي وتوفير السياق السياسي الملائم وانفتاح المجال العام**، بوصفها شروطًا أساسية لإعمال الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، خاصة مع تنامي الوعي العام بالحقوق الأساسية لكافة المواطنين.

ثالثًا
تعزيز النزاهة والعدالة

1 – مكافحة الفساد

اتخذت مصر خطوات متأنية ولكن ثابتة لاقتلاع جذور الفساد على مدى سنوات مضت، وكانت الانطلاقة الأبرز فيما تضمنه الدستور المصري عام 2014 من فصل للهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية من المادة 215 حتى المادة 221، بينما ألزمت المادة 218 الدولة بمكافحة الفساد من خلال هيئاتها وأجهزتها الرقابية المختصة.

وبإرادة سياسية صادقة ودعم دائم لجهود مكافحة الفساد، تم إنشاء الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد في 2018 والتي قدمت نحو 288 برنامجًا تدريبيًا لنحو 9 آلاف متخصص من مختلف قطاعات الدولة، وتم إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بمراحلها الثلاث: الأولى 2014–2018، والثانية 2019–2022، والثالثة 2023–2030. **وتضمنت مجموعة من الأهداف الأساسية كالتالي:**

- العمل على تطوير جهاز إداري كفء وفعال، وتم تحقيقه بنسبة 78% حتى عام 2022.
- تقديم خدمات عامة ذات جودة عالية، وتم تحقيقه بنسبة 91.6% حتى عام 2022.
- تفعيل آليات الشفافية والنزاهة بالوحدات الحكومية، وتم تحقيقه بنسبة 85% حتى عام 2022.
- تطوير البيئة التشريعية الداعمة لمكافحة الفساد، وتم تحقيقه بنسبة 61% حتى عام 2022.
- تحديث الإجراءات القضائية تحقيقًا للعدالة الناجزة، وتم تحقيقه بنسبة 98% حتى عام 2022.
- دعم جهات إنفاذ القانون للوقاية من الفساد ومكافحته، وتم تنفيذه بنسبة 77% حتى عام 2022.

- زيادة الوعي المجتمعي بأهمية الوقاية من الفساد ومكافحته، وتم تحقيقه بنسبة 100% حتى عام 2022.
- تفعيل التعاون الدولي والإقليمي في منع ومكافحة الفساد، وتم تحقيقه بنسبة 100% حتى عام 2022.
- مشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في منع الفساد ومكافحته، وتم تحقيقه بنسبة 86% حتى عام 2022.

وعلى جانب آخر، تستهدف الدولة المصرية ربط قواعد بيانات جميع الوحدات الإدارية من أجل تسهيل التبادل المعرفي بينها، وكذلك تحديث قاعدة بيانات هيئة الرقابة الإدارية للسماح برقابة أفضل، وهي المشاريع التي تم البدء في تنفيذها بالفعل خلال عام 2020، وتم تحقيق منجزات كبيرة فيها.

2 – الإصلاح القضائي

كان الحرص على استقلال القضاء وعدم التدخل في شؤونه كمنهج ثابت، علاوة على تطويره وتحديثه وتعزيز قدراته ليكون نظامًا قضائيًا متطورًا يتماشى مع مجريات العصر ومستجداته، هو جوهر عمل الدولة المصرية خلال السنوات الماضية في ملف القضاء، فقد عملت الدولة على تطوير المنظومة القضائية من خلال تطوير الهيكل القضائي، وتعزيز البنية التحتية القضائية، وصقل الكوادر البشرية العدلية، ورقمنة الخدمات القضائية.

وقد أُنجز في هذا الإطار ما يلي:

تطوير الهيكل القضائي

- إنشاء المجلس الأعلى للجهات والهيئات القضائية
- تفعيل عمل المرأة في مجلس الدولة والنيابة العامة

- توحيد المستحقات المالية بين الدرجات المناظرة في الجهات والهيئات القضائية
- إنشاء مدينة العدالة بالعاصمة الإدارية الجديدة.
- إنشاء وتفعيل النظام القضائي الموحد.

تطوير البنية التحتية

- رفع كفاءة 46 محكمة ابتدائية.
- إنشاء أكثر من 15 مجمع محاكم على مستوى الجمهورية.
- استكمال إنشاء جزئي وابتدائي لـ24 محكمة وملحق محكمة.
- رفع كفاءة 333 مقر شهر عقاري.
- زيادة فروع التوثيق إلى 674 فرعًا.
- ترخيص 42 سيارة توثيق متنقلة.
- إنشاء 19 مكتبًا بمصلحة الخبراء و6 أقسام بمصلحة الطب الشرعي.
- جارٍ رفع كفاءة 10 محاكم.

رقمنة الخدمات القضائية

- تفعيل خدمة التقاضي عن بعد في المحاكم المدنية والاقتصادية
- تفعيل خدمة منظوم السجل العيني الإلكتروني التي تربط قواعد البيانات العقارية بخرائط جغرافية.
- تفعيل خدمة نظام إدارة المحاكم الإلكتروني في 136 محكمة.
- تفعيل خدمة تجديد الحبس الاحتياطي عن بعد.
- تفعيل خدمات الشهر العقاري والتوثيق الإلكتروني.
- تفعيل خدمة إنفاذ القانون بما يسمح بتحريك الدعاوى عن بعد.

استطعنا عبور مرحلة الاضطراب غير المسبوق الذي انتشر في المنطقة خلال السنوات الأخيرة.. فلم تُضعف التحديات الصعبة عزيمتنا.. واستطعنا محاصرة خطر الإرهاب الأسود.. وتوجيه ضربات قاصمة لتنظيماته وعناصره.. كما استطعنا تثبيت أركان دولتنا.. وإعادة الثقة والهدوء للمجتمع.

الرئيس عبد الفتاح السيسي

بمناسبة 45 عامًا على انتصار حرب أكتوبر / 6 أكتوبر 2018

الأمن والدفاع

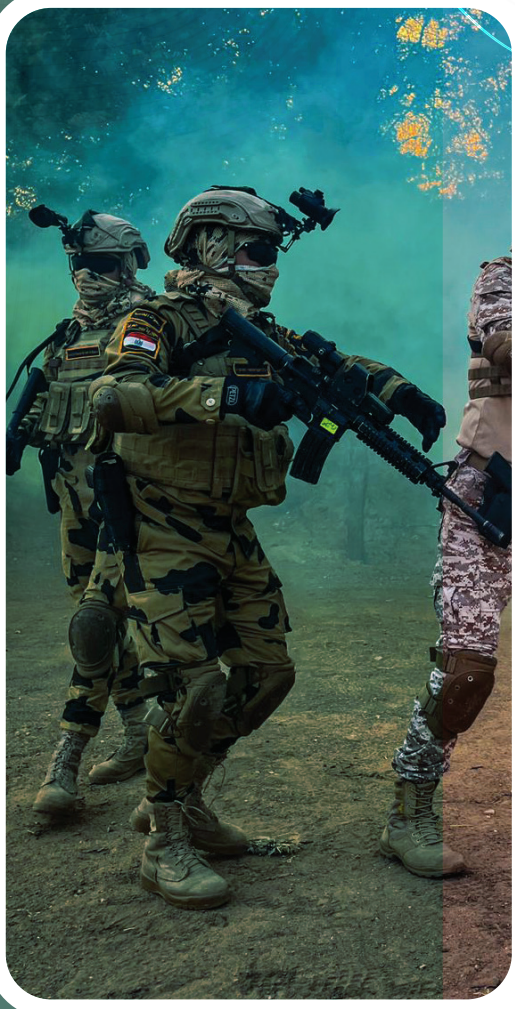

- مقاربة شاملة لمجابهة الخطر الإرهابي
- تحديث وتطوير القوات المسلحة
- تطوير منظومة العمل الشرطي

الأمن والدفاع

بناء القوة الشاملة

تحركت الدولة المصرية عقب ثورة 30 يونيو 2013 باتجاه تحديث جناحي منظومتها الأمنية، القوات المسلحة والشرطة المدنية، إلى جانب صياغة مُقاربة شاملة لمُكافحة الظاهرة الإرهابية. وأتى ذلك انطلاقًا من مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية تمثل أهمها في اندلاع موجة من الاضطرابات السياسية والأمنية داخل العديد من دول الشرق الأوسط وما صاحبها من انتشار واسع للجماعات والميليشيات المسلحة، وانخراط العديد من الفواعل الإقليمية والدولية داخل دول الأزمات بشكل مثَّل تهديدًا للدولة المصرية على كافة الاتجاهات الاستراتيجية، إلى جانب رغبة القيادة السياسية في حماية مقدرات الدولة المصرية ومسار التنمية الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى اندلاع موجة إرهابية كانت بؤرتها الرئيسة الجزء الشمالي الشرقي من شبه جزيرة سيناء حيث نشطت العديد من التنظيمات الإرهابية. وفي هذا السياق، يناقش هذا المحور أبعاد المُقاربة المصرية الشاملة التي انتهجتها مصر لدحر الخطر الإرهابي، والخطة الاستراتيجية التي وضعتها الدولة المصرية لتطوير وتحديث القوات المُسلحة، فضلًا عن جهود الدولة في ضبط الأمن الداخلي وتحديث وتطوير منظومة العمل الشُرطي.

أولًا

مُقاربة شاملة لمُجابهة الخطر الإرهابي

شهدت مصر في أعقاب ثورة 30 يونيو2013 موجة إرهابية ضخمة مدفوعة بممارسات جماعة الإخوان الإرهابية التي خاضت ما اعتبرته "معركة وجود" ضد مؤسسات الدولة المصرية بعد الإطاحة بحكمها، حيث جعلت كافة أطياف الشعب المصري ومؤسساته هدفًا مشروعًا لعملياتها الإرهابية، فراحت تستهدف المؤسسات الأمنية والقضائية والدينية بضربات دامية هدفت من خلالها إلى إضعاف أدوارها وزعزعة الثقة في قدراتها، فضلًا عن إشاعة الفوضى في ربوع البلاد بدءًا من سيناء وصولًا إلى العاصمة القاهرة. وعلى المستوى الخارجي أثّرت البيئة الإقليمية المضطربة كذلك على حالة الإرهاب في مصر، حيث وفرت الصراعات في سوريا والعراق وليبيا أسواقًا تغذي التدفقات العابرة للحدود للمقاتلين والأسلحة ورؤوس الأموال، الأمر الذي فاقم من حدة خطر الظاهرة الإرهابية خلال تلك الفترة.

1. أبعاد المُقاربة المصرية لمكافحة الإرهاب:

انطلاقًا من ضخامة التهديد الإرهابي اتخذت مصر نهجًا شموليًا في مكافحة الإرهاب لم يقتصر على الجوانب الأمنية للظاهرة، بل تناول أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والتنموية، فضلًا عن أسبابها الجوهرية الأيديولوجية والفكرية. **وفيما يلي أبعاد وملامح الاستراتيجية المصرية الشاملة في التعاطي مع الخطر الإرهابي خلال السنوات العشر الماضية على الصعيدين الداخلي والخارجي:**

أ. الجهود الأمنية:

لعبت قوات مكافحة الإرهاب المصرية دورًا فعالًا في كسر شوكة التنظيمات الإرهابية، وتدمير قدراتها العسكرية، وتطويق نطاق امتداد نشاطها الإرهابي، من خلال الضربات العسكرية التي وجهتها قوات الجيش والشرطة ضد معاقل العناصر التكفيرية، كالعملية "حق شهيد" و "العملية الشاملة –سيناء 2018" والتي أدت إلى تطويق العناصر الإرهابية لاسيما بشمال سيناء، وقتل قادتها، وإجهاض بنيتها التحتية. وكان العامل الأساسي في نجاح هذه الضربات، هو اعتمادها على محورين أساسيين. الأول، توجيه ضربات استباقية للتنظيمات الإرهابية لتقويض قدراتها التنظيمية. والثاني، سُرعة تعقب وضبط مرتكبي الجرائم الإرهابية باستخدام التقنيات الحديثة.

وبالتوازي مع التحركات الداخلية، امتدت الجهود الأمنية أيضًا على المستوى الدولي من خلال التنسيق مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول) والكيانات الإقليمية والعربية لإدراج وإصدار نشرات حمراء للقيادات والكوادر والعناصر الهاربة على المستوى الدولي، إلى جانب إدراج أبرز العناصر الهاربة خارج البلاد على القوائم الإرهابية وتجميد أموالهم، والعمل على تحجيم قدراتهم في تنفيذ مخططاتهم العدائية الموجهة للساحة الداخلية، فضلًا عن التوسع في إبرام اتفاقيات التعاون الأمني مع الدول لتنسيق وتطوير التعاون الأمني في مختلف المجالات لاسيما مكافحة الإرهاب.

ب. الجهود الفكرية والتوعوية:

كانت مصر سبّاقة في التحرك بشكل عملي وسريع فيما يتعلق بالشق التوعوي الوقائي لتفكيك الأسس الأيديولوجية والفكرية التي تنطلق منها العناصر الإرهابية، من خلال تدشين مُقاربة فكرية شاملة لدحض الآراء المتطرفة والفتاوي التكفيرية والتفسيرات المشوهة والخاطئة التي تستند إلى الفكر التكفيري الذي تُروج له التنظيمات الإرهابية، وذلك عبر إطلاق المبادرات الرئاسية لتصويب الخطاب الديني، وتعزيز الدور الذي تقوم به المؤسسات الدينية المنوطة بهذا الشأن، وعلى رأسها الكنيسة، ووزارة الأوقاف ومؤسسة الأزهر الشريف، إلى جانب إنشاء عدد من الهيئات والكيانات المختصة بتفنيد ودحض متون التيارات الفكرية المتشددة التي تظهر على الساحة الفكرية بين الفينة والأخرى، ومنها: "مركز الأزهر للترجمة" و"مركز الأزهر للفتوى الإلكترونية"، و"مرصد الأزهر لمكافحة التطرف".

ج. الجهود التنموية:

تلعب التنمية دورًا قياديًا في محاربة الإرهاب كونها تُعد ركيزة أساسية لتحقيق الأمن والسلم الاجتماعي، ولخلق بيئة طاردة للفكر المتطرف، وهو الأمر الذي تنبّهت لأهميته الجمهورية الجديدة، حيثُ فعكفت كافة مؤسسات الدولة

على النهوض بالاقتصاد المصري ومُؤشراته وتطوير البنية التحتية ومشروعات التحول الرقمي، وذلك بالتزامن مع اعتماد مبادرات لتحسين الأوضاع الاجتماعية للمواطنين، لاسيما في مجالات تمكين المرأة والشباب والصحة والتعليم، ومنها برنامج "تكافل وكرامة"، ومبادرة "حياة كريمة"، ومشروعات المياه والصرف الصحي، والمشروعات الزراعية واستصلاح الأراضي. وقد أولى الرئيس عبد الفتاح السيسي اهتمامًا متزايدًا بتنمية المناطق الحدودية خاصة سيناء.

د. الجهود التشريعية:

انطلاقًا من النص الدستوري الخاص بالتزام الدولة بمواجهة الإرهاب بكافة صوره وأشكاله، وتعقب مصادر تمويله، صاغ المُشرع المصري حزمة مُتكاملة من التشريعات الوطنية تتسق مع التزامات مصر الإقليمية والدولية المعنية بمكافحة الإرهاب، واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمحاربة الإرهاب. ومنها على سبيل المثال وليس الحصر: القانون رقم 94 لسنة 2015 لـمُكافحة الإرهاب وهو قانون يشمل التصدي لجرائم الإرهاب وتمويله من الناحيتين الموضوعية والإجرائية، والقانون رقم 175 لسنة 2018 الخاص بمكافحة جرائم التقنية المعلوماتية الذي جاء ليشدد الحصار على الجرائم الإرهابية من خلال تجريم أي فعل اختراق أو اعتداء على الأنظمة المعلوماتية للدولة أو أي فعل آخر باستخدام الوسائل المعلوماتية من أجل تسهيل ارتكاب جرائم إرهابية، والقانون رقم 14 المعدل بالقانون رقم 95 لسنة 2015 بشأن التنمية المتكاملة لشبه جزيرة سيناء، والذي ينظم عملية تملك الأراضي والعقارات والاستثمار في سيناء.

هـ. جهود مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

أولت الدولة المصرية اهتمامًا بالغًا بوضع استراتيجية فعّالة للتعاطي مع عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كركيزة رئيسة في معركتها ضد الإرهاب، وقد جاءت التدابير والسياسات التي وضعتها مصر للوفاء بالتزاماتها

الدولية بشأن مكافحة تمويل الإرهاب كافية ومُتسقة مع الأطر والمعايير التي وضعتها المنظمات الدولية، إذ تُجرم مصر تمويل الإرهاب وفقًا لقانون مكافحة الإرهاب رقم 94 لسنة 2015، وتعمل وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية على تلقي الإخطارات والمعلومات عن أي من العمليات التي يُشتبه في أنها تُشَكِّل متحصلات أو تتضمن غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، أو محاولات القيام بهذه العمليات من المؤسسات المالية وغيرها من الجهات المُبَلِّغة، وتقوم الوحدة كذلك بفحص وتحليل تلك المعلومات وتوجيه نتائج تحليلها إلى جهات إنفاذ القانون وسلطات التحقيق المختصة.

و. التعامل مع ضحايا الإرهاب:

لم تغفل الاستراتيجية المصرية لمكافحة الإرهاب إيجاد آلية لتعويض متضرري العمليات الإرهابية، سواء من المدنيين أو من الأجهزة المعنية بمكافحة الإرهاب، حيثُ تم إنشاء المجلس القومي لرعاية أسر الشهداء والمصابين بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1485 لسنة 2011 انطلاقًا من التزام الدولة المصرية بضرورة حماية حقوق ضحايا الإرهاب. وتم صرف مساعدات اجتماعية بصفة استثنائية لأسر الشهداء والمصابين من ضحايا العمليات الإرهابية، بالإضافة إلى تقديم دعم نفسي واجتماعي لعلاج أزمات ما بعد الصدمة مُستهدفًا أطفال أسر الضحايا. وكانت مصر ضمن الدول التي بادرت بإنشاء مجموعة أصدقاء ضحايا الإرهاب بالأمم المتحدة في نيويورك، وانضمت إلى المجموعة المصغرة المعنية بصياغة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 73/305 حول "تعزيز التعاون الدولي لمساعدة ضحايا الإرهاب" الصادر في يونيو 2019

ز. الجهود الإقليمية والدولية:

لم تقتصر جهود مصر في مكافحة الإرهاب على المستوى المحلي بل امتدت أواصرها كذلك إلى المستويين الإقليمي والدولي، من خلال دعم الجهود

الإفريقية في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف، وتعزيز المنظومة العربية لمكافحة الإرهاب عبر مُشاركة مصر النشطة في الفعاليات ذات الصلة التي تُنظمها جامعة الدول العربية، فضلًا عن دعم الجهود الدولية التي تستهدف مكافحة تنظيم داعش في سوريا والعراق، إلى جانب مُشاركة مصر بفاعلية في ورش العمل والمنتديات والاجتماعات الدولية والأممية رفيعة المستوى ذات الصلة بمكافحة الإرهاب.

2. حصاد الجهود المصرية في مكافحة الإرهاب:

عكست العديد من المؤشرات نجاح التجربة المصرية في الحرب على الإرهاب وتحوّلها إلى نموذج رائد في مجال مكافحة التنظيمات الإرهابية إقليميًا ودوليًا، **وفيما يلي أبرز هذه المؤشرات:**

أ. إشادات دولية عديدة:

حظيت الجهود المصرية في ملف محاربة الإرهاب والفكر المتطرف بإشادة العديد من دول العالم، وهو ما عكسه العديد من التقارير والمؤشرات الدولية المتعلقة بظاهرة الإرهاب. ومن ذلك على سبيل المثال، تقرير صدر في فبراير عام 2022، عن مجلس الأمن حول التهديد الذي يشكله تنظيم داعش للسلام والأمن الدوليين، إذ أشار التقرير إلى انخفاض نشاط تنظيم أنصار بيت المقدس في مصر، وأرجع الفضل في ذلك إلى عمليات مكافحة الإرهاب، والاستثمارات العامة في مجالات البنى التحتية والنقل والإسكان في سيناء.

ب. إلغاء حالة الطوارئ:

أعلن الرئيس السيسي في أكتوبر 2021 وقف تمديد حالة الطوارئ، المفروضة على جميع أنحاء البلاد منذ عام 2017، وهو الإعلان الذي عُدّ من قبل العديد

مـن الخبـراء بمثابـة تتويـج لجُهـود الدولـة لدحـر الإرهاب. وحمـل في طياته مُؤشـرات عديـدة تنبـئ بـأن الدولـة المصريـة تمتلـك من مقومـات القوة الشـاملة مـا يؤهلها لمُجابهـة كافـة التحديـات الداخليـة والخارجيـة، وفـرض مُعادلـة الاسـتقرار الأمنـي الشـامل فـي كافـة أرجـاء البـلاد.

ج. تراجع تصنيف مصر في مؤشر الإرهاب العالمي:

ينـدرج ضمـن المُؤشـرات الدالـة علـى نجـاح المقاربة المصريـة في مكافحـة الإرهاب اسـتمرار تراجـع مصـر فـي تصنيـف مؤشـر الإرهـاب العالمـي الصـادر عـن معهـد الاقتصـاد والسـلام الدولـي لتحتـل المرتبـة السادسـة عشـر فـي النسـخة العاشـرة للمؤشـر لعـام 2023 (المنشـورة بتاريـخ 14 مـارس 2023) نـزولًا من المرتبة الخامسـة عشـر التـي احتلتهـا فـي تصنيـف 2022. فبدءًا من عـام 2018، خرجت مصـر من قائمة الـدول العشـر الأكثـر تأثـرًا بالإرهـاب عالميًا فـي تصنيف المؤشـر-الذي يُقـدم مُلخصًا شـاملًا للاتجاهـات والأنمـاط العالميـة الرئيسـة للإرهـاب سـنويًا- بعـد أن حلـت فـي المرتبـة التاسـعة عـام 2017.

د. تولّي مصر الرئاسة المشتركة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب:

انطلاقًـا مـن أهميـة الـدور الـذي تضطلـع به مصـر في ملـف مكافحـة الإرهاب، وتأكيـدًا علـى نجـاح التجربـة المصريـة وتحولهـا إلـى نمـوذج رائـد فـي محاربـة هـذه الظاهـرة علـى كافـة المسـتويات إقليميًـا ودوليًـا، تسـلمت مصـر رسـميًا فـي 4 مايـو 2023 الرئاسـة المشـتركة مـع الاتحـاد الأوروبـي للمنتـدى العالمـي لمكافحـة الإرهـاب (GCTF)، الـذي يُعـد أحد أهم الآليـات الدوليـة المعنية بتبادل الخبـرات والمُقاربـات والمُمارسـات الناجحـة فـي محاربـة الظاهـرة الإرهابيـة بيـن مسـؤولي وخبـراء مكافحـة الإرهـاب فـي شـتى أنحـاء العالم.

ثانيًا
تحديث وتطوير القوات المُسلحة

بالتزامن مع جهود مُجابهة الخطر الإرهابي الذي شهدته مصر بعد عام 2013، تحرّكت القيادة السياسية بالتوازي في إجراء تحديثات عاجلة وفعالة لكافة أفرع الجيش المصري، حيثُ فرضت الظروف التي عانت منها مصر خلال المدى الزمني المُحيط بعام 2011 – والتي كانت تُهدد بمنع الدولة المصرية من مُمارسة دُورها الإقليمي والدولي المنشود – الحاجة إلى قوة ردع تسمح للقاهرة بصيانة مقدراتها السياسية والاقتصادية، خاصة في ظل التهديدات التي طرأت على المحيط الإقليمي لمصر خاصة في الاتجاه الغربي والجنوبي، وكذا في شرق المتوسط. وقد بدأت عمليات تطوير مُكثفة للقوات المُسلحة المصرية، على المستويين التكتيكي والاستراتيجي، ضمن خطة عامة لتطوير التسليح على كافة المستويات، بشكل يضمن لمصر قدرة الردع من جهة، وقدرة تنفيذ عمليات هجومية خارج الحدود من جهة أُخرى، مع الوضع في الاعتبار تطوير قوات خفيفة الحركة وثقيلة التسليح، وتدريبها على مواجهة المخاطر العسكري غير النمطية مثل عمليات التنظيمات الإرهابية في سيناء.

1. خطة تحديث شاملة للقوة العسكرية المصرية:

سعت مصر طيلة السنوات التي أعقبت عام 2014 إلى تنويع مصادر التسليح، وذلك بهدف القضاء على فكرة احتكار التسليح من جانب دولة من الدول وذلك لعدد من الاعتبارات من بينها الحفاظ على استقلالية القرار المصري وعدم الخضوع للضغوط والابتزاز الذي يمكن أن تمارسه الدولة المُصدرة للسلاح، ناهيك عن حاجة مصر للاستفادة من كافة القدرات والإمكانات التسليحية المتطورة لكافة دول العالم بما يضمن لها الحفاظ على أمنها القومي ضد التهديدات والتحديات التي تواجهها. **ويستعرض الجزء التالي عناصر خطة تحديث القوات المُسلحة المصرية:**

أ. تطوير القوات البحرية:

وضعت البحرية المصرية خلال عام 2011 خطة عاجلة لتحديث تسليحها على مُستوى الكم والنوع، وذلك لأسبابٍ عديدة تأتي على رأسها التهديدات الإقليمية الجدية المُتعلّقة باستخراج الغاز الطبيعي شرقي المتوسّط. وقد ركزت هذه الخطة على زيادة أعداد الفرقاطات وزوارق الصواريخ والغوّاصات، والحصول على سفن للإنزال البرمائي، ما يوفّر للبحرية المصرية قدرات كبيرة على شن عمليات خارج نطاق السواحل المصرية، كذلك روعيَ في هذه الخطة تقسيم القوّة البحرية المصرية إلى قسمين: الأول، باسم "أسطول البحر المتوسط". والثاني، باسم "أسطول البحر الأحمر"، وكذا تجهيز البنية التحتية لتكوين لاحق لقسم جديد في القوات البحرية المصرية وهو قسم "طيران البحرية".

وقد تضمنت الخطة كذلك عقد العديد من صفقات التسلح التي مثّلت إضافة نوعية إلى البحرية المصرية على مستوى الكمّ والنوع، حيث تعاقدت مصر في عام 2014 مع فرنسا لشراء أربعة طرّادات صاروخية من الفئة "جوينـد2500-"، في صفقة تعدّت قيمتها مليار يورو، وتتميّز هذه الفئة من الطرّادات بتسليح ممتاز يضع في الحسبان كافة أنواع التهديدات، حيث تتسلّح بمدافع من عياري 20 و76 ملم، بجانب 16 خلية لإطلاق صواريخ الدفاع الجوي من نوع "ميكا"، وثمانية صواريخ مُضادّة للسفن من نوع "أكسوسيت"، وأنابيب لإطلاق الطوربيدات المُضادّة للغوّاصات.

وكان عام 2015 عامًا ذهبيًا في سياق هذه الخطة؛ ففي يوليو 2015، وقّعت مصر مع فرنسا عقدًا تسلّمت البحرية المصرية بموجبه فرقاطة مُتعدّدة المهام من الفئة "فريم"، مُسلّحة بالنسخة الثالثة من صواريخ "أكسوسيت" المُضادّة للقطع البحرية، وقاذفي طوربيدات من عيار 323 ملم، بجانب صواريخ "أستر 15" للدفاع الجوي، ومدافع من عياري 20 و76 ملم، وتسلّمت البحرية المصرية في أغسطس من نفس العام زورق الصواريخ الهجومي من الفئة "مولينيا بي- 32" روسي الصنع كهدية، وهو إضافة نوعية أيضًا حيث يتسلّح بأربع منصّات لإطلاق صواريخ "موسكيت" المُضادّة للسفن، بجانب مدافع من عياري 30 و76 ملم وصواريخ "سام- 18" المُضادّة للطائرات.

وكانت الإضافة الأهم إلى الأسطول البحري المصري خلال عام 2016 حين تعاقدت مصر مع فرنسا على شراء سفينتي هجوم برمائي من الفئة "ميسترال" بقيمة وصلت إلى مليار دولار، لتكون مصر هي الدولة الوحيدة في المنطقة، بالإضافة إلى الجزائر، التي تمتلك مثل هذا النوع من أنواع السفن الحربية التي أضافت إلى البحرية المصرية قدرات برمائية قتالية تسمح لها بتنفيذ عمليات متكاملة في نطاق بعيد عن القواعد البحرية المصرية، وبهذا انتقل سلاح البحرية المصرية إلى مرتبة أعلى في التصنيف العسكري

البحري ليصبح قادرًا على العمل في نطاق سواحل الجمهورية وفي البحار والمحيطات التي تقع في الحد الإقليمي لها، بعد أن كان يصنف في السابق على أنه بحرية تعمل في نطاق "الأنهار والسواحل" فقط مثل أغلب أسلحة البحرية في الشرق الأوسط وإفريقيا.

وكان من أهم الإضافات التسليحية التي تلقتها البحرية المصرية وصول الفرقاطة "العزيز" من الفئة "MEKO-A200" إلى ميناء الإسكندرية في نوفمبر عام 2022، لتنضم رسميًا إلى أسطول القوات البحرية المصرية، وتعد هذه الفرقاطة واحدة من أربع فرقاطات من هذه الفئة، وقد قامت مصر وألمانيا بتوقيع عقد لتصنيعها في أغسطس 2019، بحيث يتم بناء ثلاث فرقاطات في ترسانة "SBN" الألمانية، في حين يتم بناء الرابعة في مصر بالشراكة مع شركة ترسانة الإسكندرية البحرية.

ب. تطوير القوات الجوية:

تعاقدت مصر في عام 2015 على شراء 24 مقاتلة فرنسية الصنع من نوع "رافال"، ليس فقط لأنها مقاتلات متفوقة وتوفر للقوات الجوية المصرية القدرة على شن عمليات جوية خارج الأجواء المصرية، لكن أيضًا بسبب أن مصر تضع دومًا في حسبانها ضرورة تنويع مصادر تسليحها، وقد تسلمت مصر جميع طائرات هذه الصفقة وأدخلتها الى الخدمة الفعلية، بل وتعاقدت مع فرنسا مجددًا على شراء 30 مقاتلة إضافية من هذا النوع المتفوق. وفيما يتعلق مقاتلات "إف16-" الأمريكية الصنع، تسلمت مصر الدفعة الأخيرة من صفقة شراء 20 مقاتله من هذا النوع عام 2015. وفي نفس العام تعاقدت مصر على شراء 46 مقاتلة متعددة المهام روسية الصنع من نوع "ميج29- ام2" معدلة خصيصًا حسب المتطلبات المصرية، تسلمتها مصر بشكل كامل.

هذا التنويع - بالإضافة إلى كونه حيويًا جدًا لضمان استمرار القوات الجوية في تأدية مهامها - يوفّر أيضًا القدرة لهذه القوات على تنفيذ كافة المهام

الجوية، بما فيها فرض السيطرة الجوية والتصدّي للمقاتلات الحديثة المناظرة. وفيما يتعلق بالمروحيات والطائرات دون طيار، تعاقدت مصر عام 2015 على 46 مروحية قتالية روسية الصنع من نوع "كا52-"، وتتفاوض مصر حاليًا على النسخة البحرية منها للعمل على متن سفن الإنزال البرمائي من الفئة "ميسترال". يضاف إلى هذا النوع مروحية هجومية روسية أخرى تم التعاقد عليها وهي المروحيات القتالية "مي24-"، وقد ظهرت للمرة الأولى في مصر عام 2018. أما عن الطائرات دون طيار، فقد حصل سلاح الجو المصري عام 2016 على الطائرات الصينية الهجومية دون طيار "وينج لونج1-"، تبعها تعاقد مصر عام 2018 على النسخة الأحدث من هذا النوع والمسماة "وينج لونج1-دي" وذلك في ظل التوجه العالمي نحو التقنيات المسيرة.

ج. تطوير البنية التحتية للقوات المسلحة:

شهدت السنوات الأخيرة تحولًا كبيرًا وملحوظًا فيما يتعلق بتطوير البنية التحتية للقوات المسلحة وذلك عبر توقيع وإبرام عدد من الاتفاقات في مجال التسليح لدعم كافة الأفرع البرية والجوية والبحرية. وقد تجلى ذلك بوضوح في تدشين مصر لعدد من القواعد العسكرية بهدف حماية وتأمين الجبهات الاستراتيجية المصرية، حيثُ افتتح الرئيس عبد الفتاح السيسي في يوليو عام 2017 قاعدة "محمد نجيب" العسكرية للتدريب العسكري بمدينة الحمام في محافظة مطروح، وهي تعد أكبر قاعدة عسكرية في مصر والشرق الأوسط وإفريقيا، وتبلغ مساحتها 18 ألف فدان. وفي يناير عام 2020 افتتح الرئيس السيسي قاعدة برنيس على البحر الأحمر جنوبي شرق البلاد، والتي تضمن قُدرة إضافية لتأمين وحماية السواحل المصرية الجنوبية، وتُمثل نُقطة تمركز إضافية للأسطول البحري الجنوبي بجانب قاعدة سفاجا البحرية.

وفي يوليو عام 2021، افتتح الرئيس السيسي قاعدة 3 يوليو البحرية بجرجوب على ساحل المتوسط، والمسؤولة عن تأمين الجزء الغربي من الساحل الشمالي المصري على البحر المتوسط، وتأمين المنطقة الاقتصادية المُزمع إنشاؤها غرب مصر. جاء هذا بالتزامن مع عمليات تطوير عدد من القواعد الجوية، مثل قاعدة مطروح الجوية والقسم العسكري في مطار برج العرب في الإسكندرية، وقاعدتي شرق وغرب القاهرة الجوية، وقاعدة القطامية الجوية، ومطار شرق العوينات، ومطار العريش الدولي، ومطار برنيس المجاور لقاعدة رأس بناس الجوية.

د. تحديث وتطوير القدرات القتالية:

لم يكن التحديث والتطوير في المنظومة العسكرية والتسليح المصري ليُؤتي ثماره دون أن يتم ذلك جنبًا إلى جنب مع تطوير ورفع القدرات القتالية لعناصر

القوات المسلحة المصرية، وقد اتبعت الدولة المصرية في هذا الصدد عددًا من المسارات تضمنت تطوير وتحديث المؤسسات التعليمية العسكرية وفقًا لأحدث برامج العلوم العسكرية الدولية، ودعم برامج والمشاركة في الأنشطة العسكرية الدولية. إلى جانب توسيع حجم المناورات العسكرية والتعاون مع عدد من الدول بهدف صقل مهارة وقدرات عناصر القوات المسلحة وتبادل الخبرات القتالية والتكنولوجية والاطلاع على أحدث أنواع الأسلحة المتطورة. فضلًا عن التدريب على العمل المُشترك بمسارح العمليات والحروب. ومن بين أبرز هذه المناورات "النجم الساطع" و"درع العرب،" و "ميدوزا" و"كليوباترا" و"رعد الشمال"، وغيرها من المناورات العسكرية الثنائية ومتعددة الأطراف.

2. التحول إلى رقم محوري في مُعادلة الجيوش:

ساهمت عملية التحديث والتطوير التي طرأت على الجيش المصري في الفترة من (2014 – 2023) في وضع مصر وجيشها في مرتبة ومكانة عالمية متقدمة، وهو ما ترجمه تصنيف "جلوبال فاير باور" حيث جاءت مصر في المرتبة التاسعة عالميًا ضمن أقوى جيوش العالم عام 2021 والمرتبة الرابعة عشرة عام 2023، ويحمل هذا التصنيف عددًا من الدلالات على حجم التطور الذي شهدته القوات المسلحة المصرية، ليس فقط من المنظور الكمي المتعلق بإجمالي الأسلحة والمعدات، بل يمتد التنصيف ليشمل عددًا من الجوانب النوعية المتعلقة بكفاءة المقاتل المصري، ونوعية التسليح والمنظومة التكنولوجية العسكرية للجيش المصري.

ثالثًا
ضبط الأمن الداخلي وتطوير منظومة العمل الشرطي

تزامنت النجاحات التي حققتها مصر في مجال مُكافحة الإرهاب، مع نجاحات أخرى حققتها الشُرطة المصرية فيما يتعلق بضبط الأمن الداخلي وإرساء مُعادلة أمنية مُستقرة في البلاد، إذ تمكنت أجهزة وزارة الداخلية من مواجهة وضبط جرائم المخدرات، وجرائم التهرب الضريبي والجمركي، وجرائم الأموال العامة، وجرائم المصنفات والهجرة غير الشرعية، فضلًا عن جهود مكافحة التعدي على ممتلكات الدولة وجهود ضبط الأسواق والحفاظ على صحة المواطنين. وقامت الوزارة بوضع آليات أمنية لمواجهة ظاهرة تنامي الاقتصاد الموازي وتأمين مسيرة التنمية ودعم مُقومات الاستثمار حفاظًا على مقدرات الدولة، ونجحت في التصدي لجرائم الفساد والرشوة واستغلال النفوذ والاختلاس والإضرار بالمال العام وجرائم التزييف والتزوير، وكل ما من شأنه الإضرار بالأمن الاقتصادي.

وكانت الجمهورية الجديدة حريصة على تحسين وتطوير ورفع كفاءة الجهاز الشُرطي والارتقاء بمنظومة العمل الأمني على كافة المستويات، وذلك على النحو التالي:

1. تحسين الأداء المُؤسسي:

بالتزامن مع الجهود الميدانية لحفظ الأمن، بدأت الدولة المصرية مبكرًا في تحسين الأداء المؤسسي لوزارة الداخلية والأجهزة التابعة لها، بهدف تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطن، عبر العديد من الإجراءات منها إصدار الوزارة لـ "مدونة قواعد سلوك وأخلاقيات العمل الشرطي"، وصولًا إلى إعادة هيكلة قطاع "مكافحة المخدرات" ليُصبح قطاعًا لـ "مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة"، وتحويله إلى قطاع يتضمن عددًا من الإدارات مثل إدارة "مكافحة المخدرات" وإدارة "مكافحة الأسلحة غير المرخصة"، بالإضافة إلى إدارة "مكافحة

الهجرة غير الشرعية"، ناهيك عن التوسع في تطوير وتحديث السجون وتحويلها إلى مرافق مُتكاملة لإعادة التأهيل، ومن أبرزها مُجمع سجون "وادي النطرون"، الذي تم افتتاحه عام 2021.

كذلك رفعت وزارة الداخلية من مستويات التنسيق والتعاون المشترك مع المؤسسات الرسمية والمجتمع المدني المصرية، عبر حزمة من الإجراءات والبرامج الهادفة إلى رفع كفاءة الخدمات والتيسير على المواطنين وضمانة التطبيق المنضبط لقواعد القانون ومكافحة الظواهر السلبية. وقد تمثل أهم تلك الجهود في المشاركة بـ "اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية" التابعة لوزارة الخارجية، والتي تضم جميع الجهات والوزارات المعنية بموضوعات الهجرة.

2. تطوير البنية التحتية الشُرطية والارتقاء بمنظومة الأداء الأمني:

أولت الدولة المصرية اهتمامًا كبيرًا بتطوير البنية التحتية الشُرطية، حيثُ تم وجارٍ إنشاء وتطوير عدد 2798 منشأة شُرطية أبرزها: مركز تأهيل ذوي الهمم بالعاشر من رمضان، والإدارة العامة للجوازات، والمجمع الطبي بالقاهرة الجديدة، ومبنى قطاعات الأمن الاقتصادي والاجتماعي والأفراد بالعباسية، وقطاع أمن الجيزة بأكتوبر، والإدارة العامة لمرور الجيزة ووحدة تراخيص مرور الدقي بأكتوبر، ومبنى الدراسات الأمنية والاستراتيجية بأكاديمية الشُرطة، قطاع أمن القاهرة، و5 مراكز إصلاح وتأهيل بوادي النطرون وبدر والعاشر من رمضان و15 مايو وأخميم الجديدة، بجانب إنشاء 8 مقار جديدة لمديريات أمن: الدقهلية، ودمياط، وبني سويف، والمنيا، أسيوط، والأقصر، وأسوان، والعلمين، وتطوير 102 سجل مدني على مستوى الجمهورية.

وفي السياق ذاته، قامت الدولة بتطوير عدد من أقسام الشُرطة بمُحافظات الجمهورية، وانطلقت المرحلة الأولى من عمليات التطوير في

يونيو 2020، حيثُ تم الانتهاء من تطوير أقسام الشُرطة في عدد من المُحافظات منها: القاهرة، والجيزة، والإسكندرية، وجنوب سيناء. وقد شملت أعمال التطوير: تطوير مكاتب حقوق الإنسان بالأقسام، والاستعانة بوسائل التكنولوجيا الحديثة، وميكنة إجراءات العمل بإتاحة الربط بقواعد معلومات دقيقة ومركزية من أجل الارتقاء بمنظومة الأداء الأمني وتقليل الزمن الذي قد يستغرقه المُواطن للحصول على الخدمات، فضلًا عن مُراعاة توحيد الشكل العام لتلك الأقسام بمظهر جمالي حضاري، وإتاحة أماكن انتظار مُميزة وكريمة تُوفر الراحة لطالبي الخدمة، مع مُراعاة ذوي القدرات الخاصة بمداخل تلك الأقسام.

إضافة إلى الانتهاء من إنشاء وتطوير عدد 231 نقطة شُرطة ضمن المرحلة الأولى من المُبادرة الرئاسية "حياة كريمة"، فضلًا عن إقامة "القرية التكتيكية بالأمن المركزي" وهي منطقة حديثة للتدريبات الخاصة بعناصر الأمن المركزي لرفع كفاءة الضباط والعاملين للقيام بالمهام الموكلة إليهم بكفاءة.

3. تعزيز قطاع حقوق الإنسان بوزارة الداخلية:

يُعدُّ قطاع حقوق الإنسان أحد القطاعات النوعية بوزارة الداخلية المصرية، وقد أنشئ حديثًا بهدف تنمية وحماية حقوق الإنسان وتعزيز قيمها، ونشر ثقافتها لدى العاملين بهيئة الشرطة: إعلاءً لقيم تلك الحقوق بجميع القطاعات الشرطية.

وقد جاءت عملية إنشاء ذلك القطاع وفقًا للقرار رقم 2694 لسنة 2012 بشأن إنشاء قطاع "حقوق الإنسان" بوزارة الداخلية، بيد أنه مع صدور القرار الوزاري رقم 4030 لسنة 2015 بشأن تحديد الاختصاصات والواجبات التفصيلية للأجهزة التابعة للقطاع، تم تطوير أداء القطاع بشكل كبير على مدار السنوات الأخيرة.

ويضم ذلك القطاع "الإدارة العامة لحقوق الإنسان" و"الإدارة العامة للتواصل المجتمعي"، وإدارة "مُتابعة جرائم العنف ضد المرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة"، و"إدارة التدريب والتثقيف". هذا ويقوم القطاع بالمهام والاختصاصات التالية:

- وضع الخطط والبرامج اللازمة لتطبيق منظومة حقوق الإنسان بالوزارة اتساقًا مع الدستور والقانون والمواثيق والمعاهدات الدولية التي صدقت عليها مصر.
- عقد دورات تدريبية، وتنظيم المؤتمرات والندوات وورش العمل للعاملين بوزارة الداخلية، بالتنسيق مع جهات الوزارة المختصة وذلك تكريسًا لنشر ثقافة حقوق الإنسان.
- تفعيل الدور الاجتماعي لهيئة الشرطة وأعضائها وكذا الأنشطة

الاجتماعية، مثل: زيارة الجامعات والمعاهد التعليمية والدينية والثقافية والمشاركة في أنشطتها، وعقد الندوات والمؤتمرات ذات الصلة.

- دعم أطر التواصل مع المجتمع الداخلي وخاصة بين القيادات الشرطية وجميع العاملين بالوزارة وذلك لدعم قيم الولاء والانتماء داخل الجهاز.
- رصد أي انتهاكات لحقوق الإنسان قد تحدث في المواقع الشرطية للوقوف على أسبابها ودوافعها، وبحث آليات إنهائها وكيفية تداركها والإعلان عما توصلت إليه نتائج الفحص من حقائق.
- تعزيز أطر التواصل المجتمعي بين قطاعات وزارة الداخلية، وجميع الرموز الوطنية والحقوقية والإعلامية والقوى السياسية ورجال الدين ومنظمات المجتمع المدني، والشخصيات العامة، لتكوين شبكة من العلاقات الإيجابية الفاعلة، وقد تم ذلك من خلال إبرام العديد من بروتوكولات التعاون بين الوزارة ممثلة في "قطاع حقوق الإنسان" وكل من: المجلس القومي لحقوق الإنسان، والمجلس القومي للمرأة ، والمجلس القومي للطفولة والأمومة، والمجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة، والاتحاد العام للمؤسسات والجمعيات الأهلية، والاتحاد النوعي الجمعيات الصم وضعاف السمع. ومؤسسة مصر الخير، ومؤسسة حياة للتنمية والدمج المجتمعي.
- وتحت مظلة تلك الاختصاصات قامت وزارة الداخلية خلال الفترة من عام 2014 وحتى عام 2022 بعقد العديد من اللقاءات التوعوية والتثقيفية للعاملين بالوزارة. وقد استهدفت تلك اللقاءات في جانب منها تطوير المعاملة العقابية للمسجونين وبناء عليها، تم استكمال مراحل التعليم لعدد 504.1 آلاف نزيل وإجراء الكشف الطبي على أكثر من مليوني نزيل وإجراء عمليات جراحية لعدد 5.5 آلاف حالة وتنفيذ 447.3 ألف حالة التماس اجتماعي.

4. رفع كفاءة الكوادر البشرية الشُرطية:

اهتمت الدولة المصرية بتحقيق الأمن وترسيخ ركائز العدالة بتنمية القدرات والمهارات للعنصر البشري لديها حتى يتسنى تنفيذ الرؤى وتطبيق الاستراتيجيات التي تُطلقها الحكومة، وتحسين منظومة الأمن، وتطبيق مبادئ العدالة تحت مظلة تعزيز حقوق الإنسان، حيث يُعد العنصر البشري الركيزة الأولى التي تنطلق منها التنمية والعنصر الرئيس في حوكمة وإدارة السياسات المختلفة. وعليه، لعبت المؤسسات الفرعية التابعة لوزارة الداخلية دورًا مهمًا في تنمية الموارد البشرية وصقل مهاراتها، حيثُ تُولي أكاديمية الشرطة اهتمامًا كبيرًا بترسيخ مبادئ حقوق الإنسان لدى ضباط الشرطة، لتمكينهم من حماية حقوق الإنسان، وصون حرياته الأساسية في مختلف مراحل وإجراءات العمل الأمني، خاصة تلك التي تخص تعامل المواطن مع الأجهزة الشرطية لتحسين العلاقة بين الشرطة والجمهور، ودعم جهود المشاركة الشعبية في مكافحة الجريمة والوقاية منها.

وتقوم الأكاديمية بتنظيم العديد من الدورات التدريبية المتخصصة والمتعمقة في مجال حقوق الإنسان لضباط المنطقة المركزية العاملين في مجالات السجون، ومراكز وأقسام الشرطة والبحث الجنائي، وذلك على مستوى مختلف المحافظات. بالإضافة إلى تنظيم عدد من الدورات المماثلة للضباط العاملين في الجهات الشرطية المتخصصة للاستفادة من أكبر عدد ممكن من الضباط على مستوى الوزارة، وخاصةً الذين تستلزم طبيعة عملهم التعامل مع الجمهور من أجل تعميق مفاهيم وقيم ومبادئ حقوق الإنسان لديهم وتبسيط الإجراءات الواجب اتباعها للتيسير على المواطنين، وسرعة إنجاز الخدمات الخاصة بهم في سهولة ويسر.

هذا إلى جانب عقد لقاءات ثقافية ومسابقات بحثية عامة في مجال حقوق الإنسان على مستوى جميع أجهزة الوزارة حول بعض الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان، ويتم تقييم الأبحاث المقدمة بمعرفة الأساتذة المتخصصين.

وقد حرصت أكاديمية الشرطة على نشر كتب تعريفية لمخاطبة جميع جهات وزارة الداخلية، وأفراد هيئة الشرطة للالتزام بمبادئ حقوق الإنسان ورعاية المقبوض عليهم، فضلًا عن مخاطبة الجماهير للتعريف بحقوقهم ودور الأجهزة الأمنية في صونها وتحرص الأكاديمية في ذات الصدد على دعم عمليات التعاون مع الجهات المعنية بحقوق الإنسان حيث تتم دعوة ممثلي النيابة العامة، ووزارة العدل، ووزارة الخارجية للمشاركة في إعداد البحوث والدراسات والمؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية التي تنظمها الأكاديمية حول ما يتعلق بحقوق الإنسان.

كذلك اهتمت أكاديمية الشرطة في إطار المأموريات الخارجية بإيفاد عدد من ضباط الأكاديمية في بعثات دراسية وتدريبية للوقوف على أحدث الرؤى حول تفعيل حماية حقوق الإنسان، ويهتم مركز "بحوث الشرطة" التابع لأكاديمية الشرطة بالأنشطة العلمية المتعلقة بموضوعات العدالة

الجنائيــة بأبعادهــا ومجالاتهــا المتعــددة، ويُشــارك فــي المؤتمــرات المتعلقــة بحقــوق الإنســان مــن خــلال تقديــم الدراســات والبحــوث وأوراق العمــل. فضــلًا عــن المشــاركة فــي النــدوات التــي تعقــد بالمراكــز الدراسية والعلميــة الداخليــة أو الخارجيــة ذات الصلــة بحقــوق الإنســان، كذلــك يطلــق المركــز آليــات لتحســين معاملــة الجمهــور بمشــاركة أجهــزة الــوزارة المعنيــة لتنميــة الوعــي الأمنــي لــدى رجــال الشــرطة هــذا إلــى جانــب حــرص المركــز علــى تنظيــم نــدوات عــن وزارة الداخليــة فــي مجــال حمايــة حقــوق الإنســان وصــون حرياتــه الأساســية، و يصــدر مركــز البحــوث ســنويًا كتيــب "دليــل الخدمــات الشــرطية" الــذي يتضمــن الخدمــات التــي تقدمهــا الشــرطة للمواطنيــن.

ويصــدر كذلــك نشــرات علميــة عــن حقــوق الإنســان بمــا يضمــن تعزيــز الحمايــة المقــررة لحقــوق الإنســان فــي مختلــف مجــالات ومراحــل العمــل الأمنــي، وتقــوم كليــة الشــرطة بــدور بــارز وفعــال فــي عمليــة تأهيــل الضبــاط وتطويــر قدراتهــم، لا سـيّما بشــأن احتــرام مبــادئ حقــوق الإنســان حيــث تقــوم الكليــة بتدريــس مــادة "حقــوق الإنســان" كمــادة أساســية لطلبــة الكليــة، بالإضافــة إلــى تضميــن العديــد مــن المؤلفــات الشــرطية لموضوعــات حقــوق الإنســان كذلــك تحــرص الكليــة علــى تنظيــم محاضــرات ثقافيــة لطلبــة الســنة الرابعــة تتنــاول المشــكلات العمليــة فــي مجــال حقــوق الإنســان. وترســيخ حرياتــه الأساســية، وتقــوم بإجــراء مســابقات بحثيــة بيــن الطلبــة فــي مجــال "حقــوق الإنســان" للتعــرف علــى مدلــولات ومفاهيــم حقــوق الإنســان والمحافظــة عليهــا، والإلمــام الكامــل بتوخــي معاييــر الشــرعية أثنــاء ممارســة العمــل الشــرطي عقــب التخــرج. فضــلًا عــن أنهــا تتيــح الفرصــة أمــام الدارســين والطلبــة لمعرفــة كل مــا يتصــل بهــذا المجــال.

وتشتمل مكتبة كلية الشرطة على العديد من المؤلفات العملية والدراسات المتطورة ذات الصلة بحقوق الإنسان. وتقوم كلية الدراسات العليا بتدريس مادة الحريَّات العامة للضباط الدارسين بها، فضلا عن تضمين العديد من المواد في بعض الموضوعات التي تعالج حقوق الإنسان.

وإلى جانب اهتمامها بتعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان لدى العاملين في قطاع الشرطة، تحرص أكاديمية الشرطة على تعزيز الأمن وتدريب الضباط على أحدث آليات حفظ الأمن في سياق من التعاون الدولي، ولذلك تم افتتاح المركز المصري للتدريب على عمليات حفظ السلام في يناير 2021.

هذا وإلى جانب هدفه الرئيس المُتمثل في إعداد وتدريب الكوادر الوطنية والدولية للعمل ببعثات حفظ السلام وتقديم جميع أوجه الدعم لأداء المهام بفاعلية وتزويد القوات بالخبرات والقدرات التي تتوافق مع متطلبات عمليات حفظ السلام الحالية والمستقبلية. ويقوم المركز بتنظيم الفعاليات المختلفة، مثل: الدورات التدريبية والندوات والمؤتمرات وورش العمل بالتنسيق مع الجهات الوطنية والدول الصديقة والمنظمات الدولية والإقليمية حتى يتسنّى نقل وتبادل الخبرات مع الكيانات المناظرة دوليًا وإقليميًا. في مجالات ذات الصلة للمعاهد التدريبية الشرطية الوطنية.

وفي ذات السياق تم عقد العديد من الدورات التدريبية وورش العمل لكوادر الشرطة ولغيرها من العاملين بقطاعات الدولة فضلًا عن الكوادر الأمنية والشرطية في الدول العربية والأجنبية وطلبة الجامعات، ووصل إجمالي عدد هذه الدورات التدريبية وورش العمل في عام 2022 نحو 601 ورشة عمل ودورة تدريبية.

إن مصر تدير علاقاتها الخارجية إقليميًا ودوليًا بثوابت راسخة ومستقرة قائمة على الاحترام المتبادل والجنوح للسلام وإعلاء قواعد القانون الدولي. وأصبحت تمتلك من الأدوات ما يعزز من إنفاذ إرادتنا وحماية مقدراتنا.. بمنهج قائم على ممارسة أقصى درجات الحكمة والاستخدام الرشيد للقوة دون المساس بدوائر الأمن القومي المصري على الحدين القريب والبعيد.

الرئيس عبد الفتاح السيسي

في احتفالية إطلاق مشروع تنمية الريف المصري "حياة كريمة" / 15 يوليو 2021

السياسة الخارجية

- محددات السياسة الخارجية
- دوائر حركة السياسة الخارجية
- الدور المصري في دول الأزمات بالمنطقة
- مظاهر نجاح السياسة الخارجية

السياسة
الخارجية

الحضور والتأثير

مثَّل ملف إعادة بناء العلاقات الخارجية لمصر بما يضمن إقرار المكانة الدولية والإقليمية للدولة المصرية التي تتناسب ووزنها الاستراتيجي والجيوسياسي والتاريخي، أحد الأولويات الملحة بالنسبة للجمهورية الجديدة تحت قيادة الرئيس السيسي في مرحلة ما بعد ثورة 30 يونيو 2013، وقد استطاعت الدولة المصرية استعادة هذه المكانة وهذا الدور المنشود، من خلال إقامة علاقات متوازنة مع الأطراف الدولية الفاعلة، والانخراط ضمن شراكات إقليمية تستهدف تحقيق المصلحة الوطنية المصرية. فقد دأبت مصر على الظهور بشكل أفضل أمام العالم واستخدام قوة الدبلوماسية لتغيير وجهات النظر السلبية، وطرح رؤى قوية لمناقشة القضايا محل الاهتمام الدولي والإقليمي.

أولًا

محددات السياسة الخارجية المصرية

تشكَّلت الرؤية المصرية بالاعتماد على عددٍ من العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية التي أسهمت في وضع الأطر العامة والمنهجية للسياسة الخارجية المصرية، نذكر منها:

1. المُحددات الداخلية:

تتعلق أساسًا بالبيئة الداخلية للدولة انطلاقًا من حقيقة أن السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية، ووجود علاقة ترابطية بين ممارسة الدولة سياسة خارجية فعالة وقوة الداخل وتماسكه، وفيما يلي نستعرض بعض المحددات الداخلية:

أ. استقرار الجبهة الداخلية وتماسكها:

نجحت الإدارة المصرية في بناء جبهة داخلية متماسكة ومستقرة عقب مرحلة من الفوضى والارتباط خيمت على الشارع المصري كان أبرز ملامحها استمرار الاحتجاجات والمظاهرات والمطالبات الفئوية، وقد استطاعت إدارة الرئيس السيسي في إعادة الاستقرار والهدوء للشارع المصري بعدما اكتسبت ثقته في تمثيله وإدارة مصالحة وشؤونه، التزمت الدولة المصرية بتحقيق قيم النزاهة ومكافحة الفساد والشفافية وإزالة أي مظاهر للطائفية أو العنصرية، وهي جميعها عناصر مسؤولة عن خلق جبهة قوية تُشكل أساسًا للتحركات الخارجية النشطة.

ب. امتلاك أدوات الردع:

تتحرك مصر بنشاط وفاعلية على صعيد السياسة الخارجية وهي ترتكز على قوة عسكرية محدثة ومتطورة، انطلاقًا من حقيقة أن الجيش المصري هو حائط الصد الأول في مواجهة التهديدات، فقد عمدت مصر إلى تحديث منظومتها العسكرية، بما في ذلك تطوير مستوى ونوعية الأسلحة، وتنويع مصادر السلاح، وتحديث البنية العسكرية، والعمل على رفع الكفاءة القتالية لأفراد القوات المسلحة عبر التوسع في عقد تدريبات ومناورات عسكرية مشتركة، وصولًا لدعم عملية توطين الصناعات الدفاعية والعسكرية.

جـ. استقلالية القرار السياسي:

تتم عملية رسم السياسة الخارجية المصرية وفق مبدأ الاستقلالية واتخاذها ما يتحتم لخدمة المصلحة الوطنية، وبما لا يهدد مقدرات الأمن القومي للدولة، ودون الرضوخ لأي تهديدات أو ضغوطات خارجية من أي قوى إقليمية أو دولية، لذلك عمدت مصر في تحركاتها الخارجية إلى تنويع وجهاتها واتخاذها دوائر حركة متعددة ومتوازية.

د. مركزية قضيتي التنمية ومكافحة الإرهاب:

هدفت تحركات السياسة الخارجية المصرية خلال السنوات العشر الأخيرة إلى خدمة قضايا الجبهة الداخلية، وفي مقدمتها قضيتي التنمية ومكافحة الإرهاب، فقد عنيت التحركات الخارجية المصرية وما اتصل بها من استحداث دوائر حركة جديدة بفتح الآفاق أمام تدعيم مسار التنمية الاقتصادية الذي أطلقته الدولة المصرية بما في ذلك توفير مصادر الطاقة وجذب الاستثمارات الأجنبية وتكوين شراكات اقتصادية.

كذلك، فإن أولوية القضاء داخليًا على التهديد الإرهابي وفق مقاربة شاملة تضمنت العناصر الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية، كانت عاملًا مهمًا ذا طبيعة مزدوجة عند معالجته من منظور السياسة الخارجية، فمن ناحية، كان مدخلًا محليًا ساهم في بناء مصداقية للدولة المصرية عززت صورتها الخارجية ومنحتها دورًا ومقبولية أكبر على الصعيد الدولي، كان أحد ثماره ترؤس مصر لجنة مكافحة الإرهاب بمجلس الأمن خلال عام 2016، ومشاركتها في تأسيس المركز الإقليمي لمكافحة الإرهاب لدول الساحل والصحراء 2018، وتسلم الرئاسة المشتركة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب مع الاتحاد الأوروبي في مايو 2023 لمدة عامين.

ومن ناحية أخرى، فإنه مثَّل أحد أولويات السياسة الخارجية المصرية، حيث حرصت مصر على عرض مقاربتها الشاملة خارجيًا للتنبيه من خطورة عدم معالجة

الظاهـرة الإرهابيـة واجتثاثهـا، وأيضًـا اكتسـاب الدعـم الدولـي لجهودهـا المحليـة في مواجهـة الإرهـاب.

2. المحددات الخارجية:

ترتبـط بطبيعـة البيئة الخارجيـة المتصلة بهيكل النظام الدولـي وتوزيع عناصر القوة داخلـه، إضافـة إلـى شـكل النظـام الإقليمـي، ويُمكـن اسـتعراض بعـض المحـددات الخارجيـة كالتالي:

أ. التحولات في النظام الدولي:

أدركـت القيـادة المصريـة طبيعـة التحـولات الجاريـة فـي هيـكل النظـام العالمـي، وعلـى صعيـد موازيـن القـوى الدوليـة، لذلـك فإنهـا تحركـت بهـدف استكشـاف التحديـات والفـرص التـي يخلقهـا الواقـع الدولي الجديد بمـا يخدم المصالـح المصرية والأمـن القومـي. تبنـت مصـر سياسـة خارجيـة متوازنـة تجاه القـوى الكبـرى مع عدم الانحيـاز لقـوة ضـد أخـرى أو اسـتبدال الشـراكة والتحالـف مـع قـوة بديـلًا عـن أخـرى، ووسـعت دوائـر حركتهـا، وطرقـت سـاحات لم يتـم الالتفات إليها بشـكل كبير سـابقًا، بـل وقامـت ببنـاء علاقات مـع دول صغيرة ومؤسسـات وشـركات أجنبية مثـل "إيني" الإيطاليـة و"سـيمنس" الألمانيـة التـي تمتلـك نفـوذًا اقتصاديًـا هائـلًا يجعلهـا لاعبًـا مهمًـا فـي صياغـة النظـام الدولـي المعاصـر.

ب. تفعيل الدور العربي:

عانت الدول العربية في السنوات الأخيرة من العديد من الأزمات التي أضرت بشكل عام بالعمل العربي المشترك، سواءً تلك الأزمات البنيوية التي كانت موجودة في بعض الدول، والتي سُميت بـ "دول الأزمات"، أو الأزمات البينية التي ضربت العلاقات العربية – العربية في السنوات الأخيرة، وفي خضم ذلك سعت مصر إلى التأكيد على جملة من الثوابت المهمة، والتي أدت إلى حلحلة هذه الإشكالات بشكل كبير، ومنها التأكيد على الموقف الثابت على مستوى دعم الدولة الوطنية، ورفض تدخلات الأطراف الإقليمية والدولية التي تعزز حالة عدم الاستقرار في المنطقة، ودعم وتأييد والانخراط في أي جهود تضمن تعزيز العمل العربي المشترك، ومنها على سبيل المثال: دعوة الرئيس خلال القمة العربية (مارس 2015) بشأن تدشين قوة عربية مشتركة لمجابهة التحديات، وإطلاق آلية التعاون الثلاثي بين مصر والأردن والعراق، ودعم مسار المصالحة العربية الخليجية مع قطر من خلال المشاركة في قمة العلا في يناير 2021 وما تبعها من إجراءات ومسارات على المستوى الثنائي أو الجماعي.

جـ. دعم وترسيخ مفهوم الدولة الوطنية:

شهدت السنوات الأخيرة انتشار حالة من الفوضى الإقليمية وعدم الاستقرار، مما أدى إلى تراجع مفهوم الدولة الوطنية في الإقليم، وانهيار العديد من دوله وسقوطها في دوامة الفوضى الأمنية، فضلًا عن تفكك بنيانها المؤسسي. وفي هذا الإطار، هدفت تحركات السياسة الخارجية المصرية إلى دعم الدولة الوطنية، والعمل على وقف التدخلات الخارجية في شؤون الدول، واحترام سيادة الدول، وإنهاء الصراعات المسلحة ومنع تجددها.

ثانيًا

دوائر حركة السياسة الخارجية المصرية

تميز أدبيات العلاقات الدولية مسارات حركة السياسة الخارجية للدولة بتصنيفها إلى دوائر، وهي لا تتحدد فقط وفق المعيار الجغرافي وإنما يحكمها تشابك المصالح. وقد عملت الدولة المصرية خلال السنوات الماضية على تنشيط الدوائر الرئيسة التقليدية للسياسة الخارجية المصرية، فضلًا عن استحداث دوائر حركة جديدة تتصل بظهور نوعية جديدة من المصالح وحدوث تحولات في موازين القوى الدولية، وفيما يلي نستعرض دوائر حركة السياسة الخارجية المصرية:

1. العمل ضمن الدائرة العربية:

تشكل إحدى دوائر السياسة الخارجية المصرية التقليدية، وهي تتصل بالأمن القومي المباشر لمصر، وتمثل لها عمقًا استراتيجيًا، فتحركت القاهرة على الصعيد العربي في محاولة لإنهاء حالة الصراع والفوضى التي اعترت معظم دول المنطقة، وإعادة توجيه مسار التفاعلات من الصراعات والحروب الأهلية والإرهاب والتدخلات الخارجية إلى مسار التنمية والازدهار بعد مواجهة خطر الإرهاب، فضلًا عن تعزيز جهود مكافحة الإرهاب. وكذا استضافت مصر أو شاركت في العديد من الاجتماعات الثنائية ومتعددة الأطراف (ثلاثية أو رباعية أو خماسية) بهدف تقريب وجهات النظر بين الدول العربية، ودفعها باتجاه تجاوز الخلافات البينية نحو بناء رؤية عربية مشتركة للتعاطي مع مشكلات وقضايا الإقليم، بما يسهم في دعم الأمن والاستقرار.

2. العودة للدائرة الإفريقية:

يُنظر إلى عودة الروابط المصرية الإفريقية لما كانت عليه في الماضي باعتبارها أحد التحولات الكبرى التي أحدثتها السياسة الخارجية المصرية خلال السنوات

الماضية. ففي أعقاب ثورة 30 يونيو 2013، تم تجميد عضوية مصر في الاتحاد الإفريقي، لكن الدور النشط للرئيس السيسي في شرح التحولات الداخلية نجح في إعادة مصر إلى مقعدها الإفريقي بل ورئاسة الاتحاد عام 2019. وراحت القيادة السياسية التي تولت عام 2014 تُعيد بناء العلاقات المصرية الإفريقية وخلق علاقات قائمة على تحقيق أبعاد التنمية الشاملة انطلاقًا من فرضية أن التواجد الفاعل في القارة يضمن لمصر الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية، وقد شهدت العلاقات المصرية الإفريقية طفرة كبيرة على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والعلمية والثقافية.

وقد اعتمدت مصر في مسعاها لإعادة بناء علاقاتها بالدائرة الإفريقية على عدد من الأدوات الرئيسة، في القلب منها الجولات والمباحثات الرئاسية حتى أن الرئيس عبد الفتاح السيسي وفي أعقاب توليه المسؤولية عام 2014، أجرى سبع زيارات لدول إفريقية، وهي الزيارات التي جاءت بعد انقطاع لسنوات، فعلى سبيل المثال كانت زيارته إلى كينيا عام 2017 الأولى لرئيس مصري منذ 33 عامًا، وزيارته إلى جيبوتي في مايو 2021 الأولى على الإطلاق لرئيس مصري. وتوسعت مصر خلال السنوات الأخيرة على مستوى توقيع اتفاقات للتعاون العسكري والدفاعي مع دول مثل: السودان، وأوغندا، وبوروندي وكينيا. وكذلك، أسهمت مصر خلال السنوات الأخيرة في دعم القضايا الإفريقية خاصة التمكين الاقتصادي ومواجهة التحديات المختلفة مثل: الإرهاب، والهجرة غير المشروعة، وتسوية الصراعات والنزاعات، وسعت إلى حشد دعم الدول الكبرى وتوظيف التنافس الدولي على إفريقيا لتعزيز التنمية الإفريقية ومواجهة آثار التغيرات المناخية.

3. استحداث الدائرة الآسيوية:

التفتت القيادة السياسية المصرية إلى ضرورة إقامة علاقات مع دول جنوب آسيا ومنطقة القوقاز ووسط آسيا، وترتبط أهمية هذه الدائرة الجديدة للسياسة الخارجية المصرية بالتحولات في هيكل النظام الدولي وبدء انتقال موازين القوة

السياسية والاقتصادية والعسكرية لهذه المنطقة، إضافة إلى كثافة التحالفات الاستراتيجية والأمنية الدولية القائمة والناشئة في تلك المنطقة، ما يجعل من الأهمية بمكان أن يكون لمصر دور في خضم هذه المعادلات الدولية الجديدة، كذلك فإن تعزيز الحضور في هذه المنطقة يخدم بشكل عام الأهداف التنموية للدولة المصرية، في ضوء ما تتمتع به من موارد وإمكانات استراتيجية.

وقد تجسد الاهتمام المصري بالدائرة الآسيوية في الزيارات الرئاسية التي قام بها الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى بعض هذه الدول ومنها الهند واليابان والصين وسنغافورة وغيرها، علاوة على المباحثات المكثفة بين مسؤولي الجانبين على مدار السنوات الماضية، وانضمام مصر إلى بعض المبادرات الاقتصادية مثل مبادرة "حزام واحد طريق واحد" التي تستهدف التعاون الاقتصادي بين الصين والدول التي كانت تمثل ما يعرف بطريق الحرير، وشاركت مصر أيضا في تأسيس البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية.

4. استحداث الدائرة المتوسطية:

جاء استحداث الدائرة المتوسطية كنتيجة لاكتشافات الغاز المملاقة في شرق المتوسط، وبالأخص اكتشاف حقل ظهر عام 2015 باحتياطيات مؤكدة تتجاوز 30 تريليون قدم مكعبة، ما أدى إلى تحول شرق المتوسط إلى منطقة استراتيجية واقتصادية حيوية، ودفع القيادة المصرية إلى التفكير في كيفية تحويل الموارد الطبيعية إلى عنصر للتكامل والتعاون بدلًا عن التنافس والصراع، فتم تطوير شراكات وتحالفات مع دول حوض شرق المتوسط الرئيسة وفي مقدمتها قبرص واليونان، وأسهمت تلك الاكتشافات كذلك في إنشاء منظمة غاز شرق المتوسط. وكذلك، نشطت السياسة الخارجية المصرية في هذه المنطقة، وتمثل ذلك في العديد من لقاءات القمة بين مصر وقبرص واليونان، بالإضافة إلى تعاون عسكري ومناورات مشتركة في شرق البحر المتوسط.

ثالثًا

الدور المصري في دول الأزمات بالشرق الأوسط:

كان الدور المصري حاضرًا وفعالًا في الملفات والقضايا الرئيسة بالمنطقة، ويمكن بيان أوجه فاعلية ونشاط السياسة الخارجية المصرية على مستوى التعامل مع دول الأزمات في الشرق الأوسط على النحو التالي:

1. الدور المحوري في القضية الفلسطينية:

مثلت السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية، وما حققته من نتائج على أكثر من مستوى خلال السنوات الماضية، تأكيدًا على محورية الدور المصري في القضية الفلسطينية، وإمساك القاهرة بكل خيوطها، وقد تجسد هذا الدور في عدد من المشاهد الرئيسة التي عبرت عن طبيعة وحيوية الجهود المصرية في هذا الملف؛ ففي يونيو 2021 وفي أعقاب اندلاع مواجهات مفتوحة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، تبنت مصر العديد من التحركات المهمة وكان منها زيارة وفد أمني رفيع المستوى لكل من قطاع غزة وإسرائيل، مما أدى إلى تبلور اتفاق لوقف إطلاق النار والتهدئة بين الجانبين. كذلك لعبت مصر دورًا مهمًا في الأشهر والسنوات الأخيرة على مستوى عمليات إعادة إعمار غزة بالشراكة مع بعض الأطراف العربية.

وكثفت مصر أيضًا من جهودها على مستوى حشد المجتمع الدولي لإدانة الانتهاكات الإسرائيلية. ورعت القاهرة جهود المصالحة بين الفصائل الفلسطينية، وكان آخرها اجتماع الأمناء العاميين للفصائل الفلسطينية في مدينة العلمين الجديدة في يوليو 2023، وخلاله، وجهت الفصائل الفلسطينية الشكر للرئيس السيسي على استضافة الاجتماع، مؤكدين دور مصر المحوري الداعم للقضية الفلسطينية.

2. علاقات استراتيجية مع العراق:

شهدت العلاقات المصرية العراقية في السنوات الأخيرة تناميًا ملحوظًا وصل بها إلى حد الشراكة الاستراتيجية، وقد تجسد هذا التطور في تقارب الرؤى المصرية

العراقية إزاء عدد من الملفات منها: ملف مكافحة الإرهاب، وملف تعزيز العمل العربي المشترك. علاوة على كثافة وطبيعة الزيارات التي جرت بين مسؤولي البلدين في السنوات الأخيرة التي تُعبَّر عن وصول العلاقات الثنائية بين الجانبين إلى نقطة متقدمة وحيوية. فضلًا عن تنامي أوجه التعاون الاقتصادي والاستثماري، والعضوية المشتركة – إلى جانب الأردن – فيما يُعرف بـ "مشروع المشرق الجديد" أو "الشام الجديد"، وهو المشروع الذي سيعيد رسم خرائط النفوذ والتحالفات في المنطقة حال استكماله.

3. مقاربة متوازنة تجاه الأزمة السورية:

تبنت الدولة المصرية في مرحلة ما بعد ثورة 30 يونيو 2013 مقاربة متوازنة تجاه الأزمة السورية، ركزت على أولوية الحل السياسي للأزمة السورية، على أن تكون تفاصيل وحيثيات هذا الحل هي مُخرج لتوافق سوري–سوري. إضافة إلى رفض التدخلات الخارجية في الشأن السوري، والتأكيد على ضرورة الحفاظ على وحدة الأراضي السورية، وتحقيق مصالح وتطلعات الشعب السوري.

وضمن هذه الرؤية، دعمت مصر عددًا من المبادرات الدولية المهمة تجاه الأزمة السورية منها: اتفاقيات وقف التصعيد، واتفاقيات المصالحة بين بعض فصائل المعارضة والنظام السوري في يوليو وأغسطس 2018. فضلًا عن وقوف مصر وفق منظور إنساني مع سوريا وشعبها في أعقاب زلزال فبراير 2023، حيث أرسلت القاهرة مساعدات إنسانية كبيرة إلى سوريا، وأوفدت وزير خارجيتها سامح شكري للتعبير عن التضامن والتأكيد على وحدة المصير بين البلدين الشقيقين.

4. عودة الدور المصري بلبنان:

غابت مصر إثر انشغالها بمتغيرات داخلية عديدة عن الساحة اللبنانية لسنوات، لكن الحقبة الجديدة شهدت حضورًا مصريًا لافتًا على مستوى الأزمة اللبنانية،

إلى الحد الذي جعل بعض الدوائر اللبنانية تنظر إلى الدور المصري باعتباره "الدور الخارجي الأكثر قبولًا لدى الشارع اللبناني والنخب السياسية المختلفة"، خاصةً أن القاهرة تربطها علاقات متوازنة بكافة الفاعلين السياسيين في المشهد اللبناني، والفاعلين الدوليين والإقليميين.

في هذا السياق، يجري المسؤولون المصريون مباحثات مستمرة مع نظرائهم اللبنانيين، كذلك أسهمت مصر في دعم وإغاثة لبنان في أعقاب حادث انفجار مرفأ بيروت في أغسطس 2020، وسيرت على الفور جسرًا جويًا متواصلًا محمّلًا بمساعدات كبيرة ومتعددة تراعي متطلبات لبنان واحتياجاته في هذا الظرف ومتطلبات القطاع الطبي والصحي الذي كان يواجه أزمتين في آن واحد هما: تداعيات الانفجار، وأزمة جائحة كورونا، بجانب إرسال كميات كبيرة من المواد الإغاثية، ومواد البناء اللازمة لإعادة الإعمار. وشاركت مصر في مؤتمري المانحين الدوليين اللذين عُقدا يوم 9 أغسطس و2 ديسمبر 2020، وحثت خلالهما الفرقاء اللبنانيين على ضرورة النأي بوطنهم عن التجاذبات والصراعات الإقليمية، وتركيز الجهود على دعم مؤسسات الدولة الوطنية.

5. انخراط فاعل في الأزمة الليبية:

تبنت القاهرة دبلوماسية نشطة وهادئة تجاه الأزمة الليبية، حيث ساهمت في دعم مسارات حل الأزمة، وتحقيق جهود خفض التصعيد على كافة المستويات بما يحقق وحدة وسيادة الدولة الليبية، ومواجهة التنظيمات الإرهابية التي حاولت تحويل ليبيا إلى قاعدة عمليات لأنشطتها في شمال إفريقيا وجنوب المتوسط. ونجحت مصر بالتنسيق مع البعثة الأممية والمؤسسات الليبية في صياغة مسار تسوية اقتصادي، يرمي إلى إبعاد تفاعلات الصراع عن الاقتصاد الليبي، وإنهاء حالة الانقسام التي طرأت على مؤسساته المالية، وهو ما تكلل بالنجاح بإعلان توحيد أسعار صرف الدينار وتوحيد الموازنة للعام 2021. كذلك، دعمت مصر الجيش الوطني الليبي، واستهدفت بضربات جوية معاقل تنظيم داعش في مدن الساحل الشرقي الليبي، وكثفت من جهودها لضبط الحدود.

علاوة على ذلك، وقفت مصر أمام الدور الخارجي المزعزع لاستقرار ليبيا، إذ أدانت نقل تركيا للمرتزقة والعناصر الإرهابية إلى ليبيا، وصاغت خطًا أحمر غير مقبول تجاوز العمليات العسكرية له وهو خط "سرت-الجفرة" الذي أنهى العمليات العسكرية بالمنطقة الغربية، وبدد بعض الأطماع الإقليمية في السيطرة على مناطق الهلال النفطي. بالإضافة إلى استضافة القاهرة وفودًا ممثلة للقوى الاجتماعية كالقبائل والمجالس الاجتماعية الليبية، والمؤسسات كالبرلمان الليبي والجيش الوطني وحكومة الوفاق، وهو ما عزز من تمسك الليبيين بالحل السياسي كأساس مستدامٍ للتسوية الشاملة.

كذلك، شاركت مصر في كافة المبادرات الرامية إلى تسوية السياسية للأزمة، كلقاءات باريس الفرنسية (مايو 2018)، وباليرمو الإيطالية (نوفمبر 2018)، ومؤتمر برلين (يناير 2020)، والعديد من الجولات الأخرى، وجلبت الأطراف الليبية إلى طاولة التفاوض والحوار في العديد من المناسبات، واستضافت مجموعات ممثلة لكافة التيارات السياسية الفاعلة بالمشهد الليبي للوصول إلى أرضية توافقية لحلحلة الأزمة ووقف الاقتتال. وكان للقاهرة عدة مبادرات أطلقتها على أعلى مستوى،

كمبادرتها لتوحيد البرلمان الليبي، وإعلان القاهرة لوقف العمليات العسكرية والشروع بالتسوية السلمية (يوليو 2020)، ولعبت اللجنة الوطنية العليا المصرية المختصة بالملف الليبي دورًا مهمًا في هذا الملف.

ولعبت مصر أيضًا دورًا مهمًا على مستوى قيادة جهود ومحاولات توحيد المؤسسات الأمنية والعسكرية الليبية، فنظمت اجتماعات القاهرة (سبتمبر 2017) ولقاءات الغردقة (سبتمبر 2020) للدفع باتجاه هذا المسار، وقد نجحت تلك الجهود في وصول لجنة (5+5) إلى اتفاق مستدامٍ لوقف إطلاق النار خلال أكتوبر 2020.

6. دور مصري بارز منذ بداية الأزمة السودانية:

تُعد مصر أحد أهم الفاعلين في المشهد السوداني، منذ إعلان القوات المسلحة السودانية عزل الرئيس عمر البشير من السلطة في 11 أبريل 2019 وما تبع ذلك من تطورات وتداعيات، وصولًا إلى الأزمة الحالية والصراع الداخلي المسلح الذي اندلع بين الجيش الوطني السوداني وقوات الدعم السريع، وقد اكتسب الدور المصري تجاه الأزمة السودانية منذ عزل "البشير" أهمية كبيرة وخاصة، في ضوء بعض الاعتبارات منها: أن هذا المتغير جاء بالتزامن مع رئاسة مصر للاتحاد الإفريقي، فضلًا عما تحظى به القاهرة من دور حيوي تجاه أي تطورات سودانية في ضوء الاعتبارات الجغرافية والسياسية والتاريخية التي تربطها بالسودان، بما يُملكِها أوراق يُمكنها توظيفها من أجل الدفع باتجاه التهدئة.

ويمكن القول إن التحرك المصري تجاه الأزمة السودانية كان محكومًا بجملة من المحددات التي أكسبته فاعلية كبيرة حتى اليوم، ومنها: الوقوف على مسافة واحدة من كافة الأطراف المتصارعة على قاعدة أولوية الحلول السياسية والتسوية الشاملة للأزمة، سواءً في فترة ما بعد "البشير" في ثنايا الصراع بين المكونين المدني والعسكري، أو في الفترات الأخيرة منذ اندلاع الحرب بين الجيش الوطني السوداني وقوات الدعم السريع، كذلك حرصت القاهرة على إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة مع طرفي الأزمة، وهو ما يجعلها وسيطًا يحظى بالقبول من جانب مختلف الأطراف في الداخل السوداني.

أيضًا، غلب الطابع "الإنساني" على المقاربة المصرية في التعامل مع التطورات في السودان، خصوصًا على مستوى استضافة اللاجئين السودانيين، وقد أشاد المجتمع الدولي بالدور الذي لعبته مصر في فتح الحدود واستضافة السودانيين منذ اندلاع الصراع الأخير، وتوفير المساعدات الإغاثية لهم.

كذلك، حثت مصر الدول المجاورة للسودان، التي لديها مصلحة مشتركة، على الإسهام في إنهاء الصراع في السودان، والحفاظ على وحدة وسيادة الدولة السودانية، إذ إن عدم استقرار السودان من شأنه أن يؤدى إلى زعزعة أمن دول الجوار الجغرافي، ولذلك يعتبر تأمين الحدود المشتركة أولوية لدى دول الجوار لمنع تسلل العناصر الإرهابية وتهريب الأسلحة. وفي هذا السياق، نظمت القاهرة في 13 يوليو 2023 قمة على مستوى الزعماء ورؤساء الحكومات لدول الجوار المباشر للسودان، وأوضحت خلالها رؤيتها بشأن معالجة الأزمة السودانية، وقد تمحورت حول التركيز على إنهاء الأزمة والوقف الدائم لإطلاق النار، والبدء في مشاورات حول المسار السياسي بمشاركة الأطراف السودانية كافة لوضع خارطة طريق جديدة لمستقبل السودان، ويتم ترجمة هذه الرؤية إلى خطوات فعلية من خلال تشكيل آلية وزارية بشأن الأزمة السودانية على مستوى وزراء خارجية دول الجوار، للتوصل لحل سياسي للأزمة بشكل مستدام.

رابعًا
مظاهر نجاح السياسة الخارجية المصرية

أسهمت السياسة الخارجية للجمهورية الجديدة في إعادة مصر إلى مكانتها الفاعلة إقليميًا ودوليًا، وفي هذا السياق حققت السياسة الخارجية المصرية مجموعة من المنجزات المهمة، التي يمكن بيانها على النحو التالي:

1. تكوين محاور وتحالفات طاقوية:

استغلالًا لامتلاك مصر فوائض من موردي الغاز الطبيعي (نتيجة الاكتشافات الأخيرة) والكهرباء (نتيجة تحديث وتطوير شبكة الكهرباء وإنشاء محطات توليد جديدة)، ورغبةً في جذب التدفقات النقدية الأجنبية بما يُحقق لمصر استقرارًا في موازنتها العامة وميزانها التجاري، شكلت مصر تحالفات طاقوية مع دول الإقليم تُعزز مركزها وموقعها كمركز إقليمي لتداول الطاقة، وانتهت التحركات المصرية إلى تكوين خمسة محاور هي:

أ. محور "مصر–قبرص–إسرائيل":

هدف هذا المحور إلى تسهيل استيرادها للغاز من قبرص وإسرائيل لتسييله في مُنشآت الإسالة المصرية بـ "إدكو" و"دمياط"، ثم إعادة تصديره إلى أوروبا، عبر استخدام خط غاز "العريش–عسقلان" المُرتبط فعليًا بشبكة الغاز المصرية، وإيصاله بحقول الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط وعلى رأسها "لفيثيان" و"تمار"، ثم إنشاء خط جديد يربط حقل غاز "أفروديت" القبرصي بالشبكة المصرية لنقله إلى مُنشآت الإسالة المصرية.

ب. محور "مصر–قبرص–اليونان":

عمل هذا المحور على الحفاظ على الاتصال الجغرافي بين المنطقتين الاقتصاديتين الخالصتين المصرية والقبرصية من ناحية واليونانية من ناحية أخرى،

عقب توقيع الاتفاقية الحدودية بين تُركيا وحكومة الوفاق الليبية السابقة بقيادة فايز السراج في نوفمبر 2019، وذلك للحفاظ على إمكانية نقل الغاز المُسال المصري والإسرائيلي والقبرصي إلى غرب أوروبا، واستهدف تمرير الكابلات الكهربية القادمة من مصر وقبرص إلى اليونان دون المرور بالمناطق الاقتصادية التابعة لدول أخرى.

جـ. محور "مصر–السعودية–الإمارات–البحرين":

شُكِّل هذا المحور أساسًا على خلفية ثورة 30 يونيو 2013، لتوفير الدعم السياسي للدولة المصرية وقيادتها داخل المحافل الدولية، وتقديم العون النقدي للقاهرة للتغلب على الأزمات، وتوفير الوقود اللازم لتسيير المركبات وتوليد الكهرباء، بما يُوفر بيئة مُلائمة للوصول إلى إعادة تكوين المؤسسات الدستورية للبلاد، ثم طُور هذا التحالف لاحقًا إلى ربط الشبكتين الخليجية والمصرية عبر كابل يمر تحت مياه البحر الأحمر بقدرة 3 جيجاوات، لنقل الكهرباء بين أطرافه وتمريرها من دول الخليج إلى أوروبا عبر الشبكة المصرية.

د. محور "مصر–الأردن–العراق":

يهدف لتحقيق التكامل السياسي والاقتصادي والأمني لدوله، ويقوم على إيجاد آليه للاتفاق على حلول مشتركة لأزمات المنطقة تراعي المصالح والأمن القومي العربي، إضافة إلى بلورة استراتيجية مشتركة لمواجهة كافة أشكال دعم وتمويل الإرهاب والقضاء على البيئة الحاضنة له. لكن على الرغم من شمولية التحالف لمجمل مجالات التعاون،فإنه يرتكز في جوهره على التعاون الاقتصادي في مجال الطاقة عبر مدّ خط أنبوب نفطي من ميناء البصرة جنوب العراق إلى ميناء العقبة في الأردن ثم إلى مصر، في حين يستورد العراق الكهرباء من مصر والأردن.

هـ. محور "مصر–السودان":

يُشكل السودان ممرًا لنقل الطاقة المصرية إلى إفريقيا والعكس، وذلك عبر الربط مع الشبكتين الإثيوبية والجنوب سودانية ومنها إلى شبكات دول وسط إفريقيا، وقد جرى ربط السودان ومصر بكابل تبلغ قدرته 240 ميجاوات، على أن يجري تطويره في المستقبل. ويتم الإعداد لاستقبال الكهرباء من الكونغو الديمقراطية المتوقع إنتاجها من مجموعة سدود "أنجا" عند اكتمالها وتُقدر بما يزيد على 40 جيجاوات تقريبًا، وإعادة تصديرها إلى أوروبا عبر الممر المصري القبرصي اليوناني السابق الإشارة إليه.

2. تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط:

مثَّل تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط ثم تحوله إلى منظمة إقليمية عام 2020 أحد المنجزات المهمة للجمهورية الجديدة، حيث عبر عن نجاح وفاعلية تحركات السياسة الخارجية المصرية ضمن دائرة شرق المتوسط. وقد اشتمل نص الإعلان عن تحويل المنتدى إلى منظمة على نقاط مهمة أبرزها: عمل المنظمة كمنصة تجمع منتجي الغاز والمستهلكين ودول المرور لوضع رؤية مشتركة وإقامة حوار منهجي منظم حول سياسات الغاز الطبيعي

لتطوير سوق إقليمية مستدامة للغاز، واحترام المنظمة حقوق أعضائها على مواردهم الطبيعية وفقًا للقانون الدولي، وتدعيم جهودهم لاستثمار احتياطاتهم واستخدامهم البنية الأساسية، والتأكيد على فتح باب الانضمام من جانب الدول والمنظمات الدولية الأخرى طالما تبنوا قيم وأهداف المنتدى وشاركوه الرغبة في التعاون من أجل تحقيق أهدافه.

وبذلك، تشكل المُنظمة خطوة على طريق تحويل مصر إلى مركز إقليمي لتداول الطاقة وترجيح كفتها – في هذا الشأن - على مُنافسيها الإقليميين، الأمر الذي سيدعم الاقتصاد المصري بشكل مُباشر جراء التدفقات النقدية المُتوقعة نتيجة التصدير، ورسوم التمرير، بالإضافة إلى الدعم غير المباشر نتيجة الاستثمارات الأجنبية التي ستصاحب تنفيذ مشروعات الربط، وفرص العمل التي تخلقها أثناء التنفيذ والصيانة لاحقًا، فضلًا عن تلك التي توفرها الصناعات المُغذية لهذه المشروعات مثل تصنيع البطاريات والكابلات الكهربية والخلايا الشمسية التي يُفترض أن يجري توطينها، وأخيرًا سيعزز مكانة مصر كشريك طاقوي للاتحاد الأوروبي ضمن مخططه لتقليل الاعتماد على الغاز الروسي.

3. استعادة الدور المصري في إفريقيا:

نجحت مصر في استعادة دورها الريادي على المستوى الإفريقي، وهو ما جسده الدور المصري الفعال في أزمات القارة، ومنها على سبيل المثال الأزمة السودانية، بدايةً من دعم الحراك السياسي حتى التوصل لإعلان الوثيقة الدستورية وتشكيل مجلس السيادة السوداني بمكونيه المدني والعسكري، وصولًا إلى الدور المصري في مرحلة ما بعد اندلاع الحرب الأهلية الذي ركز على التوسط بين طرفي النزاع، وحشد الجهود الإقليمية والدولية للضغط عليهما لوقف الصراع والوصول إلى تسوية سياسية وسلمية للأزمة.

كذلك، نفذت الدولة المصرية العديد من المشروعات التنموية في القارة الإفريقية، حيث تم افتتاح المرحلة الأولى من مشروع سد ومحطة "جوليوس نيريري" الكهرومائية بتنزانيا، وتشغيل سد "روفيجي" بتنزانيا، والعمل على مشروع الربط المائي "الإسكندرية- فكتوريا" الذي يهدفإلى الربط الملاحي بين "بحيرة فكتوريا والبحر المتوسط" لخدمة دول حوض النيل، إلى جانب مشروعات الربط الكهربائي ضمن مبادرة "تدشين المبادرة الإفريقية للطاقة المتجددة 2015" لاستغلال طاقات إفريقيا النظيفة التي تقدر بنحو 40% من إمكانات العالم.

وعلى الصعيد العسكري، عقدت مصر اتفاقيات تعاون وتدريبات أمنية وعسكرية مشتركة مع السودان، وكينيا، ورواندا، والصومال، وجيبوتي، فضلًا عن التعاون في مجال مكافحة الإرهاب وحماية ساحل البحر الأحمر. وتم كذلك إقرار معاهدة إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء، للعمل على الأمن الإقليمي والتنمية المستدامة. وتقدمت القاهرة باقتراح حول "إنشاء قوة إفريقية لمكافحة الإرهاب"، واستضافت أيضًا اجتماع رؤساء أركان جيوش دول الساحل الخمس "موريتانيا، ومالي، والنيجر، وتشاد، وبوركينافاسو" في فبراير 2020.

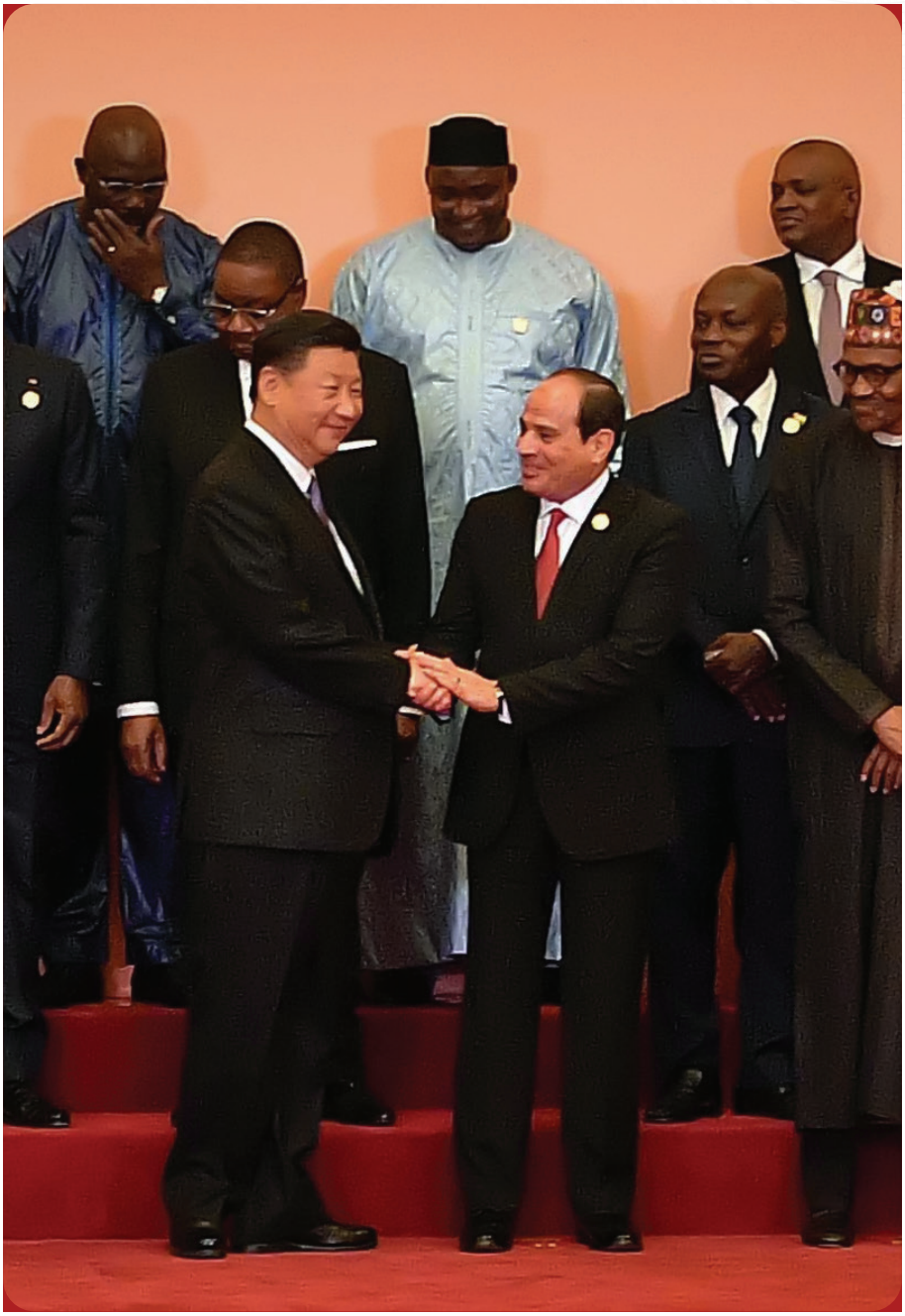

وشاركت مصر في القمم الإفريقية والدولية الخاصة بإفريقيا من أجل زيادة التعاون وتحقيق الصالح للقارة من خلال ربط دولها ببعضها بعضًا وبالقارة الأوروبية، وخدمة أهداف التنمية المستدامة وفق أجندة إفريقيا 2063 عن طريق الترويج لدخول "اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية" حيز التنفيذ، وإنشاء صندوق لتوفير الموارد اللازمة لمواجهة انتشار جائحة كورونا، إذ دعت مصر إلى إنشاء الصندوق لدعم جهود مكافحة فيروس "كورونا" في القارة وتبعاته السلبية على الاقتصادات الإفريقية، والمشاركة في مؤتمر اقتصادات إفريقيا باريس 2021.

4. تصاعد أدوار مصر في تكتلات إقليمية ودولية:

لعل أحد المؤشرات المهمة التي عبرت عن نجاح الدولة المصرية على المستوى الخارجي تمثل في تنامي الوزن النسبي لمصر في بعض التكتلات والتحالفات الإقليمية والدولية؛ فعلى سبيل المثال، تم اختيار مصر لرئاسة المجموعة الإفريقية عن إقليم شمال إفريقيا لدى منظمات روما الثلاث خلال عام 2020، وكذا رئاسة مصر لمجموعة الـ 77 في روما خلال عام 2018، وفازت مصر برئاسة لجنة السياسات الاجتماعية والفقر بالأمم المتحدة لمدة عامين 2020 – 2021 للمرة الثالثة منذ إنشائها عام 1979، وترأست مصر لجنة مكافحة الإرهاب بمجلس الأمن خلال عام 2016، فضلًا عن جهودها في تأسيس المركز الإقليمي لمكافحة الإرهاب لدول الساحل والصحراء 2018، تسلمت مصر الرئاسة المشتركة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب مع الاتحاد الأوروبي في مايو 2023 لمدة عامين.

وقد كان المؤشر الأبرز في هذا الصدد، على مستوى الثقل والوزن الاستراتيجي الذي باتت تتمتع به الدولة المصرية، هو إعلان قمة "بريكس" 2023 التي انعقدت في دورتها الخامسة عشرة بمدينة جوهانسبرج في جنوب إفريقيا توسيع قاعدة أعضاء لتشمل مصر و5 دول أخرى، وهي الخطوة التي تعكس المكانة التي باتت تحظى بها مصر لدى القوى الدولية والإقليمية، فضلًا عن أنها ستعود بمكاسب جيوسياسية واقتصادية عديدة على مصر.

حكاية وطن
بين الرؤية والإنجاز

المحتويات

حكاية وطن.. بناء الجمهورية الجديدة

الاقتصاد المصري.. بناء وسط الأزمات

- إصلاح اقتصادي شامل
- تعزيز مساهمة القطاع الخاص
- تنمية قطاعية متكاملة

التمكين المجتمعي.. الإنسان المصري أولًا

- تعزيز الحماية الاجتماعية
- التنمية لـ« حياة كريمة»
- تمدد عمراني وسكن كريم
- تحسين المنظومة الصحية
- تحديث التعليم والابتكار
- تنمية المناطق المهمشة
- تمكين المرأة والشباب

السياسة الداخلية.. إصلاح شامل

- الإصلاح السياسي
- تعزيز حقوق الإنسان
- تعزيز النزاهة والعدالة

الأمن والدفاع.. بناء القوة الشاملة

- مقاربة شاملة لمجابهة الخطر الإرهابي
- تحديث وتطوير القوات المسلحة
- تطوير منظومة العمل الشرطي

السياسة الخارجية.. الحضور والتأثير

- المحددات ودوائر الحركة
- الدور المصري في دول الأزمات
- مظاهر النجاح

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES